جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

-قـــــــــالمـــــــــة-

كليـــــة العلوم الاقتصاديـــــــة والتجاريـــــــة وعلوم التسييـــــــر

قســــــم العلـــــوم الاقتصاديـــــــة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

تحت عنوان

دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي

دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020

إعداد الطلبة:

بوشدق نضيرة

زراولية ليندة

إشراف الأستاذ:

د. صاولي مراد

السنة الجامعية 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أول من يشكر و بحمد آناء الليل و أطراف النهار، هو العلي القهار، الأول و الآخر و الظاهر و الباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، و أغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، و انار دروبنا، فله جزيل الحمد و الثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده و رسوله "محمدا بن عبد الله " عليه أزكى الصلوات و أطهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم و حثنا على طلب العلم أينما وجد

القلب يكتب شكرا جزيلا لمن لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته المتواصلة الاستاذ و الدكتور الفاضل "**صاولي مراد**"

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة و تصحيح و إثراء هذه المذكرة

كما نشكر كل من مد إلينا يد العون لإنجاز هذه المذكرة و تقديمها في أحسن صورة

نتقدم بالشكر إلى قسم العلوم الاقتصادية خاصة تخصص اقتصاد نقدي و بنكي و إلى كافة أعضاء إدارة القسم

و نتقدم بجزيل الشكر لأساتذة قسم العلوم الاقتصادية بجامعة قالمة.

بسم الله الرحمان الرحيم

﴿**يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ**﴾ سورة المجادلة_الآية 11_

إلهي.. لا يطيب الليل إلا بشكره و لا يطيب النهار إلا بطاعته .. و لا تطيب اللحظات إلا بذكره.. **الله جل جلاله**

الحمد لله و كفى و الصلاة على الحبيب المصطفى.. و أهله و من وفى.. الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بمذكرتنا هذه.. ثمرة الجهد و النجاح بفضله تعالى..

أهدي عملي هذا لمن رباني و كافح من أجلي.. إلى المصباح الذي أنار دربي.. و لمن أحمل اسمه بكل افتخار.. ستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم و في الغد و إلى الأبد..أطال الله عمره بالصحة و العافية.. **والدي العزيز**

إلى قدوتي الأولى و معنى الحب و التفاني.. إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي.. إلى من أرشدتني و رافقتني في كل مشاوير حياتي و لا تزال تفعل.. **أمي الغالية**

إلى كل أفراد عائلتي.. إخوتي و أخواتي لمن كانوا سندا لي في حياتي.. **بدر الدين، حليمة، سهام، محمود، سعاد، هيبة، فاروق**

إلى الورود المتفتحة والرياحين العطرة أبناء إخوتي.. **إسراء، محمد، أحمد، آدم، إسلام، ياسين، أنس، ملاك..** حفظهم الله

إلى شريكتي في هذا العمل.. و من لازمتني في عسري قبل يسري.. و من كانت سندا لي في هذا العمل .. **ليندة زراولية**

إلى من جمعتني بهم المواقف الطيبة.. إلى الصحبة الصالحة.. **رانيا، فريال، أنفال، وئام، سلمى، أصالة، سندس**

إلى أفراد قسم العلوم الاقتصادية.. بالأخص زملائي في دفعة التخرج.. و أساتذتي الأفاضل الذين مهدو لنا طريق العلم و المعرفة

إلى كل هولاء أهدي هذا العمل.

بوشدق نضيرة

بسم الله الرحمان الرحيم

ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ(١) خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ (٢) ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ (٣) ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ (٤) عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ(٥) سورة العلق-الآية 5-

الحمد لله رب العالمين.. و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين.. سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم المبعوث بالحق و الهداية شفيعنا وحبيبنا صلى الله عليه و سلم

الشكر لله و الحمد لله الذي أنعم علي بنعمة العقل و الدين.. الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات..

إلى من جعل الله الجنة تحت اقدامها.. و التي لم تتوقف بدعواتها لي يوما.. إلى نبع العطاء و الحنان.. إلى الشمعة التي أنارت طريقي.. إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب و الحياة.. سندي في الحياة ..**أمي الغالية دليلة**

إلى من غمرني بالحنان و العطف.. الذي سعا جاهدا من أجل رعايتي و تربيتي أحسن تربية.. إلى من أحمل اسمه بكل افتخار.. يا من زرعت في قلبي طموحا يدفعني نحو الأمام.. **أبي العزيز الوردي**

إلى عائلتي كلها بداية من أخواتي.. **منال، أميرة، إيمان**.. و أولاد أختي.. **إياد** و ابنتي و قرة عيني.. **صغيرتي أنفال**

إلى أسمى معاني الصداقة و المحبة.. إلى من يذكرها القلب.. إلى رفيقتي في مشواري الجامعي.. أختي التي لم تلدها أمي.. **إيناس قادري**

إلى شريكتي في عملي هذا.. إلى من ساعدتني في إتمام هذا العمل بنجاح.. **نضيرة بوشدق**

إلى من عرفني بهم القدر.. صديقاتي.. **وردة، إلهام، أمينة، حنان، شروق، رميساء، رندة**

أتقدم بجزيل الشكل إلى الأستاذة الدكتورة **عماري صليحة**.. الأستاذ الدكتور **براكنية الطاهر**، الاستاذة **سامية خلايفية**

ليندة زراولية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2020)، باعتبار أن السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل بفعالية على تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، من خلال أدواتها التي تأثر على مختلف متغيرات النشاط الاقتصادي، فضلا عن دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، كون هذا الأخير يساعد على توضيح المركز التوازني للاقتصاد، لذا ركزت النظريات الاقتصادية على وضع مفهوم دقيق له، و على كيفية تحقيقه بشقيه الداخلي و الخارجي.

خلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال في التوازن الاقتصادي العام وهذا راجع الي زيادة الانفاق العام عن الإيرادات العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والاختلال في ميزان المدفوعات وتراجع سعر الصرف و اعتماده فقط على الإيرادات البترولية ، و هذا ما استدعى الدولة الي إجراء تصحيحات هيكلية باتخاذها لكل من السياسة الضريبية و الانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية لمواكبة التغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الوطني من جهة و التحكم في التوازنات الاقتصادية من جهة أخرى.

فقد لعبت السياسة المالية دورا في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر إلا أن هذا الدور لم يتضح جليا و لم يكن ذو أهمية كبيرة و كان قطاع المحروقات العامل الحاسم في هذا التوازن، و ظل الاقتصاد الجزائري يعاني من العديد من الاضطرابات نتيجة ارتباطه و تأثره بالمتغيرات الخارجية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التوازن الاقتصادي، الموازنة العامة النفقات العامة، الإيرادات العامة.

Abstract:

This study aims to highlight the role of fiscal policy in achieving the economic balance in Algeria for the period (2000-2020), considering that the financial policy is one of the most important economic policy tools that actively work to achieve the goals that the national economy seeks, through its tools that affected the various variables of activity The economic, as well as its role in achieving the economic balance, as the latter helps to clarify the balanced center of the economy, so economic theories focused on developing an accurate concept for it, and on how to achieve it in its internal and external parts.

The study concluded that the Algerian economy suffers from an imbalance in the general economic balance, and this is due to the increase in public spending over public revenues, the high rates of inflation and unemployment, the imbalance in the balance of payments, the decline in the exchange rate and its dependence only on oil revenues, and this is what necessitated the state to make structural corrections by adopting both of tax policy and public spending as a tool of fiscal policy to keep pace with the economic changes that the national economy is exposed to on the one hand, and to control the economic balances on the other hand.

The fiscal policy played a role in achieving economic balance in Algeria, but this role was not clear and was not of great importance, and the hydrocarbon sector was the decisive factor in this balance, and the Algerian economy continued to suffer from many disturbances as a result of its association and vulnerability to external variables.

Key words: Fiscal policy, Economic balance, Public expenditure, Public revenue, public budget.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de la politique financière dans la réalisation de l'équilibre économique en Algérie pour la période (2000-2020), considérant que la politique financière est l'un des outils de politique économique les plus importants qui travaillent activement pour atteindre les objectifs que le gouvernement national recherche, à travers ses outils qui ont affecté les différentes variables de l'activité économique, ainsi que son rôle dans la réalisation de l'équilibre économique, comme ce dernier contribue à clarifier le centre d'équilibre de l'économie, donc les théories économiques se sont concentrées sur l'élaboration d'un concept précis pour et sur la manière de l'atteindre dans ses parties internes et externes.

L'étude a conclu que l'économie algérienne souffre d'un déséquilibre de l'équilibre économique général, et cela est dû à l'augmentation des dépenses publiques par rapport aux recettes publiques, aux taux élevés d'inflation et de chômage, au déséquilibre de la balance des paiements, à la baisse de le taux de change et sa dépendance uniquement aux revenus pétroliers, et c'est ce qui a obligé l'État à procéder à des corrections structurelles en adoptant à la fois la politique fiscale et les dépenses publiques comme outil de politique financière pour suivre le rythme des changements économiques auxquels l'économie nationale est exposée d'une part, et pour contrôler la les équilibres économiques d'autre part.

La politique financière a joué un rôle dans la réalisation de l'équilibre économique en Algérie, mais ce rôle n'était pas clair et n'était pas d'une grande importance, et le secteur des hydrocarbures a été le facteur décisif de cet équilibre, et l'économie algérienne a continué à souffrir de nombreuses perturbations comme résultat de son association et de sa vulnérabilité aux variables externes.

Les mots clés : Politique financière. Équilibre économique. Dépenses générales. Revenus publics. Budget public.

فهرس

المحتويات

الواجهة
شكر وتقدير
الإهداء
الملخص باللغة العربية
الملخص باللغة الإنجليزية
الملخص باللغة الفرنسية
فهرس المحتويات
مقدمة عامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد..... 2
المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية..... 3
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية..... 3
الفرع الأول: تعريف السياسة المالية..... 3
الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية 4
المطلب الثاني : تطور السياسة المالية 5
الفرع الأول: السياسة المالية عند التجاريين..... 5
الفرع الثاني: السياسة المالية عند الطبيعيين..... 5
الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي 6
الفرع الرابع: السياسة المالية في الفكر الكينزي..... 6
المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية 7
الفرع الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي..... 7
الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية 10
الفرع الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد..... 12
الفرع الرابع: دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل..... 14
المبحث الثاني: آثار السياسة المالية 16
المطلب الأول: آثار السياسة المالية على النظام الاقتصادي..... 16
الفرع الأول: آثار السياسة المالية على النظام الرأسمالي..... 16
الفرع الثاني: آثار السياسة المالية على النظام الاشتراكي 17
الفرع الثالث: آثار السياسة المالية على درجة النمو الاقتصادي 18
المطلب الثاني: آثار السياسة المالية على العوامل الاجتماعية..... 19

المطلب الثالث: آثار السياسة المالية على العوامل الإدارية 20
الفرع الأول: آثار السياسة المالية على العوامل الإدارية 20
الفرع الثاني: آثار السياسة المالية على المؤسسات الإدارية 21
المطلب الرابع: آثار السياسة المالية على العوامل السياسية 21
الفرع الأول: السياسة المالية وتأثيرها على السياسة الداخلية 21
الفرع الثاني: آثار السياسة المالية على العوامل السياسية 22
الفرع الثالث: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية 22
المبحث الثالث: محددات السياسة المالية 23
المطلب الأول: درجة الوعي الضريبي 23
المطلب الثاني: مدى تقدم المؤسسات العامة و كفاءتها 23
المطلب الثالث: وجود سوق مالي 24
المطلب الرابع: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية 24
خلاصة 26

الفصل الثاني: أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي

تمهيد: 28
المبحث الأول: أدوات السياسة المالية 29
المطلب الأول: النفقات العامة 29
الفرع الأول: تعريف النفقات العامة 29
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة 29
الفرع الثالث: ظاهرة زيادة الإنفاق العام وأسبابها 31
المطلب الثاني: الإيرادات العامة 32
الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة 32
الفرع الثاني: تقسيم الإيرادات العامة 32
الفرع الثالث: أهداف الإيرادات العامة 36
المطلب الثالث: الموازنة العامة 36
الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة 37
الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة 37
الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة 38
المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي 40
المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي 40

الفرع الأول: تعريف التوازن الاقتصادي.....40
الفرع الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي.....41
الفرع الثالث: أشكال التوازن الاقتصادي.....42
المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي.....44
الفرع الأول: التوازن الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي.....44
الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الكينزي.....51
المطلب الثالث: التوازن الداخلي و مؤشراته.....51
الفرع الأول: تعريف التوازن الداخلي.....52
الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الداخلي.....52
المطلب الرابع: التوازن الخارجي و مؤشراته.....55
الفرع الاول: تعريف التوازن الخارجي.....55
الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي.....55
المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.....57
المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني و دور الميزانية العامة في التصحيح.....57
الفرع الأول: الفجوة الانكماشية و تصحيحها.....57
الفرع الثاني: الفجوة التضخمية و تصحيحها.....59
المطلب الثاني: التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي.....60
الفرع الأول: آثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي.....61
الفرع الثاني: آثار السياسة الضريبية على التوازن الاقتصادي الكلي.....62
المطلب الثالث: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي.....63
خلاصة:.....66

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد.....68
المبحث الأول: هيكل الموازنة العامة في الجزائر.....69
المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر.....69
الفرع الاول: نفقات التسيير.....69
الفرع الثاني: نفقات التجهيز.....69
المطلب الثاني: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر.....70
الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية.....70
الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية.....71

المطلب الثالث: معايير تبويب النفقات العامة و الإيرادات العامة في الجزائر 72
الفرع الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر 72
الفرع الثاني: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر 73
المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 74
المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 74
الفرع الأول: تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2020) 75
الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2020) 76
المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 77
المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 79
المبحث الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) 82
المطلب الأول: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في الجزائر (رصيد الموازنة العامة) 82
المطلب الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر 84
الفرع الأول: رصيد ميزان المدفوعات 84
الفرع الثاني: المديونية الخارجية 86
الفرع الثالث: سعر الصرف 89
المطلب الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن النقدي في الجزائر (التضخم) 91
المطلب الرابع: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاجتماعي في الجزائر (البطالة) 93
خلاصة 95
خاتمة: 97
قائمة المراجع والمصادر 101

الرقم	البيان	الصفحة
01	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	74
02	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2020)	78
03	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	80
04	تطور رصيد الموازنة العامة إلى PIB في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	83
05	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	86
06	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	88
07	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	91
08	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	93
09	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	95

الرقم	البيان	الصفحة
01	الطلب الكلي عند الكلاسيك	45
02	العرض الكلي عند الكلاسيك	46
03	التوازن الكلي عند الكلاسيك	46
04	تأثير انخفاض الطلب الكلي على التوازن	47
05	التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي	48
06	الطلب على العمل عند الكلاسيك	49
07	عرض العمل عند الكلاسيك	49
08	توازن سوق العمل عند الكلاسيك	50
09	التوازن الكلي الكلاسيكي	50
10	الفجوة الانكماشية	58
11	الفجوة التضخمية	59
12	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	77
13	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	79
14	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	82
15	تطور رصيد الموازنة العامة إلى PIB في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	84
16	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	88
17	تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	90
18	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)	92
19	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022)	94
20	تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020)	96

مقدمة

عامة

مقدمة

تكتسي السياسة الاقتصادية أهمية كبيرة في تنظيم النشاطات الاقتصادية باعتبار أنها الوسيلة التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق أهدافها، و هذا ما دفع بصانعي هذه السياسة لاتخاذ كافة الاجراءات اللازمة التي من شأنها تحقيق تلك الأهداف على اكمل وجه. حيث تشمل السياسة الاقتصادية مجموعة من السياسات المرتبطة ببعضها البعض و تعمل كل منها على دفع عجلة التنمية كالسياسة المالية و النقدية و غيرها، بحيث يتم إعدادها بدقة عن طريق توضيح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية و الاختيار الدقيق للوسائل المجسدة لأهداف السياسة الاقتصادية.

يمثل التوازن الاقتصادي أحد أهم أهداف السياسات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو ما يسمى بتوازن الجانب الحقيقي، أو المستوى الخارجي المتمثل في توازن ميزان المدفوعات، حيث يأخذ عدة أشكال باختلاف الهدف المنشود من جهة، واختلاف وجهة نظر مفسريه من جهة أخرى.

و في هذا الإطار تنبع أهمية الأبحاث في مجال المالية العامة، و تظهر السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق التوازن الاقتصادي، وتتمثل السياسة المالية في مجموعة الإجراءات والقرارات التي يتخذها الجهاز المالي في الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي والميزانية العامة للدولة، و يعود الفضل في ذلك لأدواتها المتمثلة أساسا في النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، باعتبار أن هذه الأدوات هي الأخرى تضفي كفاءة عالية على هذه السياسة لتحقيق مستوى التشغيل الكامل و القضاء على المشاكل التي تعوق طريق النمو و الاستقرار الاقتصادي.

و قد أصبحت السياسة المالية تحتل مكانة أكثر مما كانت عليه في العصور القديمة، فكانت تتميز بكونها حيادية مع الفكر السائد في تلك الفترة، إلا أن تعاقب الأزمات الاقتصادية و بصفة خاصة الأزمة العالمية لسنة 1929، أدى لحدوث تغير جذري في طبيعة عمل السياسة المالية و أصبحت تتدخل في الاقتصاد الوطني ككل، و يمكن القول أن جون مينارد كينز ساهم بشكل كبير في هذا التحول عن طريق كتابه "النظرية العامة في العمالة و الفائدة و النقود"، و الذي نادى من خلاله بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مستخدمة في ذلك السياسة المالية و أدواتها، كون ان التوازن الاقتصادي مرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الاخيرة و لا يتحقق من دونها حسب رأيه. و شكل هذا تحرر السياسة المالية من القيود المفروضة عليها في السابق، و أصبحت كطوق نجاة للعديد من الدول من خلال تقديمها لحلول تعجز عنها باقي السياسات الاقتصادية.

و تعد دراسة العلاقة بين السياسة المالية و التوازن الاقتصادي من المواضيع الهامة على مستوى الدول المتقدمة أو النامية، حيث عملت هذه الأخيرة على إدخال العديد من الاصلاحات على منظومتها المالية سعيا منها للتأثير على النشاط الاقتصادي. و الجزائر كغيرها من الدول النامية، تعرض اقتصادها للعديد من الاختلالات الاقتصادية و المالية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، و هذا ما أدى لتعثر جهود التنمية، مما جعل الحكومة تقوم بإصلاحات عميقة، فشرعت في تبني أكبر البرامج التنموية في تاريخها، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتصدي للمعوقات التي تواجهها، و أخذت

السياسة المالية في الجزائر مكانة هامة من هذه الاصلاحات، حيث اعتمدت على مختلف أدواتها ضمن إطار ما تسمح به مختلف التشريعات المتعلقة بالجانب المالي كالسياسة الانفاقية و الإيرادية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية ككل.

ويعتبر تحقيق التوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي و الخارجي ركيزة أساسية في تنفيذ الاصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر، حيث توجه جهود السياسة المالية لتحقيق التعادل بين كل من العرض الكلي و الطلب الكلي إضافة إلى خفض عجز الموازنة بما يحقق التوازن الاقتصادي الخارجي و منه التوازن الاقتصادي ككل.

إشكالية الدراسة:

باعتبار أن السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد سواء في الدول النامية أو المتقدمة، و كذا مساهمتها في التصدي للأزمات التي تهدد استقرار الاقتصاد و تعمل أيضا على معالجة الاختلالات الاقتصادية، **فما مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟**

يندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- كيف تتحدد فعالية السياسة المالية في الاقتصاد ؟
2- كيف تساهم السياسة المالية في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية؟
3- هل تمكنت السياسة المالية المطبقة في الجزائر من تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020)؟

فرضيات الدراسة

1- تتحدد فعالية السياسة المالية في الاقتصاد من خلال توفر مجموعة من المحددات منها درجة الوعي الضريبي.
2- تساهم السياسة المالية في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية كظهور الفجوات الانكماشية من خلال خفض الضرائب وزيادة الإنفاق العام.
3- تمكنت السياسة المالية من تحقيق بعض التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2000-2020) كتسجيل الفوائض في ميزان المدفوعات و التحكم في معدلات التضخم.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة من أهمية التوازن الاقتصادي كهدف للحكومات وصناع القرار، حيث يمكن وضع برامج مالية ذات كفاءة عالية في الدول المتقدمة و النامية عامة و الجزائر بصفة خاصة، يمكن أن يساهم في تخفيف حدة الاختلالات الاقتصادية. و تتضح أهمية السياسة المالية من خلال دورها في ضبط ميزانية الدولة من جهة و إيجاد مصادر تمويل الإيرادات لتغطية النفقات من جهة أخرى، و هذا في ظل انخفاض أسعار المحروقات.

و بسبب ما عانى منه الاقتصاد الوطني من اختلالات مست الجانب الداخلي و الخارجي منه، فيمكن القول أن أهمية الدراسة تظهر من خلال ما يمكن أن تقوم به السياسة المالية لمعالجة هذه الاختلالات، لما لها من تأثير كبير على

مختلف متغيرات النشاط الاقتصادي، كما يمكن حصر أهمية الدراسة في محاولة التطرق لكيفية إعداد السياسة المالية و إبراز محددات صياغتها، و بالتالي مدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها في الآتي:

- ✓ تحديد مفهوم كل من السياسة المالية والتوازن الاقتصادي، والتطرق لتطور كل منهما عبر مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية.
- ✓ تحديد أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي بشكل عام.
- ✓ الوقوف على أهم تطورات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، مع الإشارة لأضخم البرامج التنموية التي طبقتها الجزائر بداية من هذه الفترة
- ✓ معرفة آثار تراجع الجباية البترولية على المؤشرات الاقتصادية الكلية، باعتبار ان اقتصاد الجزائر اقتصاد ريعي يعتمد على عوائد النفط لتحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة مع خضم التغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- ✓ الوقوف على وضع الموازنة العامة في الجزائر ومدا تأثرها بمتغيرات النشاط الاقتصادي
- ✓ إبراز دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف البحث، و حتى نتمكن من الإجابة على التساؤلات المطروحة و اختبار صحة الفرضيات، اعتمدنا على منهجين أساسيين و هما كالتالي:

- ✓ **المنهج الوصفي:** يقوم هذا المنهج بدراسة الظاهرة و وصفها وصفا دقيقا، من خلال التعرض لجوانبها النظرية المختلفة، بداية بدراسة الإطار النظري لمتغيرات الدراسة المتمثلة في السياسة المالية و التوازن الاقتصادي.
- ✓ **المنهج التحليلي:** نهدف من خلال هذا المنهج إلى تحليل البيانات المتعلقة بموضوع المذكرة، و في إطار الدراسة التحليلية المتعلقة بالجزائر، تم الاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن كل من بنك الجزائر، البنك الدولي و غيرهما، باعتبارها هيئات رسمية يمكن الاعتماد عليها، و تمت الاستعانة بقيم و نسب موزعة على جداول و أشكال للإلمام بجوانب الموضوع و التوضيح أكثر.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم حدود هذا البحث إلى جزئين:

- ✓ **الإطار المكاني:** أدى اختلاف نظم الدول و سياساتها الاقتصادية إلى صعوبة التخصص في دراسة واحدة لتكون شاملة لكل الدول، لهذا ارتأينا أن نكون الدراسة التحليلية حول الاقتصاد الجزائري.

- ✓ **الإطار الزماني:** حددت فترة الدراسة لتمتد و تشمل الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2020، أي عشرون سنة و بذلك فهي تشمل العديد من الاصلاحات التي شهدتها الجزائر مع مطلع الألفية الثالثة من خلال تبنيها للعديد من البرامج التنموية.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة حول هذا الموضوع نذكر ما يلي:

- ✓ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (حالة الجزائر 1990-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة كشف أثر الإنفاق و الاقتطاع العامين على التوازن الاقتصادي العام، و تحديد السياسة المالية المثلى لتحقيق الأهداف الاقتصادية، إضافة إلى البحث في التدخل الأمثل للدولة وفق طبيعة الحاجة و التكامل بين القطاع العام و الخاص، و تهدف في الأخير إلى اقتراح التوصيات المناسبة لتحسين فعالية السياسة المالية في الجزائر.

و خلصت هذه الدراسة إلى السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسات الاقتصادية المعاصرة فقد شهدت تطورات جوهرية و أصبحت أداة الدولة للتوجيه و الإشراف على النشاط الاقتصادي و الحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد و الرواج التي تعصف به بين الحين و الآخر و هذا كنتيجة عن الجانب التطبيقي، اما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم التوصل إلى إن الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلات أساسية و جوهرية تعكس في واقع الامر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة.

- ✓ عبد القادر مزعاش، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2008)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2011.

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم إطار مرجعي للسياسة المالية بهدف مسايرة السياق الاقتصادي و الاجتماعي الجديد، و هذا من حيث تحديد أهداف هذه السياسة و تحديد آلية عمل أدواتها، مع إبراز اختلالات و تشوهات الاقتصاد الجزائري عبر مراحله المختلفة التي مر بها ابتداء من مرحلة إضفاء السيادة الوطنية، ثم مرحلة النظام المركزي المخطط و أخيرا نحو اقتصاد السوق. و انتهت بتقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة (1990-2008) و معرفة مدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية العامة للدولة و استعادتها لتوازنات الاقتصاد الوطني و كذا محاولة تقديم الخيارات المتاحة للوصول إلى السياسة المالية الأكثر كفاءة للاقتصاد الوطني.

خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية تعتبر أداة في يد الدولة للقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي، و أن السياسة المالية تتميز عن باقي السياسات بأدواتها المتمثلة في الإنفاق العام، الإيرادات العامة و الموازنة العامة لما لها من دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع. و توصلت أيضا إلى أن النفقات العامة تتميز بارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى، أما الإيرادات فتعتمد بالدرجة الأولى على الجباية البترولية، و أشارت أيضا إلى أن التحليل

العلمي الدقيق للحالة الراهنة للاقتصاد الوطني يدل على أنه يعاني منذ فترة طويلة من اختلالات في التوازن الاقتصادي العام، و بمعنى آخر أن الاقتصاد الوطني يعاني من خلل في هيكله من جهة، و قصور في نظام إدارته من جهة أخرى.

- ✓ محي الدين بوري، دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس، 2018.

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز خصائص السياسة المالية و مدى إمكانية الاستفادة منها بشكل أمثل في معالجة الاختلالات في الاقتصاد، إضافة إلى محاولة الإحاطة بأهم نقاط التحول الاقتصاد الجزائري في ظل الاصلاحات الاقتصادية و كذا دراسة العلاقة بين السياسة المالية و مختلف المؤشرات الكلية.

خلصت هذه الدراسة أن تعدد أدوات السياسة المالية أعطاها أولوية هامة على باقي السياسات الأخرى و مرونة كبيرة في التأثير على التوازنات الكلية، و رغم ذلك لا يمكن إغفال دور السياسات الاقتصادية الاخرى التي توكل إليها مهمة تحقيق التوازن الكلي في الاقتصاد، و توصلت أيضا إلى ضرورة مراجعة الاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر من أجل تطوير القطاع المالي و إتاحة الفرصة لظهور قطاع خاص أقوى و أكبر.

- ✓ كريم بوروشة، دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2019.

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مسار السياستين النقدية و المالية في الجزائر و دورهما في تحقيق التوازن الخارجي، مع تحديد العوامل المؤثرة في كلا السياستين، و إبراز أهم السياسات النقدية و المالية المطبقة في الجزائر و مدى نجاحها في تحقيق الأهداف المنشودة.

و خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك تباين بين توجهات السياسة النقدية و المالية المطبقة في الجزائر، و أنه رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات المالية و النقدية إلا أنها لم يكن لها تأثيرات كبيرة و إيجابية على التوازن الخارجي، و يرجع ذلك إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري، على اعتباره يعاني اختلالات هيكلية تتطلب إصلاحات جذرية، فمن الصعب معالجة هذه الاختلالات دون أدوات تصحيحية.

- ✓ عبد الرزاق بن عمرة، السياسة النقدية و المالية و أثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم كم من السياسة المالية و النقدية مع إبراز العلاقة الموجودة بينهما، إضافة إلى تحديد الإطار العام للتوازن الاقتصادي و فهم الكيفية التي تؤثر بها السياستان على التوازن الاقتصادي من خلال أهم النماذج المفسرة لهذا الأخير. و محاولة تطبيق كل ما سبق على الجزائر خلال الفترة (1990-2018).

خلصت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية و النقدية يعتبران من أهم مكونات السياسة الاقتصادية الكلية و لا يجب تغليب كفة سياسة عن الأخرى، فالتنسيق بينهما أصبح ضرورة ماسة لغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية بشكل أكثر انسجام و الوصول إلى التوازن الاقتصادي.

هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و اختبار صحة الفرضيات، تم البدء بمقدمة كمدخل للدراسة، و انتهت بخاتمة تضم مجموعة من النتائج و التوصيات، و يتوسط هذا ثلاث فصول موضحة كالآتي:

الفصل الأول: تناولنا في هذا الفصل الإطار النظري للسياسة المالية و الذي يضم ثلاثة مباحث، حيث يبرز المبحث الأول مفهوم و تطور السياسة المالية، أما المبحث الثاني فيحتوي على آثار السياسة المالية، و المبحث الثالث تطرقنا من خلاله إلى محددات السياسة المالية.

الفصل الثاني: تعرضنا في هذا الفصل لأدوات السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، و أيضا تم تقسيمه لثلاثة مباحث، بالنسبة للمبحث الأول تطرقنا فيه لأدوات السياسة المالية، أما المبحث الثاني خصصناه لدراسة التوازن الاقتصادي، و في المبحث الثالث فقد سلطنا فيه الضوء على آلية عمل السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

الفصل الثالث: يمثل الجزء التطبيقي للدراسة تناولنا فيه السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020)، و يحتوي بدوره على ثلاثة مباحث، المبحث الأول وضحنا فيه هيكل الموازنة العامة في الجزائر، أما الثاني جاء بعنوان تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، و في المبحث الثالث و الأخير تم إبراز مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (2000-2020).

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد

تعد السياسة المالية من الأدوات الهامة التي تملكها الدولة لإدارة اقتصادها الوطني حيث تحتل مكانة خاصة من بين السياسات الاقتصادية الأخرى، كونها تستطيع تحقيق أهداف متعددة ينشدها الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل أدواتها والتي تعمل بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية وتقضي على مختلف المشاكل التي تواجه الاقتصاد.

وعند تتبع تطور السياسة المالية عبر العصور و مختلف المدارس الاقتصادية تستوقفنا تطورات جوهرية تزامنا مع تطور دور الدولة وزيادة تدخلها في الأنشطة الاقتصادية وانعكس هذا بالإيجاب على دور السياسة المالية في معالجة الاختلالات والمشاكل الاقتصادية، إضافة الي تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم مسيرة التنمية.

ومن خلال هذا الفصل سيتم إظهار جوهر السياسة المالية إضافة إلى تطورها عبر مختلف العصور، وذلك على النحو التالي:

- ✓ **المبحث الأول:** مفهوم و تطور السياسة المالية.
- ✓ **المبحث الثاني:** آثار السياسة المالية.
- ✓ **المبحث الثالث:** محددات السياسة المالية.

المبحث الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تملكها الدولة لإدارة اقتصادها الوطني، و قد حظيت بأهمية بالغة و ذلك من خلال تأثيرها على عدة متغيرات اقتصادية، وغايتها تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

اقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية وفق عدة أهداف تسطرها و تسعى للوصول إليها، إلا ان هذا المفهوم تعدد و اختلف.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

يمكن تحديد تعريف السياسة المالية بأنها: "سياسة الحكومة فيما يختص بمستوى الإنفاق الحكومي والتحويلات وهيكل الضرائب بغرض تحقيق أهداف معينة أهمها الحد من التقلبات في النشاط الاقتصادي فضلا عن المحافظة على معدل مرتفع من النمو الاقتصادي مع الحد من الا ارتفاع الحاد والعشوائي في الأسعار"[1].

وتعرف أيضا بأنها: "مجموعة الإجراءات التي شهدت تعبئة الموارد المالية وتوزيعها واستخدامها لتنفيذ وظائف الدولة وأهدافها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية، وبعبارة أخرى فإنها تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفها نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة"[2].

بينما يعرفها البعض بأنها آلية مهمة تستخدمها الاقتصاديات المعاصرة لمراقبة الإيرادات والنفقات بالشكل الذي يمكنها من تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، كزيادة حجم الإنتاج، وتخفيض مستويات البطالة إلى أدنى حد ممكن، تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضمان ثبات المستوى العام للأسعار عند مستويات معقولة لجميع شرائح المجتمع[3].

وهناك تعريف آخر يفيد بأنها دراسة تحليلية للنشاط المالي للحكومة أو الدولة وما ينتج عنه من أثار على الاقتصاد القومي[4].

---

[1] محمود يونس و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2000، ص 172.

[2] لطيفة لكلاخي، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر و التوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017، ص24.

[3] عبد الله خبابة، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2009، ص 27.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، مكتبة زهراء الشرق للنشر و التوزيع، القاهرة،1997، ص6.

ومن معاني السياسة المالية نجد "سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة لدولة وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر"[1].

كما تعبر السياسة المالية عن مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة، لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة[2].

و يضاف إلى ذلك بأنها مجموعة من الإجراءات والأدوات التي تسمح بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك بفرض التأثير على المسار الاقتصادي[3].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا القول بأن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تصنعها الدولة مستخدمة في ذلك نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة قصد توجيه الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية.

الفرع الثاني: خصائص السياسة المالية

تتميز السياسة المالية بما يلي[4] :

- أن السياسة المالية عبارة عن مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تصدرها الدولة على شكل قوانين و مراسيم و قرارات حكومية مالية في إطار ما يخدم مصلح الدولة المالية؛
- الدولة هي صاحبة الحق و السلطة في استخدام نفوذها لاتخاذ الإجراءات المالية المناسبة التي ستفرض على كلا القطاعين العام و الخاص؛
- للسياسة المالية أدوات عديدة منها الضرائب و الإنفاق العام و القروض و الإعانات التي تستطيع أن تستخدم هذه الوسائل لمعالجة مشكلة ما، كما أن كل فترة أو مرحلة لها أدواتها التي تناسبها؛
- يجب على الدولة أن تضع سياساتها بما يتناسب مع الوضع الاقتصادي، و على سبيل المثال في أوقات الرواج يتطلب زيادة الضرائب، و في أوقات الركود أو الكساد يتطلب زيادة الإنفاق العام؛
- تؤثر أدوات السياسة المالية على المؤشرات الاقتصادية كافة، حيث نجد أن الضرائب تخفض الدخول بينما الإنفاق العام يولد دخول جديدة.

---

[1] محمد حربي، موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006، ص175.

[2] علي بن قدور ،محمد يبرير، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2018، ص 52.

[3] أحمد سهير مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 1989، ص 355.

[4] عبد اللطيف مصطفى، لزهاري زواويد، **فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر**، "مجلة إضافات اقتصادية" الجزائر، العدد الثالث، 2018، ص 218.

المطلب الثاني : تطور السياسة المالية

تؤدي الدولة دورا ماليا يختلف حسب العصور وينعكس هذا على تأثير ودور السياسة المالية، حيث أن هذا الأخيرة تعتبر مرأة لدور الدولة المالي، تدخلها في شؤون المجتمع في أي عصر من العصور وفي ظل التطورات الاقتصادية الحالية، فقد مر الفكر المالي لسياسة المالية بعده مراحل في ابتداء من العصور القديمة حت العصر الحديث.

الفرع الأول: السياسة المالية عند التجاريين

ظهر هذا المذهب التجاري و سادت أفكاره الاقتصادية منذ منتصف القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، وتميز بازدهار التجارة الخارجية و استعادت الدولة سلطتها المتدخلة من خلال فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات بهدف حماية المنتج المحلي، و تخفيض الرسوم على المواد الأولية، و إعانة الصادرات ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلع معينة، كما تدخلت الدولة في تحديد الأجور و الأسعار، لكن مبالغة التجاريين في تعظيم دور التجارة الخارجية و تحقيق فائض في الميزان التجاري، أدى إلى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكاله المختلفة و النزاعات بين الدول بقصد فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتها، و بالتالي أهملت الزراعة، كل ذلك أدى إلى معارضة مبدأ تدخل الدولة في تسيير الشؤون الاقتصادية، و ظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية و هو المذهب الحر أو المذهب الطبيعي[1].

الفرع الثاني: السياسة المالية عند الطبيعيين

يطلق على هذا المذهب كذلك مذهب الفيزوقراط، و التي كان جوهر فلسفتها قائما على النظام الطبيعي الذي تحكمه القوانين، وجوب تخلي الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية، بالإضافة إلى قصر الضريبة على الريع و ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي حتى لا يكون له تأثير سلبي على الاقتصاد. و ما يجدر الإشارة إليه أن الأفكار السابقة تبلورت على يد الطبيب الفرنسي فرانسوا كيناي، و من أهم مؤلفاته "القانون الطبيعي" و "الجدول الاقتصادي"، و هو نموذج أولي لدوران الثورة في المجتمع، و على عكس المذهب التجاري الذي أخضع الحياة الاقتصادية للتجارة و أهمل أنشطة أخرى كالصناعة و الزراعة، جاء الطبيعيون و أقاموا مذهبهم على أساس فكرة القانون الطبيعي و التي تقوم على أساس عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و احترام الملكية بجميع صورها و احترام الحرية الاقتصادية و حرية التجارة الخارجية و الداخلية و اقتصر دور الدولة على إرساء الأمن و ضمان حقوق الأفراد و حرياتهم[2].

---

[1] إيمان عساس، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية على تحقيق استدامة التنمية في الجزائر للفترة 2000-2017**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2019، ص ص 7، 8.

[2] مرجع نفسه، ص 8.

الفرع الثالث: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي

استنادا إلى افتراضات المدرسة الكلاسيكية التي تقوم على الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[1]، فقد كان الاقتصاديون الكلاسيك يؤمنون بميل الادخار و الاستثمار إلى التعادل من خلال التغيير في معدل الفائدة، و عند مستوى التشغيل الكامل دائما، و أن موارد المجتمع كاملة سوف تستغل بأقصى درجة و بشكل مستمر إذا لم تتدخل الدولة في المجال الاقتصادي، فكان من الطبيعي أن يعتقد الكلاسيك بمبدأ حياد الدولة و من ثم حصر دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي في أضيق حدود ممكنة؛ و حسب النظرية الكلاسيكية فإن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة، لأن تدخل هذه الأخيرة في غير المجالات المعهودة إليها كالدفاع الخارجي و الأمن الداخلي و القضاء و حماية المرافق العامة تبديد و ضياع لجزء من الموارد الاقتصادية، لهذه الأسباب آمن التقليديون بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة[2].

و يمكن حصر أسس السياسات المالية في الفكر الكلاسيكي في النقاط التالية[3]:

- تحديد أوجه الانفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ الحياد المالي في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا.

و قد اعتقد الكلاسيك أن توازن الميزانية العامة سنويا يمكن أن يضمن قاعدة الحياد المالي باعتبار أن تدخل الدولة وفقا لهذه الشروط يقتصر على مجرد تحويل الأموال من مجموعة من الأفراد في المجتمع في صورة إيرادات عامة و تحويلها إلى مجموعة أخرى من نفس أفراد المجتمع في صورة إنفاق عام[4].

الفرع الرابع: السياسة المالية في الفكر الكينزي

يعتبر الفكر الكينزي بداية مرحلة جديدة للفكر المالي، إذ اتخذ المفكرون الماليون الفكر الكينزي نقطة انطلاق للتوصل الى رؤى جديدة وربما شبه نظريات حديثة في الفكر المالي[5].

لم يدم تحييد دور الدولة بشكل مستمر، إذ تعاقب الأزمات في النظام الرأسمالي دفعت بالعديد من الاقتصاديين بالدعوة إلى تدخل الدولة، ومنذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، اتجهت أنظار الاقتصاديين إلى البحث عن تفسير لظاهرة الكساد[1].

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموساوي، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص52 .

[2] خولة مناصرية، **أثر السياسة المالية على أداء الأسواق المالية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص 6.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **السياسة المالية**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، 1999، ص 26.

[4] خولة مناصرية، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[5] حمدي عبد العظيم، **السياسات المالية والنقدية دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الاسكندرية،2007،ص211.

إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة و الكساد، و ان السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من الإنفاق الحكومي و الضرائب و الاقتراض العام، رافضا بذلك قانون ساي للأسواق و ما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، و فيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائيا نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن الاقتصاديات الرأسمالية تميل لإحداث الاختلالات الدورية و نوبات الركود المزمنة؛ و انتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، و كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية بحيث يستلزم

خروجها عن الحياد التقليدي و الذي يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل[2].

و حسب النظرية الكينزية يجب الأخذ في الحسبان عند استخدام أدوات السياسة المالية آثارها على كل من العرض الكلي والطلب الكلي واختيار الأدوات التي تحدث الآثار الاقتصادية المرغوب فيها وتجنب الاقتصاد الآثار الجانبية غير المرغوب فيها[3].

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية من خلال أدواتها إلى تحقيق عدة أهداف، وذلك وفق لمجموعة من الإجراءات والتدابير التي تضعها الدولة، فهي تساهم بالدرجة الأولى في ضمان اقتصاد مستقر، كما تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها، وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى حسب طبيعة النظام الاقتصادي والأوضاع السائدة.

الفرع الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي هدف أساسي للسياسة المالية، ذلك لما له من تأثير كبير على مستوى الاقتصاد الجزئي والكلي، و باعتباره أيضا مؤشرا هاما لتحقيق التنمية حيث يتضمن هدفين أساسين متمثلان في تحقيق الاستقرار في الأسعار من جهة والحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة من جهة أخرى، كما يعتبر أيضا منظومة متعددة العناصر ومن أن يرتبط بالتوازن الاقتصادي في المجتمع.

---

[1] نزار كاظم الخيكاني، حيدر يونس الموساوي، مرجع سبق ذكره، ص ص53،54 .

[2] محمد بلوافي، **أثر السياسة النقدية و المالية على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013، ص ص 54، 55.

[3] عوف محمد الكفراوي، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى،1997، ص 160.

أولا: تعريف الاستقرار الاقتصادي

هو تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتجنب التغيرات المفاجئة في المستوى العام للاستقرار للأسعار، مع المحافظة على معدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي[1] .

ثانيا: عوامل تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يرتبط تحقيق الاستقرار الاقتصادي بجملة من العوامل هي[2]:

أ- **التشغيل الكامل:** و يعني زيادة حجم العمالة لزيادة الناتج كما يعني الاستغلال الكامل للطاقات الانتاجية بهدف الوصول إلى الناتج الممكن أو المحتمل و حتى لا تبقى بعض الموارد عاطلة؛

ب- **استقرار المستوى العام للأسعار:** يحقق استقرار المستوى العام للأسعار العديد من الجوانب الإيجابية سواء للأفراد المستهلكين أو المستثمرين من خلال مساعدتهم في بناء قراراتهم الانفاقية و الادخارية و الاستثمارية؛

ج- **تحقيق نمو اقتصادي:** وهذا يكون عن طريق تحقيق معدل متزايد و موجب للناتج المحلي الاجمالي بما يضمن تغطية الاستخدامات المتزايدة؛

د- **تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات:** بحيث يكون مجموع التزامات الاقتصاد الوطني متساوية مع حقوقه اتجاه العالم الخارجي و هذا يكون عن طريق تشجيع الصادرات و الحد من الواردات و تخفيض تكلفتها.

ثالثا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقتصر دور السياسة المالية بتحقيق الاستقرار الاقتصادي للدولة، هذا الاستقرار ليس إلا أحد الظروف الأساسية المواتية لأحداث التنمية والذي ينبغي أن يدعم بغيره من الظروف المتطلبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى أن جانبا من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا إنما يرجع بصفة أساسية إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية حال ظهورها، كي يتم البناء على أسس مستقرة سليمة، والمسألة لا تخرج في النهاية عن كونها ترجيحا للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر وفق ما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي [3].

---

[1] إياد عبد الفتاح النسور، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية،2014،ص ص 153، 154.

[2] علي توبين، حكيم خلفاوي و آخرون، **أثر الاستقرار الاقتصادي على التنمية البشرية في الجزائر**، "مجلة معهد العلوم الاقتصادية"، الجزائر، العدد الثاني، 2019، ص 236.

[3] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، 1992،ص55.

وتلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة في أوقات الكساد والرواج من خلال قدرتها التأثيرية على مستويات التشغيل والأسعار والدخل القومي، وتعتمد السياسة الاقتصادية على أدوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال الانفاق والسياسة الضريبية[1].

فعندما تتساوى الإيرادات والنفقات فإن هذا يحقق حالة من التوازن في ميزانية الدولة، أما زيادة الإيرادات عن النفقات يحقق فائض في الميزانية، ولما تزيد النفقات عن الإيرادات يؤدي هذا إلى حالة من العجز، ومن هنا يمكننا أن تتبع السياسات المالية التالية [2]:

أ- السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز

تستخدم في حالة الفجوة الانكماشية أي في حالة ظهور عجز في الطلب الكلي، وتتلخص المشكلة في هذه الحالة فيان الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط عند مستوى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون إلزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية ولعلاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل ويتم ذلك عن طريق الأليتين التاليتين:

- **التوسع في النفقات:** تستطيع الدول من خلال السياسة الاتفاقية أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة مشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات...الخ، أو نت خلال توسع الحكومة في نتح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة، ونتيجة لذلك تزداد الدخول الشخصية أي هدا النوع من الدعم يزبد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.
- **تخفيض الضرائب:** كما تستخدم الدولة الضرائب في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستثمار عن طريق رفع مستوى الدخول المنخفضة وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج.

[1] بن لشهب حمزة، **السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017**، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2020، ص12.

[2] عبد القادر مزعاش، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011، ص ص 19-20.

ب- السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالفائض

تستخدم في حالة الفجوة التضخمية أي في حالة ظهور فائض في الطلب الكلي وهذه معاكسة تماما للحالة السابقة، وفي هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي هناك طلبا نقديا فائضا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا اليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود الى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين نذكرهما كالآتي:

- **زيادة الضرائب:** هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير مباشرة، فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي، ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه إخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب الغير مباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب.
- **تخفيض النفقات العامة:** إن عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير ان تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور ...وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة، و نظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، و من ثم فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب ان يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة.

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغيرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغيرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية، فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي[1] .

[1] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية مفهومها-نظرياتها-سياساتها**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2003،ص 20.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

هي عملية تستهدف زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد، فهي العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد القومي بحيث يترتب عليها في النهاية زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[1].

ثانيا: أساليب التنمية الاقتصادية

هناك عدة أساليب للنهوض بالتنمية الاقتصادية أهمها[2]:

- توفير رأس المال الملائم و اللازم للتنمية ماديا و بشريا؛
- أنظمة التعليم المعتمدة في إعداد قوة العمل؛
- تطوير آليات تخطيط قوة العمل؛
- تطوير آليات الاختيار و التعيين؛
- خلق نظام الحوافز و المكافآت التشجيعية؛
- توفير المناخ الاقتصادي و الإداري المناسب؛
- إعداد و تأهيل اليد العاملة بمختلف التخصصات و المهارات إضافة إلى الكفاءات؛
- تزويد القوى العاملة بالمعارف، الخبرات و المهارات اللازمة بهدف تحقيق الأهداف التنموية في كافة المجالات؛
- تبسيط الإجراءات و الحد من الروتين؛
- تخصيص أيام دراسية في البحث العلمي، و توفير البيئة المناسبة و كذا المناخ المناسب الذي يساهم في حل مشاكل التنمية الاقتصادية.

ثالثا: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية

تلعب السياسة المالية دورا إيجابيا لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع،

وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف وفي كل الأحوال يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية والاعتماد على المدخرات الوطنية، فبالنسبة لاستثمار القطاع الخاص الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الاعمال، على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى استثمار

[1] محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2004، ص340

[2] ياسين بوضياف، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية المستقبل**، "مجلة دراسات في التنمية و المجتمع"، الجزائر، العدد الثاني، 2016، ص 188.

مجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية وفيما يتعلق باستثمارات الدولة فمصادر التمويل متمثلة فيما يلي[1]:

- مدخرات الدولة والمتمثلة في صافي نشاط المؤسسات التي تملكها الدولة؛
- فائض الموازنة الجارية للخدمات: وذلك بإيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات الجارية للخدمات وتخفيض الاستخدامات الجارية من خلال زيادة الإيرادات الضريبية، تجنب التهرب الضريبي، زيادة سعر الضرائب الحالية، فرض ضرائب جديدة؛
- اللجوء إلى القروض الداخلية: ونعني هنا القروض الداخلية السليمة أي الاقتراض الحقيقي عن الادخار الاختياري لا الادخار الاجباري في أذونات الخزينة أو سندات التنمية؛
- التمويل من الخارج: وذلك بتشجيع الصادرات وزيادتها، أو عن طريق القروض الخارجية، أو جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار داخل الدولة.

الفرع الثالث: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

تتعلق مشكلة تخصيص الموارد بعملية التفضيل بين مختلف الأغراض، و تختلف من غرض لآخر و من قطاع اقتصادي لآخر.

أولا: تعريف تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض و الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات[2]:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع الخاص؛
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و الاستهلاك؛
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

ثانيا: إجراءات تخصيص الموارد

تلجأ الدولة إلى عملية تخصيص الموارد بفرض الضرائب او القيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة عندما يعجز جهاز السوق عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تحقيق الموارد، هذه الإجراءات

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص ص 206، 207.

[2] مصباح حراق، **كفاءة السياسة المالية و دورها في التخصيص الأمثل للموارد**، "مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات"، الجزائر، العدد الرابع، 2016، ص 34.

تشمل المنتجين والمستهلكين على حد سواء كما يلي[1]:

أ-بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين حيث يسعى المستهلكون الحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعر بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع سواء بكلفة إنتاجها أو أقل من ذلك وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية .

ب-بالنسبة للمنتجين: تقدم حوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة مثل:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة.
- الإعفاءات جزئيا من الضرائب غير مباشرة مثل الرسوم الجمركية.
- تقديم إعانات استثمارية للمنشآت الصغيرة.
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أنواع الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

ثالثا: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد بين الاستخدامات العامة للحكومة و الاستخدامات الخاصة، و ذلك بتحويل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع الحكومي، لتمويل برامج الانفاق العام المخصصة لإنتاج السلع و الخدمات العامة، مع ضمان حسن استخدام هذه الموارد المحولة، و من هنا نجد أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية في استخدام الموارد، يعني تحقيق أكبر حجم ممكن من الانتاج، عن طريق ذلك الاستخدام و ليس عن طريق أي استخدام آخر[2].

والسياسة المالية العامة يمكنها أن تشارك في رفع مستوى كفاءة استخدام الموارد، لو حققت الأهداف التالية:[3]

- مناخا مستقرا يمكن الأسواق المتنافسة ان تحقق رواجا و انتعاشا؛
- المستوى المناسب للسلع العامة؛
- علاجا فعالا عندما تكون الاثار الخارجية مصدرا لسوء استخدام الموارد.

---

[1] مصباح حراق، **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، "مجلة الاقتصاد الجديد"، الجزائر، العدد السادس، 2006،ص10.

[2] هشام دغموم، حمزة ضويفي، **تحليل السياسة المالية في الجزائر(2010-2018)**، "مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة و المالية"، الجزائر، العدد الأول، 2020، ص ص 184، 185.

[3] جيمس جوارتيني، ريجارد استروب، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص**، دار المريخ للنشر و التوزيع، المملكة العربية السعودية،1988،ص325.

الفرع الرابع: دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل

إن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الأولويات يؤدي إلى إنتاج تشكيلة من السلع والخدمات، و تهدف أدوات السياسية المالية إلى توزيعها توزيعا عادلا على الأفراد عن طريق مجموعة من الإجراءات المتعلقة بالتوزيع الأولي للثروة والتوزيع العادل للدخول المتحققة نتيجة لاستخدام مصادر الثروة، والتوزيع التوازني لتصحيح الاختلالات الناتجة عن استغلال الموارد المتاحة[1].

و تعني تحقيق العدالة في توزيع الدخل تقليل التفاوت بين مستويات الدخل المختلفة والذي ينتج عن توزيع عوائد و مكافآت عناصر الإنتاج على أبناء المجتمع، بل زيادة الدخول للطبقات الفقيرة هدف رئيسي للسياسة المالية [2].

أولا: طرق توزيع الدخل الوطني

هناك نوعان من توزيع الدخل هما[3]:

أ. **التوزيع الوظيفي:** و يقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الانتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج و يتكون من النسب المئوية لنصيب كل من الأجور و الأرباح و الفوائد و الريع من الدخل الوطني، و جرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد عوامل الإنتاج إلى مجموعتين، تضم الأولى الاجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى و تسمى عوائد الملكية، و يقاس في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني و بين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني و يدل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض و العكس بالعكس.

ب. **التوزيع الشخصي للدخل:** هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجري مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد و الأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي، و عند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل و الثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني.

ثانيا: أسباب التفاوت في توزيع الدخل

من بين أسباب التفاوت في توزيع الدخل نذكر ما يلي[4]:

---

[1] بن قدور على، يبير محمد، مرجع سبق ذكره، ص 54.

[2] محمود حسين الوادي، زكرياء احمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000، ص183

[3] عبد القادر مزعاش، مرجع سبق ذكره، ص ص 24، 25.

[4] عبد القادر مزعاش، مرجع سبق ذكره، ص 25.

- الاختلاف في حجم ما ينقل من ملكية وسائل الإنتاج من شخص إلى آخر عن طريق الإرث أو التصرفات غير العوضية كالهبات؛
- التفاوت في الفرص المتاحة للفرد و تتمثل في المواهب و القدرات الذهنية و العلمية و المهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة و المكتسبة؛
- التفاوت في توزيع السلطة الاقتصادية و القوى الضاغطة الاجتماعية بين فئات المجتمع، أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل و التي يملكها الأفراد و لا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئيا، و هكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة و تنتقل هذه الثروة من جيل لآخر؛
- طبيعة أسواق السلع و الخدمات، و مدى ما يسود فيها من عناصر المنافسة و الاحتكار، فمع تغلغل مظاهر الاحتكارات ترتفع الأرباح الاحتكارية و الدخول غير المكتسبة و بالتالي تزداد الفوارق بين الطبقات.

ثالثا: كيفية إعادة توزيع الدخل عن طريق السياسة المالية

تستطيع الدولة أن تأثر على التوزيع الأولي للدخل و ذلك من خلال اعتمادها على النفقات الحقيقية قصد خلق دخول جديدة لعوامل الإنتاج، و من ثم توزيع الدخول الجديدة في شكل أجور و علاوات و أرباح على المشاركين في الإنتاج كما تعتمد الدولة على تحديد مكافآت عوامل الإنتاج سواء في صورة أجور أو أرباح، كما تقوم بتحديد أسعار السلع و الخدمات و تستطيع الدولة أن تتدخل في إعادة توزيع الدخل الوطني بين الأفراد و ذلك باعتماد تعديلات في التوزيع الأولي، فتقوم بالاعتماد على الضرائب المباشرة المقتطعة بصورة تصاعدية من فئة أصحاب الدخل الكبير ثم تعيد توزيع الناتج على طبقات المجتمع الأقل دخلا بصرف نفقات تحويلية أما إذا اعتمدت الدولة على الضرائب غير المباشرة فإن النتيجة تكون عكسية أي أن التوزيع لا يكون لصالح الأفراد الأقل دخلا[1].

[1] عبد الجبار عقون، مرجع سبق ذكره، ص 18.

المبحث الثاني: آثار السياسة المالية

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي السائد بحيث ان السياسة المالية تؤثر و تتأثر بعدة عوامل منها عوامل سياسية واجتماعية وإدارية.

المطلب الأول: آثار السياسة المالية على النظام الاقتصادي

ينبغي ان تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي .

الفرع الأول: آثار السياسة المالية على النظام الرأسمالي

كان النظام الرأسمالي في بدء نشأته يقوم على أساس النظرية الكلاسيكية التي تنادي بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن الطبيعي أن يؤدي اقتصار الدولة على الوظائف التي حددتها النظرية التقليدية إلى أن تكون كل من نفقاتها و إيراداتها متواضعة كما كان على السياسة المالية أن تكون محايدة، ومن جهة أخرى نجد أن السوق والثروة تكون بين أيدي الأفراد والجماعات الخاصة والدولة حسب طبيعتها لا تملك إيرادات خاصة، وقد سمحت الحياة الاقتصادية للنظرية التقليدية أن تعيش فترة من الزمن وأصبح تدخل الدولة أكبر، وهذا ما أدى إلى تزايد مستمر في النفقات العامة، ومن خلال هذا التزايد للأعباء يمكن تصور ميلاد الرأسمالية اجتماعية وهذا التحول في الرأسمالية أدى هو الأخر الى زيادة التزامه للعائد الضريبي حيث ساعد ذلك تطور مفهوم الضريبة التي أصبحت تقوم في المالية المعاصرة بوظائف هامة[1].

يقوم القطاع الخاص أساسا بوظيفة الإنتاج، و نجد أن محور اهتمامات السياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وحل بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم حالة من الكساد، وذلك بأن كان الإنفاق الكلي على الناتج القومي أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الدولة أن تكيف مستوى إنفاقها وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وأن تلجأ الى التمويل بالعجز كي تملأ الثغرة بين الدخل القومي عند مستوى العمالة التامة ومستوى الإنفاق الكلي الحالي.

وبعبارة أخرى فإنه في الحالة السابقة، تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى الطلب ورفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة لعوامل الإنتاج، ويمكن رفع مستوى الطلب بواسطة السياسة المالية بأكثر من طريقة، ولعل من أهم هذه الطرق زيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، أي زيادة الانفاق العام باتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الإنفاق الخاص وتشجيعه بزيادة المدفوعات والإعانات التحويلية وتخفيض الضرائب، وتؤدي زيادة الطلب بواسطة السياسة المالية حيث توجد طاقة إنتاجية معطلة في الجهاز الإنتاجي في حالة الكساد، وحيث يتمتع الإنتاج بدرجة عالية من المرونة إلى زيادة العمالة والإنتاج.

---

[1] بهدل ولد الحبيب، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2011، ص 47.

كذلك تلجأ الدولة إلى أسلوب التمويل بالفائض إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة كبيرة. وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا، أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل متحرك في ميزانية الاقتصاد القومي، ومن ثم ينحصر دور السياسة المالية في تلك المجتمعات في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص ونموه من جهة، وفي العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى التشغيل الكامل، ويتضح ذلك أن السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية فهي تقتصر على موازنة ومساندة الاستثمار الخاص وسد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل كنتيجة لنقص حجم الاستثمار الخاص، أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة بدون تضخم[1].

الفرع الثاني: آثار السياسة المالية على النظام الاشتراكي

نظرا لتعاظم دور الدولة في النظام الاشتراكي وتدخلها الكبير في الحياة الاقتصادية، و اختلاف سياستها عن النظام الرأسمالي، من خلال قيامها بالعديد من الأنشطة الاقتصادية كالإنتاج، التسويق، التوزيع و التأمين... علاوة على ذلك استحواذها على الملكية العامة لوسائل الإنتاج، و باتخاذها التسيير والتخطيط المركزي كون أنها تعتمد على الاقتصاد الموجه لأن الدولة تعطي أهمية قصوى الى الاستثمار العام على حساب الاستثمار الخاص فهي بذلك تسعى إلى تحقيق المنفعة العامة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي دون البحث عن الاستقرار الاقتصادي في بعض الأحيان، و من بين الخصائص المميزة للسياسة المالية في النظام الاشتراكي نجد: [2]

- الإيرادات العامة في النظم الاشتراكية تعتمد على القطاع العام وليس الضرائب باعتبار أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج ترجع للدولة؛
- كبر حجم النفقات الحكومية والاستثمارية نظرا للدعم الحكومي الذي يرتكز على الإنفاق الحكومي بغية الوصول إلى الاستقرار السياسي، والمتمثلة في دعم المواد الاستهلاكية؛
- القروض الداخلية وعقود التأمين والاشتراكات الاجتماعية تعتبر شبه إجبارية، أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية مثيلاتها.

ومنه فإن النظم الاشتراكية تعتمد على إيرادات القطاع العام لسد حاجياتها من النفقات العامة، حيث أن مساهمة وفعالية الضرائب في الميزانية العامة للدول الاشتراكية تعد ضئيلة جدا على غرار النظم الرأسمالية. حيث أن فعالية السياسة المالية في تحقيق ما تصبو إليه من أهداف إنما تتوقف على مدى ترابط وتناسق بينها وبين أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، وفي الآونة الأخيرة أصبحت البلدان التي تنتهج النظام الاشتراكي لا تعتمد على الأسس

[1] عادل أحمد حشيش، مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2] حدادي عبد اللطيف، **تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية**، "مجلة التكامل الاقتصادي"، الجزائر، العدد الثالث، 2017، ص ص 36، 37.

والمبادئ الأولى لهذا النظام نظرا لما شهدته من أزمات اقتصادية مالية ونقدية وكذلك تهديدات والتحديات التي تواجهها من قبل الدول التي تعتمد على استثمار القطاع الخاص[1].

الفرع الثالث: آثار السياسة المالية على درجة النمو الاقتصادي

تختلف السياسة المالية باختلاف النظم السائدة على مستوى اقتصاد الدولة، و بذلك يختلف هذا التأثير بين الدول النامية و المتقدمة، و فيما يلي سيتم عرض كل منهم على حدا.

أولا: السياسة المالية في الدول المتقدمة

تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الاقتصاديين عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بالتعويض عن تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو بزيادة أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار و الاستثمار، أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة ، صار لزاما عل الحكومة أن تكيف مستوى إنفاقها و تجنبه من ضرائب و ما تحصل عليه من إيرادات أخرى. وقد تلجأ الدولة الي طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي، وكذلك تلجأ الدولة لإحداث فائض الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات.

وبصفة عامة فإنه يمكننا القول إجمالا أن الدول المتقدمة هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص و من ثم فإن السياسة المالية في هذه الدول تتجه نحو مساندة الاستثمار الخاص و محاولة سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد[2].

تتميز الدول المتقدمة بضخامة الإنتاج والمبادلات الداخلية والخارجية، و هذا ما ينعكس على التحصيل الضريبي، ويعود ارتفاع الحصيلة الي المستوى المعيشي الجيد من جهة، والى النظام الضريبي الفعال الذي يحقق عائدا كبيرا، ولديها إمكانية فرض ضرائب إضافية[3].

ثانيا: السياسة المالية في الدول النامية

تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجوز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الاعفاءات والتهرب الضريبي من جهة وإلى نمو الانفاق العسكري من جهة أخرى، إلى جانب ضعف الطاقات الضريبية وزيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

---

[1] مرجع نفسه، ص ص 37، 38.

[2] بهدل ولد لحبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 39، 40

[3] محمد أريالله، **السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص 14.

والسياسة المالية تركز جل اهتمامها في تمويل الموازنة العامة فضلا عن تمويل التنمية الاقتصادية، هذا لا يعني إهمال هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حيث أن جزء من النجاح في معركة بناء المجتمع اقتصاديا، إنما يعود بالدرجة الأولى إلى مدى مساهمة السياسة المالية مساهمة فعالة في التغلب على أية موجة تضخمية عند ظهورها، ولهذا فإن هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية لا يتطلب اتخاذ سياسات لخفض الادخار وزيادة الاستهلاك كما يحدث في الدول المتقدمة، وإنما يتطلب سياسات لزيادة الادخار وتراكم رأس المال المنتج في الاقتصاد لإمكان تقليل البطالة والحد من التقلبات في آن واحد، و تهدف السياسة المالية الي تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية وتهدف كذلك إلى تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخول والثروات ومستويات الاستهلاك بين الافراد[1].

هناك صعوبات تواجه السياسة المالية في الدول النامية منها تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة من أجل اتخاذ القرار وتنفيذه و طول المدة في ذلك، الأمر الذي يؤدي الي عدم مناسبة القرار، لأن طول فترة الانتظار لاتخاذ القرار والتنفيذ قد تحدث تغييرا آخر يتطلب اتخاذ قرار آخر دون هذا القرار الذي يرتبط بالتغيير الأول[2].

المطلب الثاني: آثار السياسة المالية على العوامل الاجتماعية

تتمثل الآثار الاجتماعية النهائية للسياسة المالية بكيفية وصول المجتمع إلى أعلى مستوى من الرفاهية للأفراد في حدود الإمكانيات المتاحة في المجتمع وفي حدود العدالة الاجتماعية تندرج ضمن هذا السياق عدة متطلبات يجب على الدولة أن تحققها سعيا لتحقيق الرفاهية العامة وهذي المتطلبات هي [3]:

1- توفير السلع والخدمات العامة: إن آلية السوق الحرة قد تفشل في بعض الأحيان في توفير السلع العامة للأفراد بسبب نشوء الاحتكارات أو بسبب التقلبات الاقتصادية ولهذا فإن الدولة سيكون على عاتقها توفير مثل هذه السلع وهذه العملية تستلزم تخصيص الموارد الاقتصادية بين إنتاج السلع الخاصة والسلع العامة والتي تقسم الي نوعين السلع العامة الخاصة والتي تتميز بإمكان استهلاكها من قبل جميع الأفراد والسلع العامة هي الخالصة التي تمتاز بالمزاحمة؛

2- معالجة مشكلة البطالة والتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: تقتضي النظرية الاقتصادية بأنه في ظل عمل الاقتصاد السليم وآلية عمل السوق الحر فإن التوازن ما بين العرض والطلب يخلق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية ويحقق الاستقرار في مستوى الاستخدام والأسعار، ولكن بعض الأحيان قد تحقق ألية السوق في تحقيق ذلك وبالتالي سيشهد الاقتصاد حالة من عدم الاستقرار وظهور البطالة أو التضخم أو تزامن الاثنين وظهور حالة التضخم الركودي، وهنا سوف تظهر الحاجة لتدخل الدولة لمعالجة الحالات السلبية والتخلص منها عن طريق سياستها المالية كما يلي:

---

[1] مرجع نفسه، ص 53.

[2] محمد آريالله، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3] حيدر مجيد عبود الفتلاوي، **دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان،2017،ص ص 59، 60.

- في حالة وجود فجوة انكماشية ناشئة بسبب قصور الطلب الكلي عن العرض الكلي، ففي مثل هذه الحالة فإن الدولة تستخدم سياستها المالية التوسعية المتمثلة بزيادة نفقاتها العامة أو خفض الضرائب؛
- في حالة وجود فجوة تضخمية ناجمة بسبب ارتفاع مستويات الطلب الكلي على مستوى العرض الكلي ، فإن ذلك يستوجب سياسة مالية مقيدة تسعى لامتصاص فائض الطلب الكلي عن طريق إجراء خفض الإنفاق العام أو زيادة الضرائب وبالتالي استخدام مبدأ فائض الموازن.

المطلب الثالث: آثار السياسة المالية على العوامل الإدارية

تعتبر العوامل الإدارية من العوامل الأكثر تأثيرا في السياسة المالية، خاصة من ناحية الجوانب الضريبية التي يلزم تكيفها مع مختلف الهياكل القائمة.

الفرع الأول: آثار السياسة المالية على العوامل الإدارية

يمكن توضيح هذا التأثير كالآتي[1] :

أولا: آثار السياسة المالية على البنيات الإدارية

هنالك بعض البنيات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تطلبه من عنصر بشري ومالي قد يكون متوفرا في الدولة المعنية، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزي على نحو موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب، ويرجع ذلك لندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية.

ثانيا: آثار السياسة المالية على السياسة الإدارية

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات و المنشآت الإدارية، فبناء المصانع و المنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي للناحية عن طريق تنمية الاستهلاك و منه زيادة الموارد المالية، و هذا لا نجده في المناطق التي تنعدم بها المصانع و مؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمة لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة.

[1] مسعود دراوسي، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص ص 67، 68.

الفرع الثاني: آثار السياسة المالية على المؤسسات الإدارية

هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية و كل من المؤسسات الإدارية و السياسة الإدارية كل على حدا، و يمكن توضيح هذا التأثير فيما يلي [1] :

أولا: آثار العمليات المالية على المؤسسات الإدارية

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته، كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق، و في حالة انعدام الحرية المالية للهيئة المحلية تكون اللامركزية صورية حتى و إن كانت لها اختصاصات قانونية واسعة ومنه يمكن القول أن استقلال المالية هو مقياس حقيقي للامركزية.

ثانيا: آثار العمليات المالية على السياسة الإدارية

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية و المنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من املاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد المالية غير كافية حينئذ يجب على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي أنها تكتفي بالمرافق الضرورية فقط دون تجديد أو جديد.

نستخلص مما سبق أنه يتم تكييف العوامل الإدارية مع السياسة المالية بحيث يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض، فحتى تزداد فعالية السياسة المالية و تحقق أهدافها يستلزم توفر جهاز إداري كفؤ و يحتوي على كافة الإمكانيات سواء الفنية أو البشرية.

المطلب الرابع: آثار السياسة المالية على العوامل السياسية

يرتبط النظام الضريبي ارتباطا وثيقا بالقرارات السياسية، حيث أن العلاقة بينهما عرفت منذ القدم سواء في الدول النامية أو المتقدمة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية في هذا المطلب.

الفرع الأول: السياسة المالية وتأثيرها على السياسة الداخلية

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة التابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه الوحيد المسؤول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف

[1] مرجع نفسه، ص ص 68، 69.

زملائه والمتعلقة بالنفقات، و من أجل السماح له بإنجاز عمله المالي اعترف له بامتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية، كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية كوطأة العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة[1].

الفرع الثاني: آثار السياسة المالية على العوامل السياسية

يمكن أن ينظر لهذا التأثير من ناحيتين: فمن ناحية تأثر البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي مكان وفي أي تاريخ تمثل عنصرا هاما للتوجه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد، أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي و اقتصادي قوية مثل ما هو معروف بالنفقات الحكومية والإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها من تأثير على إمكانيات الإيرادات و ما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة، ومن هذه الوقائع السياسية نجد الأحداث العسكرية وما لها من تأثير واضح على السياسة المالية، كما أن الحروب عادة ما تترك خلفها آثار مالية مثل عبء القروض ونفقات إعادة التعمير، لذلك يجب معالجة هذه النفقات الاستثنائية بطرق استثنائية كالقروض القهرية أثناء الحرب، زيادة عن الحروب نجد كذلك الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية، وعادة تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس هو الأخر على التحصيل الضريبي. و نجد في الوقت المعاصر ملامح التداخل بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية تظهر جليا أثناء الحملات الانتخابية، قد يأخذ البرنامج طابعا ماليا مثل المطالبة بتخفيض الضرائب، أو إلغاء نوع معين من الضرائب حيث تنفيذ أي برنامج سياسي يكون عن طريق نفقات جديدة[2].

الفرع الثالث: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة و العوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات، ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل كما توجد علاقة وثيقة بين الموازنة والبرلمان، فقد ظهرت الموازنة أحيانا كالعامل لدعم البرلمان وأحيانا أخرى عامل لاندثاره.

إن العلاقات المتبادلة بين الاعتبارات السياسية والسياسة المالية يلاحظ أنهما سياستان لا يمكن الفصل بينهما، فمن الناحية التقنية نجد أن القرار الخاص بكمية الإنفاق والقرار الخاص بتمويل هذا الإنفاق، فلا يمكن اعتبارهما قرارين منفصلين، ونستخلص إلى أن إمكانيات عمل السياسة المالية على الوجه الصحيح تكون اكبر في النظم السياسية ذات الحكم الديمقراطي، كما أن فعالية أداء السياسة المالية في الدول المستقلة تكون أكبر منها في الدول الأخرى[3].

---

[1] بهدل ولد الحبيب، مرجع سبق ذكره، ص 42، 43.

[2] مرجع نفسه، ص 43.

[3] مرجع نفسه، ص 44.

المبحث الثالث: محددات السياسة المالية

تتعرض السياسة المالية إلى عدة محددات أساسية و التي تحدد أهداف هذه السياسة ومدى فعاليتها في الاقتصاد .

المطلب الأول: درجة الوعي الضريبي

تشكل الضرائب الأداة الرئيسية للسياسة المالية، وهي الوسيلة الأكثر فاعلية لتخفيض الاستهلاك الخاص، و توفير الموارد إلى ميزانية الدولة لتمويل نشاطاتها و لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية [1].

و مما تقدم يتضح لنا أن الضريبة الرافد الأساسي للإيرادات العامة، كما أن أهميتها تعتمد على درجة من التقدم الاقتصادي للدولة، و أن حصيلة الضرائب تعتمد على أمور عديدة أهمها الطاقة الضريبية و هذه تعتمد على اقتصاد الدولة[2].

وكما هو معروف فإن حصيلة الضرائب تعتمد على عدة أمور أهمها الطاقة الضريبية وهذه تعتمد على اقتصاد الدولة ثم على الوعي الضريبي ثم على كفاءة الجهاز الإداري الذي يقوم على أمور الضريبة وتحصيلها، والمقصود بالوعي الضريبي أن يكون لدى المكلف الشعور الوطني بالائتمان يحفزه على عدم إخفاء دخله وعدم اتباع أساليب للتهرب من دفع الضريبة المترتبة على دخله، كما أن الوعي الضريبي يعتمد على شعور المواطن بالعدالة وإخلاص المسؤولين في أدائهم وحسن توزيع النفقات العامة حتى يشعر المواطن باستفادته منها على شكل خدمات تقدمها له الحكومة، كما أن وجود جهاز إداري ذي كفاءة عالية يتولى شؤون الضرائب ابتداء من التشريع بسن قوانين الضريبة وتحديد نسبها مرورا باللوائح التنظيمية التي تترجم تلك القوانين إلى إجراءات وانتهاء بالربط و التحصيل، كل هذه على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لواضعي السياسة المالية الذين يختارون من بين تلك السياسات ما يلائم وضع الدولة بالنسبة للوعي الضريبي، ومدى تقدم و كفاءة الاجهزة حيث أن لكفاءة الجهاز الإداري دورا هاما في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي[3].

المطلب الثاني: مدى تقدم المؤسسات العامة و كفاءتها

إن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات العامة المتخصصة لها في الموازنة كل مؤسسة في مجال اختصاصها كما يرسم لها في الموازنة على اختلاف تقسيمها وتصنيفها وبالتالي فإن لمستوى الإدارة في المؤسسات العامة دورا هاما في الاستفادة من النفقات العامة لتحقيق الأهداف التي يريدها واضعو السياسة المالية فإنهم عندما يرسمون سياستهم يختارون ما يلائم مستوى كفاءة المؤسسات العامة، فإن السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة عالية في

[1] عبد الله خبابة، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الجزائر، 2014، ص 81.

[2] فاطمة الزهراء عماري، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020، ص 11.

[3] حسام داوود، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005، ص 295.

التخطيط والتنظيم والرقابة لا تماثل السياسات التي تلائم مؤسسات ذات كفاءة أقل من حيث التخطيط والتنظيم والرقابة[1].

المطلب الثالث: وجود سوق مالي

من السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير على الأوضاع الاقتصادية سياسة السوق المفتوحة ، ومنه فإن وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة ، وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين يؤدي إلى تحديد وضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية، و لا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي، و يستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيرا مباشرا و فعالا في وسائل الدفع المتاحة و المتداولة في

الاقتصاد بمعنى التأثير على درجة سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى، ومن ثم إمكانية خلق النقود الإضافية[2].

المطلب الرابع: وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية

نعني بالجهاز المصرفي البنوك على اختلاف أنواعها التجارية والمتخصصة والمركزية ونعلم أن دور البنوك التجارية في ما يسمى بخلق نقود الودائع والذي يؤثر على عرض النقود وما لتأثير سعر الفائدة ومنح الائتمان التي تمارسها البنوك التجارية من التأثير على الاستثمار، ولذلك فإن السياسات المالية التي توضع لدولة فيها جهاز مصرفي متكامل كاف وفعال تختلف عن السياسات المالية التي توضع لدولة لا يوجد فيها جهاز مصرفي كاف أو فعال، هذه العوامل تكون أمام واضعي السياسات المالية يأخذونها بحسبانهم ويختارون من السياسات ما يلائم مع هذه المعطيات أو المحددات[3].

بالإضافة إلى المحددات السابقة، هناك أخرى نذكرها كما يلي[4]:

أ- التزاحم الاستثماري: إن فكرة التزاحم الاستثماري التي وردت في كتابات الكلاسيكيين الأوائل وتبنتها المدرسة النقدية تتلخص بأن تطبيق السياسة المالية توسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلبا على الانفاق الاستثماري الخاص وبذلك يمثل من فعالية السياسة المالية التوسعية.

ب- الفجوات الزمنية: تخلق هذه الفجوات صعوبة في اختيار الوقت الصحيح لتنفيذ السياسة المالية ذلك لأن صانعي السياسة مثل صانعي القرارات الأخرى يجرون اختباراتهم في اطار معلومات غير كاملة فالمقدرة على التنبؤ بحلول الكساد

---

[1] مرجع نفسه،ص296 .

[2] محي الدين بوري، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم تسيير، جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص ص 37، 38.

[3] حسام داوود، وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص 296.

[4] عبد الرزاق بن عمرة، **السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر،2022،ص ص53، 54.

أو زيادة حدة التضخم محدود للغاية، وعلى ذلك فإن الظروف الاقتصادية التي تستدعي تغيير السياسة المالية ربما تكون قائمة أو تزداد سوءا قبل التعرف عليها تماما، وحتى بعد التعرف على ضرورة تغيير السياسة فإنه يكون هنالك فترة زمنية قبل أن يبدأ سريات التغيير وهناك ثلاثة فجوات زمنية ترتبط بالسياسة المالية وهي فجوة الإدراك، وفجوة الإنجاز وفجوة الاستجابة.

ج- **الانفتاح الاقتصادي:** عادة ما يلعب الانفتاح الاقتصادي للبلدان دوره على التأثير في السياسة المالية، إذ أن اختلاف أسعار الفائدة بين هذه البلدان قد يؤدي إلى تدفق الأموال باتجاه البلدان ذات الفائدة المرتفعة فإن ذلك سيحد من تأثير السياسة المالية التوسعية في التأثير على اقتصاد هذه البلدان وحسب درجة انفتاحها على الخارج.

خلاصة

من خلال ما تم التطرق إليه توصلنا إلى ما يلي:

السياسة المالية عبارة عن مجموعة الإجراءات والتدابير التي تصنعها الدولة مستخدمة في ذلك نفقاتها وإيراداتها وموازنتها العامة قصد توجيه الاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف اقتصادية وغير اقتصادية، حيث أنها تخلت عن حيادها و لم تعد مربوطة بوظائف معينة، و أصبحت تؤدي دورا أساسيا في التأثير على مختلف متغيرات النشاط الاقتصادي.

اختلف تطور السياسة المالية بين مختلف النظريات و المدارس الاقتصادية، حيث نادى التجاريون على عكس الطبيعيين بضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال فرض الرسوم الجمركية و التدخل في تحديد الأسعار، أما الكلاسيكيون فانحصرت مبادئهم في ضرورة الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنويا، و جاء الفكر الكينزي ليضع نهاية للكلاسيكيين و عمل على إخراج السياسة المالية عن الحياد التقليدي، و أشار إلى أنها من أكثر الأدوات فعالية في مواجهة المشاكل الاقتصادية.

و حتى تقوم السياسة المالية بدورها على أكمل وجه، لا بد من توفر مجموعة من المحددات كدرجة الوعي الضريبي بما أن الضرائب تعتبر أهم أدوات السياسة المالية، و كذا فإن كفاءة المؤسسات العامة تساعد واضعو السياسة على التخطيط و التنظيم الجيد على عكس المؤسسات ذات الكفاءة الأقل.

الفصل الثاني:

أدوات السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي

تمهيد:

تتمثل أدوات السياسة المالية في الإنفاق العام كونه يعكس مختلف جوانب الأنشطة العامة، فالنفقات العامة تعرف على أنها نفقات إيجابية تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية، اقتصادية و أخري مالية. وثانيا الإرادات العامة المتمثلة في العوائد التي تحصل عليها الحكومة سواء من أنشطتها أو عن طريق مختلف الضرائب و الرسوم، و ثالثا و أخيرا في الموازنة العامة و التي تتكون أساسا من كلا النفقات و الإيرادات النهائية للدولة، و تتميز بقدرتها على إعطاء نظرة توقعية للمستقبل لما ستنفقه أو تحصله الدولة خلال فترة زمنية معينة.

تعمل هذه الأدوات على تحقيق مجموعة من الأهداف، لعل أهمها و أبرزها التوازن الاقتصادي الذي يساهم بدوره في رسم السياسة الاقتصادية و يعمل على تحديد سير الاقتصاد و كذا عوامل اختلاله، ويمكن القول أن السياسة المالية تسخر أدواتها لمواجهة الاختلالات التي تمس الاقتصاد، و إعادة التوازن بشقيه الداخلي و الخارجي.

و عليه يمكن دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: أدوات السياسة المالية.
- ✓ ثانيا: التوازن الاقتصادي.
- ✓ ثالثا: آلية عمل السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: أدوات السياسة المالية

إن النشاط المالي للدولة يتمثل في قيامها بصرف النفقات العامة، ويستدعي ذلك حصولها على إيرادات عامة بالقدر الكافي لتغطية هذه النفقات، ويقتضي هذا الأمر من الدولة أن تضع خطة محددة تتمثل في الموازنة العامة، فهذه الادوات الثلاث تعتبر أهم عناصر المالية العامة، بحيث أن تكيفها بشكل توسعي أو انكماشي بما يقضي تحقيق الأهداف المسطرة يشكل ما يسمى السياسة المالية.

المطلب الأول: النفقات العامة

تلعب النفقات العامة للدولة دورا هاما وبارزا في الحياة الاقتصادية، حيث تقوم بإشباع الحاجات العامة، و مع تطور الدولة المستمر أصبحت هذه النفقات أداة و وسيلة تستعملها الدولة في التأثير على الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: تعريف النفقات العامة

النفقة العامة هي مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بهدف إشباع حاجة عامة 1. حيث يجمع هذا التعريف بين الصفة النقدية للنفقة، صفة القائم بالإنفاق(الدولة) و بين الغرض منها و المتمثل أساسا في تحقيق المصالح العامة.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة

تتعدد أنواع و أغراض النفقات العامة تبعا لازدياد حجمها و كذا تطور دورها في التأثير على النشاط الاقتصادي، و قد دعت الحاجة إلى تقسيم النفقات العامة إلى عدة أقسام و حسب معايير محددة، و يمكن توضيح هذه التقسيمات كما يلي2:

أولا: المعايير غير الاقتصادية لتقسيم النفقات العامة

هناك عدة معايير لا تستند على أسس اقتصادية أهمها:

أ- التقسيم على أساس التكرار الدوري: حينما تتكرر النفقة كل فترة زمنية معينة كسنة أو شهر فهو إنفاق عادي مثل المرتبات و المعاشات و صيانة الطرق، أما عندما تنصرف النفقة لظروف غير عادية تنتهي بزوالها، فهو إنفاق غير عادي مثل الحروب و الكوارث و غيرها.

---

[1] المرسي السيد حجازي، **مبادئ الاقتصاد العام النفقات والقروض العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن،2000،ص63.

[2] زهير حمبلي، **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص ص 62-64.

ب- التقسيم على أساس طبيعة الهيئة التي تقوم بالأنفاق: عندما تقوم الدولة بالإنفاق على مرافق يعم نفعها مثل الأمن و الدفاع و القضاء فهذا يسمى إنفاقا قوميا، أما عندما يكون الإنفاق على سكان إقليم معين كمرافق الماء و الغاز و الكهرباء

فهذا يسمى إنفاقا محليا.

ج- التقسيم تبعا لطبيعة الهدف من الإنفاق: عندما يكون الهدف من الإنفاق إشباع حاجات هامة للمجتمع فهذا يسمى

إنفاق تخصيص، أما عندما يكون الهدف هو إعادة توزيع الدخل فعذا يسمى إنفاقا توزيعيا، و حينما يكون الهدف استقرار الاقتصاد فهذا يسمى إنفاقا استقراريا.

ثانيا: تقسيم النفقات العامة التي تستند إلى معايير اقتصادية: فهي تنقسم تبعا لذلك كما يلي:

أ- تقسيم النفقات العامة تبعا لاستخدام القوة الشرائية: نفقات حقيقية و نفقات تحويلية فالنفقات الحقيقية تتمثل في استخدام الدولة للقوة الشرائية حيث ينتج عنها حصولها على سلع و خدمات منتجة مثل نفقات مرفق الدفاع و القضاء و التعليم و الصحة و غيرها، و النفقات التحويلية هي التي تتم بدون مقابل أي لا تأخذ الدولة في مقابلها سلعا و لا خدمات مثل الإعانات و المساعدات الاجتماعية التي تدفعها الدولة للمرضى و العجزة و العاطلين.

ب- تقسيم النفقات العامة تبعا لعلاقتها بالناتج القومي و الدخل القومي: و تنقسم إلى:

نفقات إيجابية: و هي التي يطلق عليها نفقات الإنتاج و تتضمن المبالغ التي تنفقها الدولة في سبيل إنتاج السلع و الخدمات التي تعود بالنفع على المجتمع و مثالها نفقات تسيير المرافق العامة كالقضاء و التعليم؛

نفقات سلبية: هي تلك المبالغ التي تقتطع من الناتج القومي مثل النفقات العسكرية و نفقات خدمة الدين الخارجي؛

النفقات المحايدة: و هي التي لا تؤثر على مقدار الثروة القومية و لا على مستوى الناتج القومي و الدخل القومي مثل النفقات الاجتماعية، و الإعانات التي تقدمها الدولة للمشروعات الإنتاجية.

ج- تقسيم النفقات العامة وفقا لعلاقتها باقتصاد السوق: و تنقسم إلى:

- نفقات عامة لا علاقة لها بالنظام الاقتصادي و هي تلك المبالغ اللازمة لوجود الدولة و مثالها نفقات الدفاع الخارجي و العلاقات الخارجية؛
- نفقات عامة تلزم لوجود اقتصاد السوق، مثل نفقات القضاء و الشرطة، فهما يساعدان على حماية سلطة الحكومة و يحميان أرواح الأفراد و ممتلكاتهم و يضمنان استقرار التعامل في السوق؛
- نفقات عامة تكمل اقتصاد السوق، و هذه تهدف إلى إشباع الحاجات التي يمكن للنشاط الخاص أن يشبعه، و لكنه لا يقدم عليها نظرا لكثرة تكاليفها أو لأنها لا تدر ربحا يتناسب مع تكلفتها، مثل النفقات على مشروعات استصلاح الأراضي و غرس الغابات و مد خطوط السكك الحديدة؛

- نفقات تمثل تصحيحا لأوضاع اقتصاد السوق، مثل مرفق التعليم و الصحة.

الفرع الثالث: ظاهرة زيادة الإنفاق العام وأسبابها

رغم اختلاف اقتصادات الدول و نظمها إلا أنها تتعرض كلها لظاهرة زيادة الإنفاق العام، و هذا ما أدى لزيادة اهتمام الباحثين و الاقتصاديين بهذه الظاهرة و البحث المعمق عن أسبابها.

أولا: الأسباب الظاهرية لازدياد الانفاق العام

هي الزيادة في حجم النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في المنفعة المترتبة من إشباع الحاجات العامة فهي زيادة وهمية فقط و ظاهرية، و تعود لعدة عوامل و هي[1] :

- تراجع قيمة النقود؛
- اختلاف قيمة الطرق المحاسبية
- التوسع الإقليمي و الزيادة السكانية.

ثانيا: الأسباب الحقيقة لازدياد الانفاق العام

و يقصد بها زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات بالإضافة إلى ازدياد الأعباء العامة بنسبة ما، و ترجع هذه الأسباب إلى[2]:

أ- الأسباب الاقتصادية: و هي ناتجة عن تخلي الدولة عن حيادها و توسعها في المشروعات العامة و زيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد، فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات؛

ب- الأسباب السياسية: و تتعلق هذه الأسباب بالتطورات الحاصلة في الحياة السياسية مثل زيادة ديمقراطية الحكم، التوسع في اللامركزية، زيادة التزام الدولة اتجاه القضايا الدولية، زيادة الانضمام إلى المنظمات الإقليمية و الدولية؛

ج- الأسباب الاجتماعية: و هي نتيجة عدة عوامل من بينها زيادة تمركز السكان في العواصم و المدن الكبرى مما ينتج عنه زيادة النفقات المرتبطة بتقديم الخدمات الأساسية، كما أن ارتفاع المستوى الثقافي أدى إلى ارتفاع درجة المطالبة الاجتماعية و هذا ما أدى إلى زيادة تدخل الدولة و منه زيادة النفقات العامة؛

د- الأسباب الإدارية: و يتعلق الأمر بإعادة النظر المستمر في التقسيم الإداري (رفع الولايات مثلا) مما ينجر عنه زيادة في الهياكل الإدارية و عدد الموظفين.

---

[1] إلهام بن عيسى، **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 2021، ص 23.

[2] عبد الجبار العقون، مرجع سبق ذكره، ص 25،26.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لقد صاحب تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي تطور مصادر الدولة في الحصول على الإيرادات كما زادت الأهمية النسبية لبعض هذه المصادر في الحصول على الإيرادات.

الفرع الأول: تعريف الإيرادات العامة

يقصد بالإيرادات العامة كأداة مالية، مجموعة الدخول التي تحصل عليها الدولة من المصادر المختلفة من أجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي[1]. وما يميز الإيرادات العامة أنها متنوعة ومتعددة المصادر تتمثل في إيرادات ممتلكات الدولة و الإيرادات السيادية العادية والإيرادات الغير عادية الاستثنائية[2].

الفرع الثاني: تقسيم الإيرادات العامة

تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات ملاك الدولة و الإيرادات السيادية.

أولا: إيرادات أملاك الدولة

يطلق على أملاك الدولة مصطلح الدومين، و يمكن تقسيم الدومين إلي نوعين نذكرهما كالآتي [3]:

أ-الدومين العام: يقصد بالدومين العام الأموال التي تملكها الدولة أو الأشخاص المعنوية العامة الأخرى ملكية عامة وهي تخضع للقانون العام وتخصص للنفع العام كالطرق وشواطئ البحر والانهار و الموانئ والحدائق العامة. والاصل ان لا تفرض الدولة رسما أو مقابلا للانتفاع به واستعماله الا في الحالات الخاصة بهدف تنظيم هذا الانتفاع، وبذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام؛

ب-الدومين الخاص: وهو عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتخضع لأحكام القانون الخاص. ويمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع عقاري، صناعي تجاري و مالي:

-الدومين العقاري: احتل الدومين العقاري أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة بالأراضي الزراعية والغابات، وبدأ هذا النوع يفقد أهميته على أثر زوال العهد الإقطاعي، وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد، كما قلت أهميته أيضا نتيجة توسع الأنواع الأخرى التي بدأت تعطي إيرادات أفضل منه[4].

-الدومين الصناعي التجاري: ويضم تلك المروعات التجارية والصناعية التي تمتلكها الدولة وتديرها بنفسها [5].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر و التوزيع، الإسكندرية،2000ص 85.

[2] كفية قسميوري، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2021،ص 33.

[3]محمد الصغير بعلي، **المالية العامة** ،دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر ،2003،ص 54، 55.

[4] مرجع نفسه، ص 55.

[5] حميدة مختار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزائر،2020،ص29.

-الدومين المالي: ويقصد به محفظة الدولة من الأدوات المالية كالأسهم والسندات المملوكة للحكومة والتي تحصل منها على الأرباح الموزعة والتي تعتبر من مصادر إيراد الخزينة العامة [1]

ثانيا: الإيرادات السيادية

هي الإيرادات التي لها حق السيادة، و تتمثل أساسا في الضرائب، الرسوم و القروض العامة.

أ-الضرائب: تعتبر من أهم مصادر الإيرادات العامة، حيث تعتمد عليها الدول بصفة أساسية في تغطية نفقاتها العامة، ولقد تعددت تعريفات الضريبة ولكن أكثر التعريفات شمولا " الضريبة مبلغ نقدي يتم جمعه بمعرفة الدولة جبرا من الأفراد بهدف تحقيق أهداف عامة 2. و من خلال التعريف نستخلص الخصائص التالية3:

- الضريبة تمثل اقتطاع نقدي، وذلك لتفريقها عن تسخير الأشخاص والسلع إذ كانت الضريبة في السابق تفرض وتحصل في صورة عينية كاقتطاع جزء من المحصول الزراعي؛
- الطابع الإجباري للضريبة، أي أن المكلف بالضريبة غير مخير في دفعها إذ أنها واجبة على جميع المكلفين بأدائها بقوة القانون فكل الضرائب تنظمها مجموعة من القوانين؛
- الطابع النهائي للضريبة، أي ان المكلف بدفع الضريبة لا يمكنه استيراد المال الذي يدفعه بأي شكل من الأشكال؛
- تفرض الضريبة بدون مقابل، أي أن المكلف بأداء الضريبة لا يحصل على منفعة خاصة مقابل دفعه للضريبة؛
- تفرض الضريبة وفقا لمقدرة المكلفين، أي أن الضريبة تفرض على كل شخص قادر على الدفع تبعا لمقدرته المالية وذلك تحقيقا لمبدأ العدالة.

التقسيمات المختلفة للضرائب: هناك عدة تقسيمات للضرائب نذكرها كالآتي 4:

- **الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:**

- **الضرائب على الأفراد:** تسمى هذه الضرائب بالضرائب على الرؤوس أو الضرائب على الأشخاص، تفرض على الشخص في حد ذاته، أي الشخص ذاته يعتبر هو وعاء الضريبة.

---

[1] محمد خصاونة، **المالية العامة**، النظرية والتطبيق، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014،ص89.

[2] صلاح الدين انبيه جمعة، **الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2012**،"مجلة العلوم الاقتصادية و السياسية"، ليبيا، العدد الرابع،2014 ،ص 37.

[3] مختاري مصطفى ، **السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية**، "مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية-"، 25 ، ،الجزائر،2016،ص 137.

[4] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة**، اطروحة دكتوراه،(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014، ص ص 72، 73.

- **الضريبة على الأموال:** تسمى هذه الضرائب بالضرائب على الأموال، لأن المادة الخاضعة للضريبة هي الأموال التي يمتلكها الأفراد وثرواتهم، حيث تعتبر الضرائب على الأموال من اهم أنواع الضرائب باعتبار ان ما يملكه الشخص من عناصر الثروة هو أحسن معيار لتوزيع الأعباء الضريبية.

- **الضرائب على الثروة والضرائب على الدخل:**

- **الضرائب على الثروة:** هي كل الاقتطاعات التي تقع على ما يملكه الفرد من منقول كالمجوهرات أو العقارات وتعتبر الضرائب على الثروة من أهم أنواع الضرائب لأن ما يملكه الفرد من ثروة يعتبر من أحسن الأوعية لتوزيع الأعباء الضريبية، وهناك العديد من أنواع الضريبة على الثروة ومن أبرزها هي ضريبة العقار وهي ضريبة عينية سنوية مفروضة على الدخل الإجمالي الفعلي أو المحدد وفق القانون وتكون نسبتها منخفضة، أما النوع الأخر هو الضريبة على رأس المال، حيث يهدف هذا النوع من الضرائب لمواجهة ارتفاع المديونية.
- **الضرائب على الدخل:** لقد شاع هذا النوع من الضرائب عالميا مع انتعاش التجارة و الصناعة ،فهي مبنية على المقدرة على الدفع باعتبار أن الدخل هو المقياس على مقدرة الفرد على الدفع، وهناك طريقتين في فرض الضرائب على الدخل، فالطريقة الأولى تقوم الدولة بفرض ضريبة واحدة وعامة على مجموع الدخل، أما الطريقة الثانية فتقوم الدولة بفرض ضرائب متعددة على كل فرع من فروع الدخل.

- **الضرائب على الاستهلاك:**

يطلق عليها الضرائب على الاستهلاك أو الضرائب على النفقات أو الضرائب على المبيعات وتفع هذه الضرائب ضمن ما يسمى ضرائب المعاملات أو المبادلات أي الضرائب التي يتحصل عليها من إجراء التداخل أو التبادل في النشاطات الاقتصادية 1.

- **الضرائب الموحدة والضرائب النوعية :**

- **الضرائب الموحدة:** في هذا النوع من الضرائب تفرض الدولة نوعا واحد من الضرائب على مجموع الدخل، أي أن الدولة تقوم بتقدير كل عناصر الدخل والثروة التي يتحصل عليها الممول، وتجعلها في وعاء واحد وتفرض عليه ضريبة واحدة، ففي هذه الحالة تكتفي الدولة باختيار وعاء ضريبي واحد وضريبة وحيدة تكون بمثابة مصدر للإيرادات العامة، وتكون كوسيلة لتحقيق الأهداف الضريبية.
- **الضرائب النوعية:** معناه ان يتم إخضاع الممولين للعديد من الضرائب المختلفة، حيث تعتمد الإدارة الضريبية أنواع مختلفة من الضرائب التي تفرض على المكلفين، فتفرض ضريبة مستقلة على نوع من أنواع الدخول، أي بمعنى أخر تفرض على كل مصدر من مصادر الدخل الذي يتحصل عليه المكلف بدفع الضريبة. ويمتاز هذا النظام الضريبي بغزارة الإيرادات المالية المتأتية منه نظرا لفرض الكثير من أنواع الضرائب، والميزة الأخرى لهذا النظام هو قلة التهرب الضريبي.

- **الضرائب المباشرة والضرائب الغير مباشرة:**

[1] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008،ص41.

- **الضرائب المباشرة**: هي كل ضريبة تفرض وتقتطع مباشرة من الدخل والثروة، حيث لا يمكن نقل عبأها 1. وأهم ما يميز الضرائب المباشرة سهولة تحديد مقدارها ومنه عند وضع تقديرات الموازنة يعتمد على حصيلتها في وضع تقديرات ، وأيضا ما يميزها أنها واضحة النسبة فكل مكلف يعلم مقدار ما يقتطع من دخله، أما الميزة الأخرى تتمثل في العدالة في توزيع الأعباء، فهذا النوع من الضرائب يأخذ بمبدأ التصاعد.
- **الضرائب الغير المباشرة** : هي تلك الضرائب التي يتم بموجبها اقتطاع جزء من أموال المكلف بطريقة غير مباشرة جراء تصرفات تنجم عليه، فكل ما يفرض أثناء تداول الخدمات والسلع في كل مراحل الإنفاق، بحيث يمكن نقل عبئها ونجد أن دافع الضريبة هو الذي يتحملها مثل الضرائب الجمركية وضريبة المبيعات، فالضريبة الغير مباشرة هي تلك الضريبة التي يستطيع المكلف أن ينقل عبأها إلي شخص أخر، فيكون المكلف عبارة عن وسيط بين الخزينة العمومية ودافع الضريبة 2.

ب-الرسوم: تعرف الرسوم بأنها اقتطاع نقدي بواسطة الدولة أو أحد هيئاتها المحلية يدقعه الفرد جبرا مقابل نفع خاص يحصل عليه من جراء تأدية الدولة لخدماتها وتحقيق النفع العام 3. و عليه فإن الرسم يتكون من العناصر التالية 4:

-الصفة النقدية للرسم: يجمع غالبية الفقه المالي على أن الرسم يدفع نقدا واشترط الصورة النقدية للرسم جاء ليتلاءم مع التطور الحديث لمالية الدولة، من حيث اتخاذ إيراداتها ونفقاتها الصورة النقدية؛

-الصفة الجبرية للرسم: يتضمن الرسم عنصر الاجبار حيث يلتزم الافراد بدفعه عند الطلب الخدمة ويأتي عنصر الإجبار من منطلق استقلال الدولة والهيئات العامة الأخرى في وضع نظامه القانوني؛

-الرسم مقابل خدمة خاصة: يعتبر عنصر المقابل من العناصر الأساسية في تحديد طبيعة الرسم حيث يتحقق الرسم بمناسبة طلب الفرد لخدمة معينة من الدولة ومن ثم تعد تلك الخدمة مقابلا للرسم الذي هو ثمنها.

ج-القرض العام:

يعرف القرض العام بأنه عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لإذن يصدر من السلطة المختصة [5]. وتتمثل خصائص القروض في العناصر التالية [6] :

- إبرام العقد يتم بطريقة اختيارية؛

---

[1] لحسن دردوري ،**مرجع سبق ذكره**، ص 75.

[2] لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الاولى، 2018 ، ص ص 113- 115.

[3] زهير حمبلي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

[4] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي** ، اثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الطبعة الأولى، 2009، ص 110.

[5] حميدة مختار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزائر،2020، ص 42.

[6] أحمد الجبير، **المالية العامة والتشريع المالي**، الافاق المشرقة للنشر و التوزيع، الإمارات، الطبعة الأولى، 2011 ، ص 144.

- تدفع القروض عادة بشكل نقدي والاستثناء هي القروض المخصصة لتمويل المشاريع معينة فتدفع عن طريق منتجات البلد المانح للقرض؛
- تتعهد الدولة بإعادة القرض إلي الدائن مع الفوائد السنوية المترتبة عليه ضمن الشروط المتفق عليها؛
- أن يكون استخدامه لغرض اقتصادي أو اجتماعي محدد.

أنواع القروض العامة: تنقسم القروض العامة إلى ما يلي [1]:

-**القرض الاجباري**: هو القرض الذي يترك فيه للمكتتبين الحرية في الاكتتاب بل تلجأ فيه الدولة إلي إجبار على الاكتتاب فيه.، فتقوم الحكومة بتحديد شروط العقد وتفاصيله ثم تترك حرية الأفراد والهيئات حرية الاكتتاب في هذا القرض؛

-**القرض الاختياري**: وفيه يتمتع المكتتب حرية تامة في عملية الاكتتاب، ودون إجبار من الدولة والأصل أن يكون القرض اختياريا؛

-**القروض المؤيدة الدائمة:** يكون القرض مؤيدا أو دائما إذا كانت الدولة لا تلتزم بالوفاء به من خلال مدة معينة مع التزامها بدفع فوائده إلي حين الوفاء؛

-**القروض المؤقتة** : ويقصد بها القروض التي تتعهد فيها الدولة بالوفاء لسداد قيمتها عند تاريخ معين وتنقسم إلي قروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل.

الفرع الثالث: أهداف الإيرادات العامة

للإيرادات العامة عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكرها كالتالي [2]:

-**الأهداف المالية:** إن الهدف المالي أقدم هدف للإيرادات العامة، يتمثل في تمويل النفقات العامة لإشباع الحاجات العامة، يتماشى مع وظائف الدولة حيث كانت الإيرادات حيادية يقتصر هدفها على تمويل النفقات الضرورية؛

-**الأهداف الاقتصادية:** تستخدم الدولة الإيرادات العامة في معالجة الأزمات الاقتصادية من أجل إعادة التوازن الاقتصادي في حالات الكساد عن طريق دعم القدرة الشرائية والعكس في حالة التضخم، هنا تقوم بكبح الطلب الكلي وامتصاص فائض الكتلة النقدية، بالإضافة إلي تشجيع مختلف الأنظمة الاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني .

المطلب الثالث: الموازنة العامة

الموازنة العامة للدولة هي تلك الخطة المالية التي تأتي بها الدولة لغايات تنظيم النفقات والإيرادات المتوقعة للسنة المالية القادمة، وهي وثيقة هامة مصادق عليها من طرف السلطة وهي نظرة توقعية مستقبلية، و تعتبر أداة مالية لضبط نفقات وإيرادات الدولة.

---

[1] أحمد الجبير، مرجع السابق ص-ص 146- 150.

[2] محمد بوطوبة، **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر،2021،ص 42.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

الموازنة العامة هي عبارة عن وثيقة أو بيان تفصيلي يوضح تقديرات إيرادات الدولة ومصروفاتها، كما يبرز وضعها

المالي ويعبر عن ذلك في صورة وحدات نقدية تعكس في مضمونها خطة الدولة لسنة مالية مقبلة، وهذا البيان يتم الاعتماد عليه من قبل السلطة التشريعية في الدولة وتصدر في قانون المالية، كما تتضمن اختيار الأهداف التي ترغب الحكومة الوصول إليها واختيار الوسائل الناجعة الموصلة لتحقيق ذاك [1] .

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة

تتمثل مبادئ الموازنة العامة في ما يلي [2]:

أولا: مبدأ سنوية الموازنة: مضمون هذا المبدأ أن تقوم السلطة التنفيذية بإعداد مشروع الموازنة العامة للدولة في مدة اثنى عشر شهرا المقبلة، على ان تقوم السلطة التشريعية بالمصادقة على هذا المشروع، وهذا يدل على إلغاء كل الاعتمادات غير المستعملة، وتتوقف جباية الضرائب والرسوم في نهاية السنة التي تم أخذ موافقة السلطة التشريعية عليها ومنه يتضح لنا أته من خلال مبدأ السنوية يتم تقدير نفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة واحدة فيتم إعدادها وتنفيذها خلال فترة زمنية وهي السنة؛

ثانيا: مبدأ شمول الموازنة: استنادا لهذا المبدأ لابد أن تكون الموازنة العامة شاملة لكل النفقات العامة وإيراداتها، فلا بد من أن تدرج فيها جميع الموارد قبل ان توجه لمختلف مجالات الإنفاق العام، ومبدأ الشمول يعتمد أساسا على ان تشمل الموازنة العامة على النفقات والايرادات بطرفيها بشكل كامل وليس ناقص بين أجزاء النفقات والإيرادات أو بمعنى أخر تكون النفقات العامة مفصولة عن الإيرادات ولابد أن تظهر بكل مبالغة دون استثناء ؛

ثالثا: مبدأ وحدة الموازنة: وفقا لهذا المبدأ يكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على كافة النفقات في جانب واحد وكل الإيرادات في جانب أخر، فلا بد للحكومة عند إعدادها للموازنة العامة أن تقوم بوضع وإظهار كل النفقات العامة والإيرادات العامة في وثيقة واحدة ويقوم بعرضها على السلطة التشريعية من أجل إقرارها فالحكومة تعد موازنة واحدة تحتوي على كل النفقات العامة والايرادات العامة، مهما تعددت مصادر الإيرادات .

ومن خصائص مبدأ وحدة الموازنة يتصف بالوضوح والسهولة لمن يريد أن يقف على حقيقة المركز المالي للدولة حيث أن للدولة حسابا واحد، يكشف عن إساءة استعمال النفقات العامة وعن التبذير في إنفاقها ويساعد أيضا على إيجاد

---

[1] عمر عبد الجبار، **حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة 2019/2006**، "مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة"، الجزائر، العدد الثاني،2021،ص 237.

[2] لحسن دردوري، أساسيات المالية العامة،**مرجع سبق ذكره**، ص155، 160.

نظام محاسبي موحد لحسابات الحكومة وإدارتها المختلفة، ويدعم أسلوب التخطيط لأن الموازنة العامة ماهي إلا الوجه المالي للخطة الاقتصادية [1].

أ- مبدأ توازن الموازنة: و يقصد بتوازن الموازنة أن تتساوى النفقات العامة مع الإيرادات العادية و هي الايرادات من الضرائب

و الرسوم و أملاك الدولة و ان زادت النفقات العامة عن الإيرادات العامة يكون هناك عجزا في الموازنة و في حالة العكس يكون هناك فائض في الموازنة العامة للدولة[2] .

ب- مبدأ عدم التخصيص: وأساس هذه القاعدة هو دم تخصيص إيراد معين من أجل تغطية نفقة معينة ولكن تجمع كل الإيرادات دون تخصيص قائمة واحدة وفي جانب الأخر قائمة النفقات العامة، بمعنى أن الحكومة تقوم بتغطية جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة. فلا يجوز تخصيص إيراد معين من أجل تمويل إنفاق معين، فنخصص إيراد معين لنفقات معينة يفقد الموازنة العامة مرونتها [3].

الفرع الثالث: دورة الموازنة العامة

يقصد بدورة الميزانية المراحل العملية التي تمر بها الميزانية من إعدادها و اعتمادها إلى الشروع في تنفيذها مع الرقابة عليها[4].

أولا: إعداد و تحضير الموازنة العامة

المقصود بمرحلة الإعداد هو تحضير الميزانية عن طريق وضع تقديرات النفقات و ما يلزمها من إيرادات تحدد بالتقدير، و لما كان أساس هذه المرحلة هو التقدير فيجب إلزام الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجأ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت، فينتج عن ذلك آثار سيئة كان يمكن تجنبها في مرحلة الإعداد[5].

ثانيا: اعتماد الموازنة العامة للدولة

إذا كانت مرحلة الإعداد والتحضير قد أسندت إلى السلطة التنفيذية باعتبارها الأقدر على ذلك، فإن مرحلة الاعتماد تنفرد بها السلطة التشريعية باعتبار أنها جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها،

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثالثة، 2007،ص279.

[2] إلهام بن عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 53.

[3] لحسن دردوري، أساسيات المالية العامة،**مرجع سبق ذكره** ، ص160،155.

[4] لعجال لعمرية، **دراسة و تحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021**،"مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية"، الجزائر، العدد الثاني، 2019، ص 454.

[5] ميلود عبود، **متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية و أثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة احمد دراية أدرار، الجزائر، 2019، ص 32.

بالإضافة إلى كونها ممثلة عن الشعب الذي يعتبر مصدر كل السلطات في النظم الديمقراطية، و يعتبر حق السلطة التشريعية في اعتماد الموازنة من الحقوق الرئيسية التي اكتسبتها عبر التطور التاريخي، و عليه فإن اعتماد السلطة التشريعية للموازنة لا بد أن يسبق التنفيذ، بمعنى أن السلطة التنفيذية لا تستطيع البدء في تنفيذ الموازنة إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية[1].

ثالثا: مرحلة تنفيذ الموازنة العامة

يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ إذ تقوم بهذا الدور من خلال الوزارات و الهيئات و المؤسسات العامة، حيث يتم في هذه المرحلة جباية الإيرادات و صرف النفقات حسب الاعتماد المخصص لكل دائرة، و يتم الإنفاق من خلال الوحدات الإدارية وفقا لما هو مخول لها قانونيا2.

رابعا: مرحلة الرقابة

تبدأ مرحلة الرقابة مع بدء أول مراحل الموازنة العامة مرحلة الإعداد و تصاحب مرحلتي الاعتماد و التنفيذ و تستمر بعد انتهاء السنة المالية من خلال دراسة الحساب الختامي و مقارنته بالتقديرات المدرجة في الموازنة، و تقوم بعملية الرقابة أجهزة متعددة و تهدف إلى حماية الأموال العمومية و ضمان عدم خروج الحكومة عن الحدود التي رسمتها لها السلطة التشريعية3 .

[1] حنان عبدلي، **دور السياسة المالية في تطوير أداء سوق الأوراق المالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014، ص 82.

[2] مرجع نفسه، ص 82.

[3] عبد الجبار العقون، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

المبحث الثاني: التوازن الاقتصادي

يعد التوازن الاقتصادي من المفاهيم التي اختلف الاقتصاديون في تحليلها نظرا لتنوع المدارس و الأفكار الاقتصادية، حيث لا يمكن الاستغناء عنه في الأبحاث العلمية على المستوى الكلي، كونه يساعد على التنبؤ بالمركز التوازني للاقتصاد الوطني، و ذلك ما يوضح الأهمية الكبيرة التي يحظى بها و ضرورته لكل الأنظمة الاقتصادية على الرغم من تباين النظريات المفسرة له و من ثم وسائل تحقيقه.

و ضمن هذا المبحث سيتم التطرق إلى مفهوم التوازن الاقتصادي، التوازن في الفكر الاقتصادي(عند الكلاسيك و كينز)، إضافة إلى التوازن الداخلي و الخارجي و مؤشراتهما.

المطلب الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

اختلفت الدراسات التي تضمنت موضوع التوازن الاقتصادي من حيث زاوية رؤيتها لهذه الظاهرة، و باعتباره وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي و كونه هدف أساسي لكل سياسات التنمية في دول العالم.

الفرع الأول: تعريف التوازن الاقتصادي

حظي مصطلح التوازن الاقتصادي باهتمام المفكرين في الاقتصاد، و هناك عدة تعاريف نحاول ذكر بعض منها في الآتي:

التوازن الاقتصادي يعني التساوي بين العرض الكلي و الطلب الكلي، حيث يمثل العرض الكلي الناتج الداخلي الإجمالي أي النشاط الاقتصادي لدولة ما خلال فترة معينة أي مجموع من السلع و الخدمات المنتجة في دولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة السنة أما الطلب الكلي فهو مجموع الطلب على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية إلخ...[1]

و يعرف التوازن بصفة عامة بأنه الوضع الذي إذا تم الوصول إليه مع عدم وجود أي حافز للإبتعاد عنه سيظل كما هو ما لم تحدث أية مؤشرات خارجية تؤدي إلى ذلك، و من ثم يمكن القول بأن التوازن هو وضع ثبات نسبي[2].

و يقصد أيضا بالتوازن "وضع مستقر يتحقق نتيجة تكافؤ القوى المتعارضة، و يقال أن الدخل الوطني في حالة توازن عندما لا توجد أية اتجاهات تعمل على زيادته أو اتجاهات تعمل على تخفيضه[3]، و يلعب التوازن الاقتصادي أيضا دور المنظم الاقتصادي وتتمثل وظيفته في تقييم و توقع العواقب الاقتصادية لأي نظام[4].

---

[1] السعيد بريبش، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007، ص 27.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر و التوزيع، الإسكندرية، 2000، ص 22.

[3] موسى بوشنب، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010، ص 67.

[4] Laurent mallavaux, **La définition de l'équilibre économique des concessions de services public**, thèse de doctorat, université jean moulin lyon 3, france, 2017, p 14.

و مما سبق يمكننا القول بأن التوازن الاقتصادي يعبر عن الحالة المثالية التي يتحقق من خلالها التوافق بين المتغيرات الاقتصادية، أي أنه يعبر عن وضع استقرار تام، فهو مبدأ قديم في الاقتصاد و يشير عادة إلى توازن الأسواق.

الفرع الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي

تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي فيما يلي:

أولا: أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، و يتمثل في مجموعة المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي و نمط معدل أدائه من أجل استخدامها في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناء على فروض معينة توطئة لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

إن تصميم النماذج الاقتصادية لا تعتبر هدفا في حد ذاته بل وسيلة للقيام بالتنبؤات المستقبلية، و كذا تحديد السياسات الاقتصادية الواجبة و تجنيب الاقتصاد المشاكل و الاختناقات بتقديم أحسن الطرق لمعالجتها..

يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي حجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدها الأعلى، أما إذا ازداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام و الاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدخل على أن التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي و يساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية[1].

ثانيا: أهمية التوازن الاقتصادي في تحديد سير الاقتصاد و عوامل اختلاله

تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة في شكلها الاجمالي لإظهار التباين و التوافق القائم بين المتغيرات الاجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الاقتصادي و أسباب اختلاله و سبل معالجتها، و بهذا تكون نظرية التوازن الاقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيدة للإقتصاد الوطني و ذلك بعد القضاء على كل الاختلالات التي تعرض لها، و هذا من خلال تحقيق توازن نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل الدفع بنفس معدل النمو للاقتصاد الوطني مع الاحتفاظ بالتوازن في سوق الاستثمار تجنبا للآثار التي قد تضر بالحوافز الاستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على انفاق النظام الائتماني في خلق النقد الاضافي في السوق الاستثمارية من زيادة الانفاق الاستهلاكي، و تعطل الموارد الانتاجية[2].

---

[1] خيرة سرار، **سياسات الاستثمار و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص ص 64،65.

[2] عبد الرزاق بن عمرة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 124، 125.

ثالثا: أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي

التخطيط هو عبارة عن طريقة علمية للوصول إلى نتائج علمية، أو هو أداة تنظيمية لمواجهة المشاكل و التطورات الاقتصادية و السياسة و الاجتماعية داخل المجتمع.

يتطلب التخطيط السليم الاعتماد على اسس المعرفة الواقعية بصورة المجتمع و إمكاناته المتاحة و ان تكون الغايات المخططة متناسبة مع الوضع القائم و ليس تخطيطا بعيدا عن بيانات و مؤشرات الواقع و حقائقه حتى تحقق عملية التخطيط أهدافها المنوطة بها من رفع مستوى الاستهلاك للأفراد و المجتمع و زيادة الفائض الاقتصادي للتراكم لتأسيس قطاع اقتصادي قوي و متين مستفيدا من طاقات الدولة كافة و قادرا على النمو و التطور وفق متطلبات التغير المستمر.

فالضرورة الموضوعية و العلمية تقتضي وجود حد ادنى من التخطيط الاقتصادي و خاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الاقتصادية و الاجتماعية السائدة بها، و لهذا تتأكد أهمية التخطيط الاقتصادي و خاصة لما يحققه من خدمات اجتماعية بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أو الوسائل، و هكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد و المتمثلة في النمو و العدالة و الاستقرار و التي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد[1].

الفرع الثالث: أشكال التوازن الاقتصادي

للتوازن عدة أشكال تختلف باختلاف الهدف المنشود، كما تختلف باختلاف وجهة نظر الاقتصاديون.

أولا: التوازن الجزئي و التوازن الكلي:

تهتم النظرية الاقتصادية الكلية والاقتصاد اللي للمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج الوطني، المستوى العام للأسعار، الاستخدام التام، عرض النقود ومخزون رأس المال وذلك بدراسة الكيفية التي من خلالها بتم التوصل إلى تحقيق التوازن بين هذه المتغيرات و المجاميع الاقتصادية الكلية: الاستثمار، الاستهلاك، الادخار، الإنفاق العام. فالتوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة، وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار .أما النظرية الاقتصادية الجزئية فهي تهتم بدراسة الأسواق، وبالوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق و بالتحديد المنتجين والمستهلكين، ومن هنا فإن الاقتصاد الجزئي يتناول نظرية السعر على مستوى الوحدات الاقتصادية، ونظرية المستهلك، وتوازن المنتج في الأسواق المختلفة. و يتحقق توازن الفرد عندما تتعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة فيتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها[2].

---

[1] مرجع نفسه، ص ص126، 127.

[2] دحمان بريبي، ناريمان بن عياد، **العلاقة بين السياستين المالية و النقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، "مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية"، الجزائر، العدد الثاني، 2021، ص402.

ثانيا: التوازن الناقص و التوازن الكامل

التوازن الناقص هو ذلك التوازن الذي نادى به كينز في نظريته، حيث يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الانتاج عاطلة و هذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات و اعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق و خاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج و الذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك و التي تنعكس على الاقتصاد الوطني. أما **التوازن الكامل** هو ذلك التوازن التي تسعى الدولة لتحقيقه بعدما عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين و المستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة[1].

ثالثا: التوازن قصير الأجل و التوازن طويل الأجل

يقصد بالتوازن قصير الأجل الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغير على الأقل في الأجل القصير، أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضآلتها نسبيا بمقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة، إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة، وعلى المستوى الكلي فإن المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائما عن ادخار الأمس، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل[2].

رابعا: التوازن الساكن و التوازن الحركي

يقصد بالتوازن الساكن هو تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو

[1] عبد الحميد قجاتي، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2017،ص ص 86, 87.

[2] أوبابة صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص 51.

التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة، و نظرا للانتقادات التي وجهت للنوع الأول تم استخدام النوع الثاني من التوازن و المتمثل في التوازن الحركي حيث يتحقق التوازن في نظر مستخدمي هذا المفهوم(الحركي) إذا ما توفرت له الظروف و العوامل

المناسبة ثم ما يلبث أن يفسح المجال أمام اختلال جديد إثر تدخل عوامل و ظروف جديدة محل الاختلال الأول[1].

المطلب الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الاقتصادي

تختلف المدارس الاقتصادية من حيث بيان وضع التوازن الاقتصادي، و فيما يلي سيتم توضيح نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية و المدرسة الكينزية.

الفرع الأول: التوازن الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي

أوضحت المدرسة الكلاسيكية التي سادت في الفكر الاقتصادي لغاية الثلاثينات من القرن العشرين أن الاقتصاد في حالة توازن على الأغلب انطلاقا من اعتقادها بوجود آلية اليد الخفية، إذ يتعادل الطلب الكلي بصفة مستمرة مع العرض الكلي لما يفترضونه في أن العرض يخلق طلبا مساويا له (قانون ساي) و لذلك فإن وضع الاقتصاد يكون عند مستوى الاستخدام الكامل، و انسجاما مع تلك الفروض ذهب الفكر الكلاسيكي إلى الاعتقاد بحيادية النقود، و عليه فهم ينكرون أي دور لها في تحديد المتغيرات الحقيقية الكلية كالدخل و الإنتاج و الاستخدام[2].

أولا: التوازن في سوق السلع و الخدمات

يمكن القول بأن سوق السلع و الخدمات متوازن عندما يكون هناك تساوي بين الطلب الكلي و العرض الكلي، و قبل التطرق إلى التوازن سوف يتم توضيح كم من الطلب و العرض وفق النظرية الكلاسيكية.

أ-الطلب الكلي: الطلب الكلي هو إجمالي الإنفاق المخطط **(Planned expenditures)** للمشترين كافة في اقتصاد معين[3].و يمثل الطلب الكلي حسب النظرية الكلاسيكية علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار و بين الناتج القومي، و هذه العلاقة العكسية مستمدة من النظرية الكلية للنقود، فالتغير في كمية النقد سيؤثر على حجم الإنفاق و هذا الأخير بدوره سوف يؤثر على حجم الإنتاج، أو يمكن التعبير عن ذلك من جانب آخر، إذا كانت سرعة وحدة النقد ثابتة (وذلك لثبات عادات الأفراد المتعلقة بحفظهم النقود) فإنه يمكن الحصول على علاقات بين المتغيرات المتبقية و هي: **P.Y.M**، فإذا كانت مثلا كمية النقود ثابتة فإنه الإنتاج **(Y)** و الأسعار **(P)** سوف يتغيران عكسيا.[4]

---

[1] عبد الله محمود الحوامدة، **النظرية الاقتصادية و الاقتصاد الإداري**، دار ابن النفيس للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 2020، ص 16.

[2] زوليخة بختي، **مساهمة الزكاة في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016، ص 69.

[3] فايز بن ابراهيم الحبيب، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، شركة العبيكان للنشر و التوزيع، الرياض، الطبعة السابعة، 2022، ص 60.

[4] زوليخة بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 69، 70.

و بذلك فإن منحنى الطلب الكلي سيكون سالب الميل كما هو موضح في الشكل رقم (1):

الشكل رقم (1): الطلب الكلي عند الكلاسيك

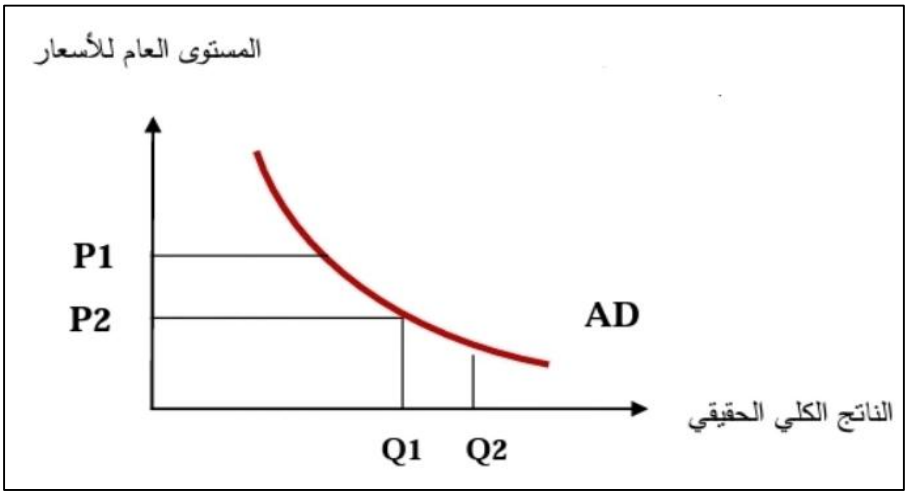

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

ب-العرض الكلي: لا يتأثر العرض الكلي بالمستوى العام للأسعار فهو من وجهة نظر الكلاسيك عبارة عن خط مستقيم عمودي على المحور الأفقي عند مستوى الإستخدام الكامل و من ثم فإن أي تغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى الإنتقال من نقطة لأخرى على نفس الخط من دون إحداث تغيير في حجم الإنتاج، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين العرض الكلي ومستوى الأسعار[1]. كما هو موضح في الشكل رقم (2):

الشكل رقم (2): العرض الكلي عند الكلاسيك

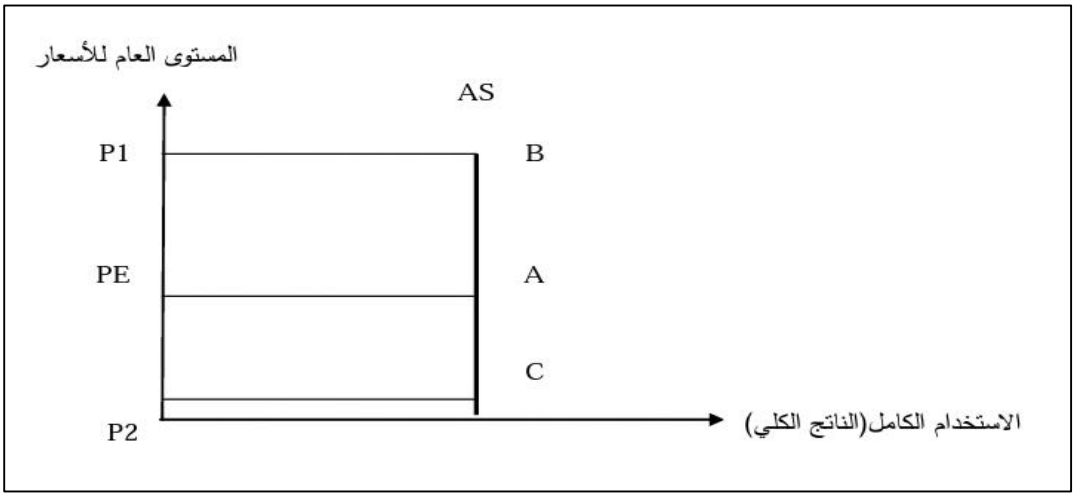

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[1] عبد القادر، مزعاش، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.

تمثل النقطة **(A)** على المنحنى الموضح في الشكل رقم (2) مستوى الأسعار ومستوى الإنتاج في آن واحد، و ذلك بافتراض أن الاقتصاد يعمل عند مستوى الاستخدام الكامل، و **(PE)** يمثل مستوى الأسعار السائد.

و عندما يتم الجمع بين منحنى الطلب الكلي و منحني العرض الكلي نتحصل على توازن القطاع الحقيقي وفق النظرية الكلاسيكية مثل ما هو موضح في الشكل رقم (3):

الشكل رقم (3): التوازن الكلي عند الكلاسيك

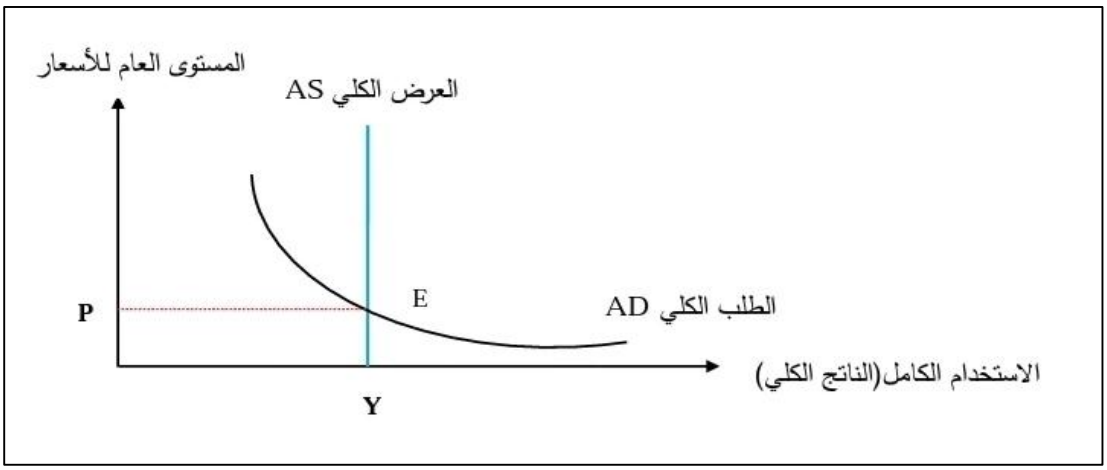

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

تمثل النقطة التي يلتقي فيها منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي **(E)** النقطة التي يحصل فيها التوازن، بشرط أن يتم الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية، و يؤدي حدوث أي انخفاض في الطلب الكلي إلى حالة عدم التوازن في الاقتصاد. و في هذه الحالة لا بد من تولد قوى ضاغطة في السوق تجعل الاقتصاد يعود إلى حالة التوازن. إن هذه القوى الضاغطة هي تغير المستوى العام للأسعار. فقد اعتقد الكلاسيكيون بأن هذا التغير لابد و أن يضمن زيادة الانتاج الفعلي كلما انخفض عن مستوى الاستخدام الكامل للعمل و الموارد الاقتصادية الأخرى[1]. و يمكن توضيحها في الشكل رقم (4):

[1] زوليخة بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

الشكل رقم (4): تأثير انخفاض الطلب الكلي على التوازن

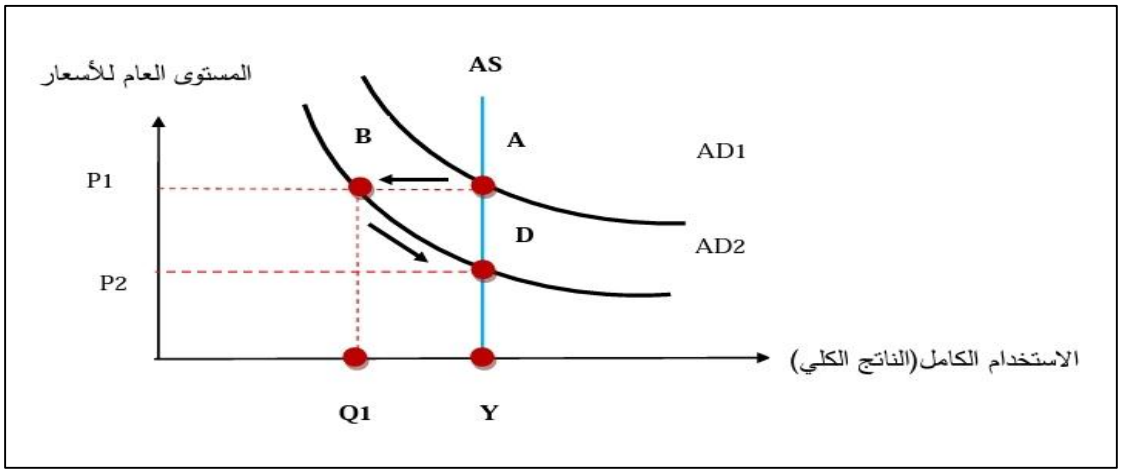

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 72.

حينما يتساوى الطلب الكلي و العرض الكلي يكون الاقتصاد متوازن، و عندما ينخفض الطلب الكلي من **(AD1)** إلى **(AD2)** ينتج عن ذلك تراكم البضائع المنتجة و هذا ما يسمى بركود الأسواق، و مع استمرار هذه الحالة يجد المنتجين صعوبة في مواصلة الإنتاج بنفس المستوى و هذا يؤدي إلى انخفاض الانتاج تدريجيا حتى وصوله إلى النقطة **(B)** على منحنى الطلب الكلي الجديد **(AD2)**، فتتكدس البضائع في الأسواق و ترتفع معدلات البطالة، و يكون الاقتصاد غير متوازن.

إلا ان ارتفاع البطالة باعتقاد الكلاسيكيين لابد أن يضغطان على الأسعار و الأجور فتنخفض تدريجيا و ترتفع معها القدرة الشرائية للنقود مما يحفز على زيادة الكميات المطلوبة فينتقل الاقتصاد من النقطة **(B)** إلى النقطة **(D)** مع استمرار زيادة الانتاج الكلي باتجاه الاستخدام الكامل في النقطة **(D)** و التي تعتبر نقطة التوازن الجديدة[1].

ثانيا: توازن القطاع النقدي

اعتبر الكلاسيك أن عرض النقود متغير خارجي يتحدد بواسطة السلطات النقدية، أما الطلب على النقود فإنه يعتمد على النسبة من الدخل التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية سائلة **k**، كما يعتمد على مستوى الدخل الاسمي الدخل الحقيقي مقوما بالمستوى العام للأسعار **p.y**، أي أن **Md= K.PY**، و عليه يتحدد التوازن في سوق النقود عند تساوي عرض النقود **(Ms)** و الطلب عليها **(Md)** أي:M^0 =**MS=Y.P*.1/Y=Md** و ذلك بالقيمة الإسمية، و M^0/P^*=**Ms/P*=Y.1/V.Y=K=Md/P*** و ذلك بالقيمة الحقيقية[2].

و يمكن تمثيل ذلك بيانيا في الشكل رقم (5):

[1] مرجع نفسه، ص 73.

[2] موسى بوشنب، **مرجع سبق ذكره**، ص 74.

الشكل رقم (5): التوازن في السوق النقدي في النموذج الكلاسيكي

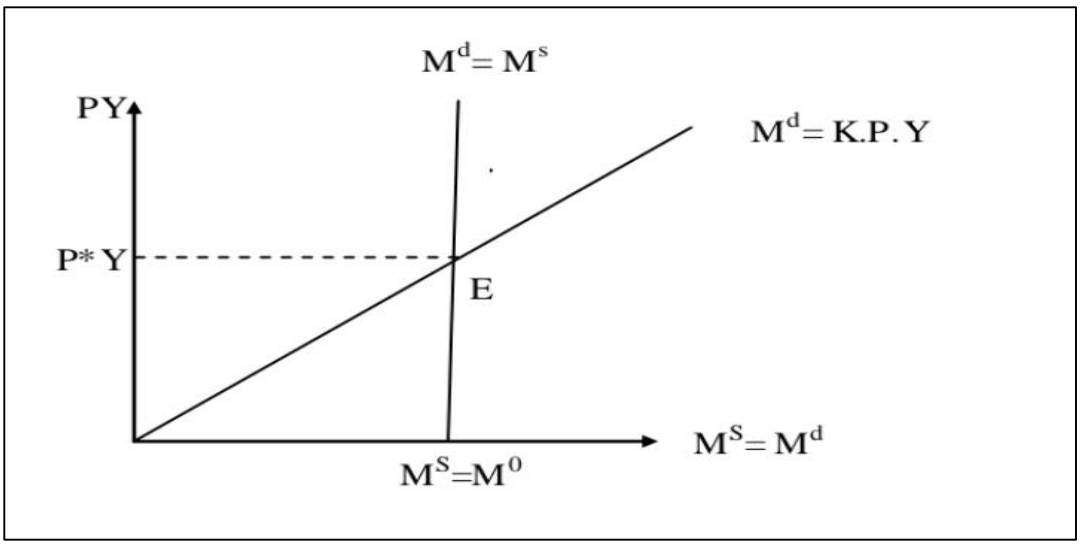

المصدر: موسى بوشنب، مرجع سبق ذكره، ص 74.

إن الفكرة الأساسية في النموذج الكلاسيكي هي أن المستوى العام للأسعار يعتبر دالة في عرض النفود أي: **P=P(M)** بحيث: **PM=dp/dM>0** و باستخدام معادلة كامبريدج تصبح الدالة: **P=M/K.Y** ، و في ظل ثبات جميع العناصر التي تتظمنها نظرية كمية النقود، فإن المستوى العام للأسعار يتغير بنفس النسبة و في نفس الاتجاه مع عرض النقود **(Ms)**، و نتيجة لذلك فإن النقود لا يمكن أن تمارس أي أثر على الظواهر الاقتصادية العينية، لوجود انفصال بين القطاع النقدي و القطاع العيني في الاقتصاد، و أن بلوغ التوازن النقدي يفترض أن كل زيادة في الدخل الحقيقي **(Y)** يرافقه انخفاض بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار هي علاقة عكسية[1] .

ثالثا: توازن سوق العمل

يمكن توضيح التوازن في سوق العمل حسب النظرية الكلاسيكية كما يلي[2]:

أ-الطلب على العمل:

يعتبر الطلب على العمل وفق النموذج الكلاسيكي دالة متناقصة لمعدل الأجور الحقيقية، و يمكن التعبير عن ذلك عل النحو التالي: **Nd= N (W/P)** حيث:

Nd : يمثل مستوى الطلب على العمل الصادر من المنتجين، W/P : مستوى الأجور الحقيقية،

W : مستوى الأجور النقدية.

[1] موسى بوشنب، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 74، 75.

[2] زوليخة بختي، **مرجع سبق ذكره**، ص 78.

P : المستوى العام للأسعار.

الشكل رقم (6): الطلب على العمل عند الكلاسيك

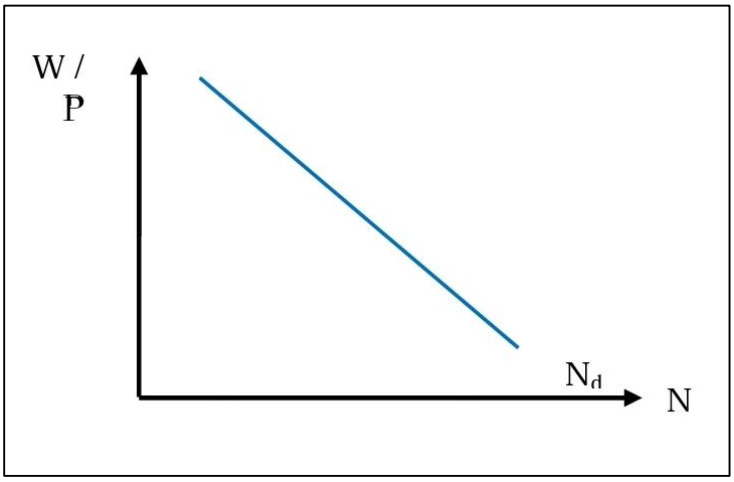

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

ب- عرض العمل: و يقصد به كمية العمل التي يقبل الأفراد تقديمها للمشروعات مقابل الأجور المختلفة (الأجور الحقيقية) السائدة في السوق، و العلاقة بين عرض العمل و معدل الأجور الحقيقية هي علاقة طردية، أي أن عرض العمل **Ns** دالة متزايدة لمعدل الأجور الحقيقية **W/P**، و يمكن التعبير عن ذلك كما يلي**Ns = N (W/P)**

حيث **Ns** : يمثل مستوى عرض العمل الصادر عن العمال.

الشكل رقم (7): عرض العمل عند الكلاسيك

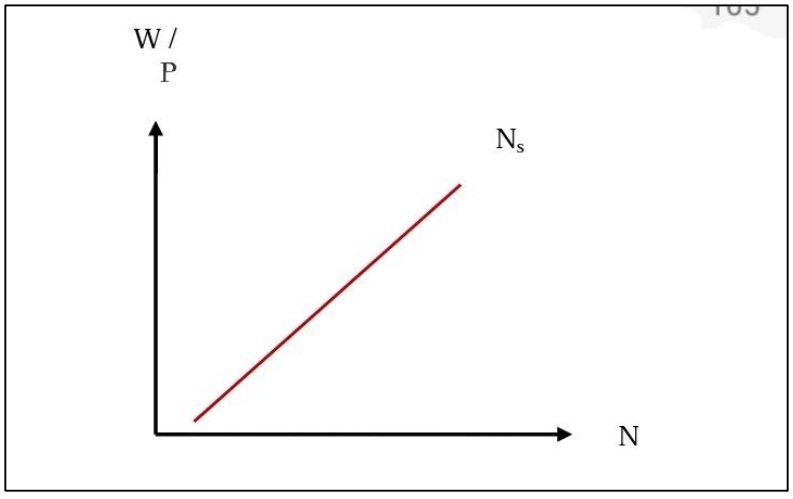

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

يتحقق التوازن عند نقطة التقاء منحنى الطلب على العمل مع منحنى عرض العمل كما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم (8): توازن سوق العمل عند الكلاسيك

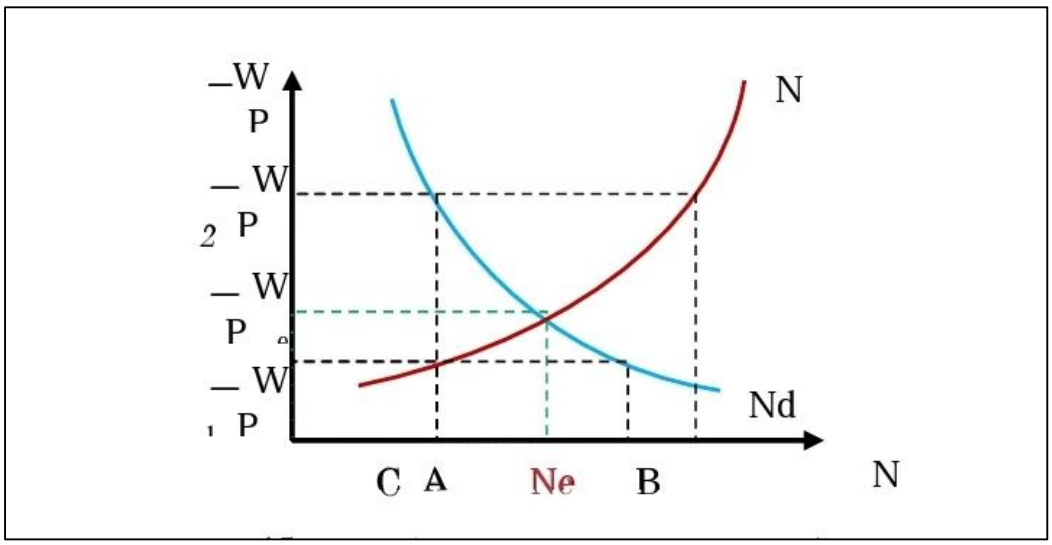

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 79.

بعد دراسة كل من سوق السلع و الخدمات، السوق النقدي و سوق العمل نتوصل إلى التوازن الكلي وفق النظرية الكلاسيكية، و يمكن تمثيله في الشكل التالي:

الشكل رقم (9): التوازن الكلي الكلاسيكي

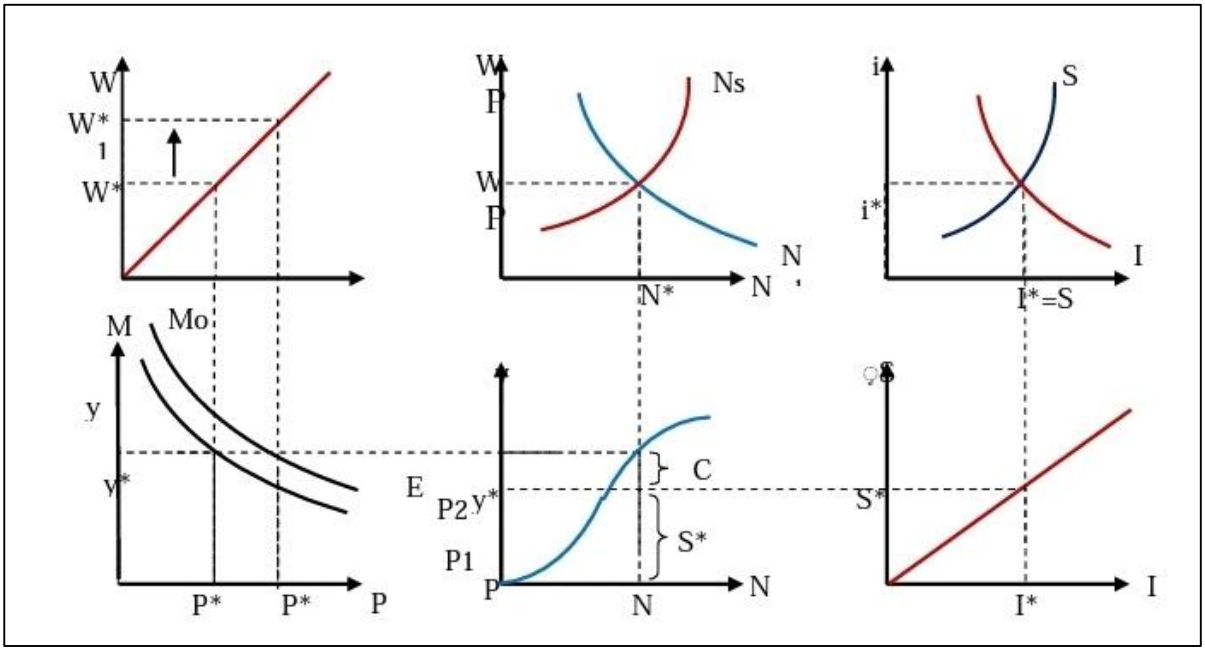

المصدر: زوليخة بختي، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الفرع الثاني: التوازن الاقتصادي في الفكر الكينزي

رفض كينز أفكار النظرية التقليدية بأن الاقتصاد يتجه إلى التوازن تلقائيا في ظل ظروف التوظف الكامل، حيث رأى كينز أن الاقتصاد قد يصل إلى التوازن تلقائيا في ظل ظروف التوظف الكامل، حيث رأى كينز أن الاقتصاد قد يصل إلى التوازن في وضع أقل من وضع التوظف الكامل، إضافة إلى ذلك فقد رأى كينز أن سعر الفائدة في كافة الأحوال لا يعمل على التساوي بين عرض المدخرات و الطلب على المدخرات، و من ثم فإن الأفراد يدخرون جزء أكبر مما تقوم به المنشآت باستثماره و ذلك لاختلاف فئتي المدخرين و المستثمرين و كذلك اختلاف قراراتهما[1].

و قد قدم كينز نموذجا للتوازن الاقتصادي بشقيه الداخلي و الخارجي، فبخصوص الأول اعتبر أن المساواة بين الادخار و الاستثمار شرطا ضروريا عند كل مستوى من مستويات الدخل، فعرف الادخار على أنه ذلك الجزء المتبقي من الدخل بعد عملية الانفاق الاستهلاكي، و أن الاستثمار هو ذلك النصيب من الدخل الكلي الذي لم يستهلك، و تنص النظرية الكينزية على أن التوازن يمكن أن يتحقق عند أي مستوى من الانتاج و الدخل تبعا لمستوى الطلب الكلي، و ليس بالضرورة يكون عند مستوى الاستخدام الكامل، لهذا السبب يحتل الطلب الكلي أهمية خاصة في تقرير حالة التوازن و تقرير مستوى الانتاج و الدخل التوازني في النظرية الكينزية[2].

لقد اهتم التحليل الكينزي بصورة عامة بالأجل القصير و ليس الطويل، و من الناحية العلمية يمكن التسويغ المنطقي لرؤيته الاقتصادية في أنه ركز على الأجل القصير من أجل علاج التقلبات في النشاط الاقتصادي، بينما اهتم في الأجل الطويل بتحقيق التشغيل الكامل، و استقرار الأسعار، و النمو المستمر للاقتصاد في الإطار الممكن لهذه الأهداف مع تحاشي التضخم و الركود طويل الأجل في الاقتصاد، و لا سيما و أنه يركز على أن الطلب الكلي هو العامل المؤثر في تحقيق التوازن لعدم ثبات العرض الكلي في الأجل القصير، بينما العكس هو الأرجح، فالعرض الكلي في الأمد القصير لا يكون ثابتا إلا إذا بلغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل[3].

المطلب الثالث: التوازن الداخلي و مؤشراته

يعتبر التوازن الاقتصادي الداخلي من أهم الأهداف التي يسعى لتحقيقها الاقتصاديون، حيث تنحصر أهدافه داخل الاقتصاد الوطني، و فيما يلي سيتم تحديد تعريفه و مختلف مؤشراته.

---

[1] مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص 210.

[2] خيرة سرار، **مرجع سبق ذكره**، ص 61.

[3] سلام عبد الكريم مهدي آل سميسم، **التوازن الاقتصادي العام في النظام الاقتصادي الوضعي و النظام الاقتصادي الاسلامي**، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص 43.

الفرع الأول: تعريف التوازن الداخلي

التوازن الاقتصادي الداخلي يتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار و تحقيق التوظيف الكامل و الرفع من معدل النمو الاقتصادي[1].

يشير التوازن الداخلي إلى مستوى التوظف الكامل، و الذي لا يزيد فيه معدل البطالة عن (2%) أو (3%) في السنة، و هو ما يشار إليه بالبطالة الاحتكاكية التي تنشأ من خطوات تغيير الوظائف، كما لا يزد فيه معدل التضخم عن (2%) أو (3%)[2].

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الداخلي

تتمثل هذه المؤشرات في مجموعة الاهداف المسطرة من أجل تحقيق التوازن على المستوى الداخلي، و يمكن ذكرها في الآتي:

أولا: التضخم Inflation

أ- **تعريف التضخم** : هو معدل التغير في الأسعار الذي يثير على الفور التساؤل ما هو السعر؟ و يمثل السعر مقياسا موحدا و متفقا عليه بشكل متبادل لما يكون الشخص مستعدا لتلقيه مقابل أي سلع و خدمات يمكنه تقديمها[3]. و يمكن أيضا القول بأن التضخم هو الارتفاع المتزايد في أسعار السلع و الخدمات، سواء كان هذا الارتفاع ناتجا عن زيادة كمية النقد بشكل يجعله أكبر من حجم السلع المتاحة أو العكس أي أنه ناجم عن زيادة في الإنتاج فائضة عن الطلب الكلي، أو بسبب ارتفاع تكاليف الانتاج فضلا عن الدور المغذي للتوقعات التضخمية[4].

ب-علاج التضخم

تسعى كل دولة لخفض معدل التضخم، لأن عدم القدرة على التحكم فيه يؤدي إلى فقدان الثقة لدى الأعوان الاقتصاديون.

و مع اختلاف النظريات الخاصة في تحديد مفهوم التضخم و بالتالي الوصول بالنهاية إلى تحديد الوسائل المناسبة للمكافحة، و وسائل العلاج، حيث بعض الطرق تتمثل بامتصاص فائض العرض النقدي عن طريق وسائل السياسات النقدية و الائتمانية بالقدر الذي يضبط معدل التغيير في نصيب الوحدة من كمية النقود سعيا وراء

---

[1] عبد الرزاق بن عمرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[2] عبد الحفيظ يحياوي، **إشكالية التوازن الاقتصادي الكلي في الجزائر ما بين الميزانية العامة للدولة و الميزان التجاري**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص 66.

[3] Paul donovan**, The truth about inflation**, by routledge for publishing and distribution, new york, first edition, 2015, p 3 .

[4] احمد حامد محمد السيد احمد، ابراهيم جابر السيد، **مخاطر التضخم الاقتصادي و الاستهلاك**، دار الجديد للنشر و التوزيع، الجزائر، 2020، ص 10.

المحافظة على استقرار مستويات الأسعار أمر بالغ الأهمية في مكافحة التضخم، و يتم علاج التضخم الناشئ عن الطلب عن طريق[1]:

- الإقلال من إصدار النقود؛
- كبح جماح القوة الشرائية بتقييد الاستهلاك؛
- تمويل النفقات الحكومية عن طريق زيادة الضرائب بدلا من التمويل بالعجز، أو اتباع سياسة انكماشية بتقليل النفقات الحكومية بالقدر الذي لا يضر بالنشاط الاقتصادي.

ثانيا: النمو الإقتصادي Economic growth

أ-تعريف النمو الاقتصادي: يعد مفهوم النمو الاقتصادي من أكثر المفاهيم شيوعا في الأدبيات الاقتصادية، و هناك تعاريف عدة له، إذ يرى بعض الاقتصاديين إنه يمثل توسع إجمالي الناتج المتوقع في ظل التشغيل الكامل، بمعنى تحول منحنى إمكانات الانتاج إلى الخارج، و بهذا المعنى فالنمو الاقتصادي يتطلب تحقيق زيادة بالناتج المتوقع مع توفر شرط تحقيق التوظف الكامل للموارد الانتاجية و التي من شأنها أن تؤدي إلى نقل منحنى إمكانات الانتاج إلى اليمين[2].

يقاس النمو الاقتصادي بمعدل التغير في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فالبلد الذي يبلغ معدل نموه 1% سنويا يضاعف مستوى معيشته كل سبعين عاما، في حين أن البلد الذي يبلغ معدل نموه 3% يضاعف مستوى معيشته كل ثلاثة وعشرين عاما[3].

ب-أنواع النمو الاقتصادي: يمكن تصنيف أنواع النمو كما يلي[4]:

النمو الاقتصادي الموسع Extensive economic growth

يتمثل في كون نمو الدخل يعادل نمو السكان و عليه فإن الدخل الفردي ساكن.

النمو الاقتصادي المكثف Intensive economic growth

في هذا الصنف يفوق نمو الدخل نمو السكان و بالتالي فإن الدخل الفردي يزداد عند التحول من النمو الموسع إلى المكثف نبلغ نقطة الانقلاب و لك ما يعبر عن التحسن في ظروف المجتمع.

---

[1] مسكة بلخير، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2012**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص ص 38، 39.

[2] سلطان جاسم النصراوي، كاظم احمد البطاط و آخرون، **القطاع السياحي و النمو الاقتصادي**، دار الايام للنشر و التوزيع، الاردن، الطبعة الاولى، 2018، ص 118.

[3] Elhanan helpman, **The mystery of economic growth**, library of congress cataloging-publication data, united states of america, 2004, p 3, 4.

[4] فؤاد مجناح، **دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار على التوازن الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا(MENA) خلال الفترة 1990-2019**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022، ص 68.

أما إذا صنفنا النمو الاقتصادي من خلال مدى التخطيط له فإننا نجد ثلاثة أنواع و هي [1]:

- **النمو الاقتصادي التلقائي**: هو ذلك النمو الذي ينبع بشكل عفوي من القوة الذاتية التي يملكها الاقتصاد الوطني دون إتباع أسلوب التخطيط العلمي على المستوى الوطني؛
- **النمو الاقتصادي العابر**: هو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الاستمرارية و الثبات و إنما يأتي استجابة لدور عوامل طارئة؛
- **النمو الاقتصادي المخطط**: هو ذلك النمو الذي ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد و متطلبات المجتمع.

ثالثا: البطالة Unemployment

أ-تعريف البطالة: البطالة هي قضية اقتصادية أثرت على الأقل على معظم الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، و بعبارة بسيطة، تحدث البطالة عندما يكون الشخص راغب في العمل ويبحث عنه و غير قادر على العثور عليه[2]. يتم البحث عن التشغيل الكامل لأن تعويض البطالين يعتبر تكلفة بالنسبة للمجتمع والتي تحد من إمكانية النمو الاقتصادي، و التشغيل الكامل بمفهومه الواسع يشمل كل عوامل الإنتاج و التي من بينها العمل[3].

ب-آثار البطالة: رغم تركز الدراسات حول الآثار الاقتصادية للبطالة، إلا أن لها آثار أخرى لا تقل أهمية عن الاقتصادية منها، و فيما يلي سوف نناقش هذه الآثار بقدر من التفصيل.

- **الآثار الاقتصادية:** تؤثر البطالة تأثيرا مباشرا و سلبيا على الحالة الاقتصادية للأفراد العاطلين عن العمل، إذ ينخفض دخلهم، أو يصل دخلهم إلى الصفر، و في هذه الحالة يلجؤون إلى إنفاق ما سبق أن إدخروه في الفترات السابقة التي كانوا يعملون فيها، و انخفاض الدخل، أو عدم وجود دخل يؤدي إلى انخفاض مستوى الانفاق، و من ثم يؤثر كذلك على صحة الافراد و تنخفض إنتاجيتهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى، و لا تقتصر الآثار الاقتصادية على العاطلين عن العمل فقط و لكنها تشمل أيضا اقتصاد الدولة كلها، ففي حالة وجود ركود اقتصادي الذي يعني وجود بطالة و ركود حركة البيع و الشراء ليخفض معدل الاستثمار الذي يعد بمثابة المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي[4].

---

[1] ليلى بعوني، **النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية**، "مجلة دراسات في الاقتصاد و التجارة الدولية"، الجزائر، العدد الثاني، 2017، ص 778.

[2] Florence nabawesi**, the right to work and unemployment of the youth in the suburbs of kampala**, requirement for obtaining the degree master, institute of social studies, netherlands, 2013, p 7.

[3] صالح أويابة، **مرجع سبق ذكره**، ص 81.

[4] وليد محمد عبادي طالب، **محددات البطالة في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن، 2022، ص ص 47، 48.

- **الآثار السياسية:** يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- عدم العدالة في منح الوظائف لمن يستحقها حيث يتولى الوظائف غير الأكفاء و يتعطل من هم أقدر و أكفاء على تولي الوظائف؛
- استثمار الحكومات للأموال العامة في الأسواق المالية الخارجية مما يحرم البلد من مشروعات تخلق فرص عمل لأبناء الوطن؛
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع آخر؛
- تباين التوزيع السكاني فأغلب السكان ينتمون جغرافيا إلى الشمال.

المطلب الرابع: التوازن الخارجي و مؤشراته

يعد التوازن الاقتصادي الخارجي أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية، حيث تعتبر هذه الأخيرة هدف أساسي تسعى كل الدول لتحقيقه.

الفرع الاول: تعريف التوازن الخارجي

يقصد بالتوازن الخارجي التوازن في المعاملات الخارجية للاقتصاد القومي، و يتحقق ذلك عندما تتعادل مجموع التزامات الاقتصاد القومي تجاه العالم الخارجي مع حقوقه على هذا العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة، و هو ما يبينه ميزان المدفوعات و الذي تسجل فيه كل المتحصلات و كل المدفوعات مع العالم الخارجي، فإذا ظهر عجز في ميزان المدفوعات فإن هذا يعني أن المدفوعات تفوق المتحصلات مع العالم الخارجي[2].

الفرع الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي

تتمثل مؤشرات التوازن الاقتصادي في ميزان المدفوعات و سعر الصرف.

أولا: ميزان المدفوعات

أ-تعريف ميزان المدفوعات: يعرف ميزان المدفوعات على انه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما و غير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة[3].

---

[1] حسين برباطي، نبيلة مسيليتي، **إشكالية البطالة و آليات التشغيل في الجزائر**، "مجلة الدراسات التسويقية و إدارة الأعمال"، الجزائر، العدد الأول، 2018، ص 149.

[2] احمد العيش، **اثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020، ص 33.

[3] حورية بن طرية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017، ص 3.

ب- حالات ميزان المدفوعات: يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادي عندما يتساوى مجموع الجانب المدين في الحساب الجاري و حساب رأس المال مع مجموع الجانب الدائن فيهما، أما التوازن الحسابي فهو توازن حتمي لا بد وأن يتم[1].

و يمكن القول أن هناك خلل في ميزان المدفوعات إذا كان الجانب الدائن أكبر من الجانب المدين أي وجود فائض، حيث أن وجود فائض مستمر في ميزان المدفوعات يعتبر أمر غير مرغوب فيه من الناحية الاقتصادية لأنه يؤدي إلى تجميد جزء من الدخل القومي، كما يمكن أن يكون هناك خلل في ميزان المدفوعات عندما تكون قيمة الجانب المدين أكبر من قيمة الجانب الدائن أي وجود عجز، فالعجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تناقص احتياطات الذهب و الأرصدة النقدية[2].

ثانيا: سعر الصرف

أ-تعريف سعر الصرف: يمكن التفرقة بين مفهومين لسعر الصرف[3]:

- **سعر الصرف الأجنبي:** و يعرف بأنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدرة بوحدات من العملة الوطنية؛
- **سعر الصرف الوطني:** و يعرف بأنه سعر الوحدة من العملة الوطنية مقدرة بوحدات من العملة الأجنبية.

ب-وظائف سعر الصرف: تتمثل وظائف سعر الصرف في الوظيفة القياسية، التطويرية و التوزيعية و هي كالآتي[4]:

- **الوظيفة القياسية:** يمثل سعر الصرف حلقة وصل بين الأسعار العالمية من جهة و الأسعار المحلية من جهة أخرى و عن طريقه نجد أن الاسعار المحلية (باعتبارها تجسيدا للقيمة الدولية للبضائع) يمكن التعبير عنها بعملات وطنية مقومة بعملات أجنبية، معنى هذا أن سعر الصرف يشكل قاعدة مهمة للقياس المباشر للتجارة الخارجية أو بالأحرى لعمليات تجارية معينة؛
- **الوظيفة التطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، كما يؤدي إلى تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستعاضة عنها بالواردات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية؛
- **الوظيفة التوزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفه التوزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي و لك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي و الثروات الوطنية بين بلدان العالم.

---

[1] عبد الرزاق بن عمرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 135.

[2] كريمة بسدات، **دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر**، "مجلة المالية و الأسواق"، الجزائر، العدد الثاني، 2016، ص 246.

[3] محمود يونس محمد، علي عبد الوهاب النجا و آخرون، **النقود و المصارف و التجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2018، ص 333.

[4] عبد الرزاق بن زاوي، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص ص 17، 18.

المبحث الثالث: آلية عمل السياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي

تعمل السياسة المالية على التحكم في حجم الإنفاق و الضرائب و الدين العام بغية مواجهة الاختلالات التي تمس الاقتصاد الوطني، حيث تستخدمها الحكومة من أجل تحقيق العمالة الكاملة و رفع معدلات الناتج القومي من جهة، و تحقيق العدالة في توزيع الدخل من جهة أخرى، و بذلك يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقا للوضع الاقتصادي.

و عليه سيتم في هذا المبحث توضيح آلية عمل السياسة المالية للمساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية: حالات الاختلال في الاقتصاد و دور الميزانية العامة في التصحيح، التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي و أخيرا دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المطلب الأول: حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني و دور الميزانية العامة في التصحيح

رغم سعي الدول لتحقيق مستوى توازن في الناتج الوطني، إلا أنها قد تبتعد أحيانا عن وضع التوازن، و هذا ما يؤدي لظهور ما يسمى بالفجوة التضخمية و الانكماشية و هذا في حالة التباين بين المستوى التوازني للناتج و مستوى التوظف الكامل.

الفرع الأول: الفجوة الانكماشية و تصحيحها

أ-الفجوة الانكماشية Deflationary gap

نعرف الانكماش بأنه انخفاض واسع النطاق ومستمر في أسعار السلع والخدمات[1]، و يمكن توضيح الفجوة الانكماشية على النحو التالي[2]:

تحدث الفجوة الانكماشية إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني من انخفاض الطلب الكلي عن المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل؛

مثال: لنفرض دالة الاستهلاك التالية: **C = 200 + 0.75R** ، و الانفاق الاستثماري التلقائي: وحدة نقدية **I =300**

و بافتراض أننا نتعامل مع اقتصاد مغلق (لا يتعامل مع الخارج)، بناء على هذا الافتراض فإن المستوى التوازني للدخل يكون في شكل المعادلة التالية:

R = C + I R = 200 + 0.75 R+300 R-0 ,75R= 500 R=500/0,25 R=2000

فإذا افترضنا أن مستوى الدخل الذي يحقق التوظف الكامل يعادل 2500 ون فإن هذا يعني وجود فجوة انكماشية، و من الواضح أن هذا المستوى الفعلي للطلب الكلي أقل من المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل، أي أن هناك فجوة

[1] St-amant , déflation et politique monétaire, " revue l'actualité économique", société canadienne de science économique, montréal, numéro trois, 2008, p 308.

[2] مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص ص 214، 215.

انكماشية قدرها 500 وحدة نقدية. و من الواضح أيضا ان حجم الفجوة الانكماشية يشير إلى كمية الانفاق التي تلزم إضافتها للطلب الكلي حتى يمكن الارتفاع بمستوى الدخل إلى مستوى التوظف الكامل، و هذا يعني انه من الضروري أن ترتفع دالة الطلب الكلي بمقدار 500 وحدة نقدية و هذه الزيادة في الطلب الكلي ستؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل من **R1** إلى **R2** بمقدار يعادل هذه الزيادة مضروبة في قيمة المضاعف (125 × 4 = 500 وحدة نقدية).

الشكل رقم (10): الفجوة الانكماشية

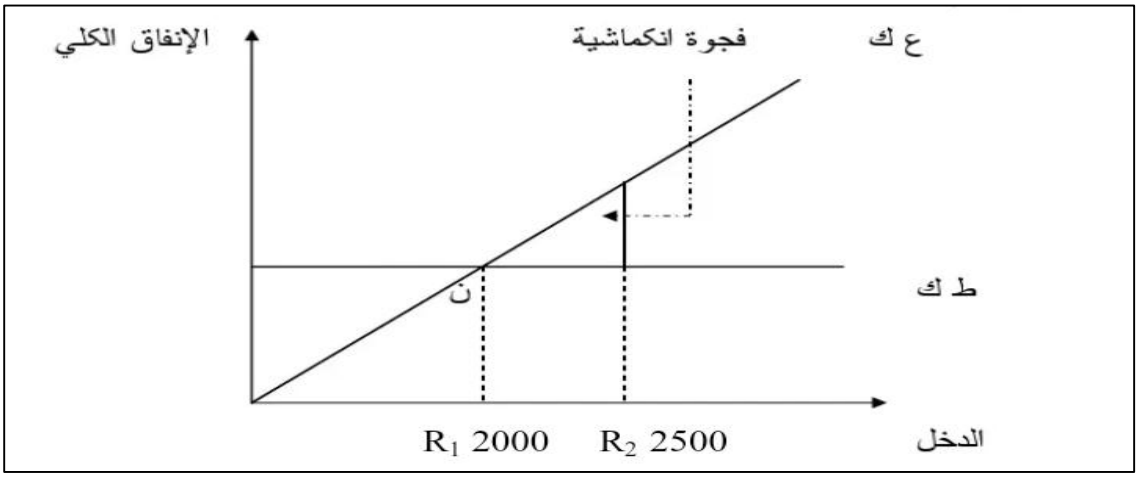

المصدر: مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، 215.

ب-تصحيح الفجوة الانكماشية

في حالة الانكماش تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الانفاق الكلي[1]، و منه يمكن علاج

الفجوة الانكماشية من خلال أدوات السياسة المالية عن طريق إحدى البدائل التالية[2]:

- قيام الحكومة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام، و هو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل للأفراد و بالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج و من فرص العمل و علاج البطالة و دفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن و علاج الفجوة الانكماشية؛
- قيام الحكومة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية، و تتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول و يزداد الميل للاستثمار و تزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج و زيادة فرص العمل و بالتالي القضاء على البطالة و معالجة الفجوة الانكماشية؛

[1] رمزي محمود، **التيسير الكمي**، دار التعليم الجامعي للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2019، ص 28.
[2] بهدل ولد لحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 124.

- قيام الحكومة بالجمع بين كم من البديل الاول و الثاني، و ذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق الجكومي و تخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: الفجوة التضخمية و تصحيحها

أ-الفجوة التضخمية Inflationary gap: يقال أن هناك فجوة تضخمية عندما يتحقق التوازن في الاقتصاد القومي عند مستوى توازن للدخل يزيد عن مستوى دخل العمالة الكاملة[1]. فإن فرضنا في المثال السابق أن مستوى الدخل الحالي هو 2500 وحدة نقدية و هو أعلى من مستوى التوظف الكامل الرغوب فيه و هو 2000 وحدة نقدية أي أن هناك فجوة تضخمية قدرها 500 وحدة نقدية[2]. و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (11): الفجوة التضخمية

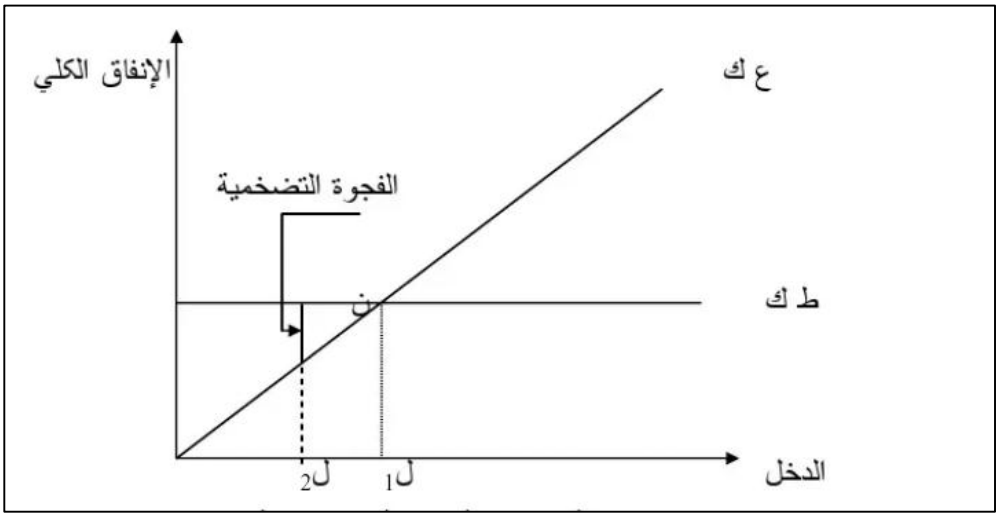

المصدر: مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 217.

ب-تصحيح الفجوة التضخمية : يتم تصحيح الفجوة التضخمية إما بتخفيض النفقات العامة أو بزيادة الضرائب و ذلك على النحو التالي[3]:

- تخفيض حجم الإنفاق العام مما سيؤدي إلى تخفيض الاستهلاك و بالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي و من ثم تراجع المستوى العام للأسعار؛
- زيادة معدلات الضرائب بحيث تنخفض مداخيل الأفراد و بالتالي انخفاض الطلب الكلي.

[1] محمد يونس، احمد محمد مندور و آخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الاسكندرية، 2000، ص 172.

[2] مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 217.

[3] شريفة منصور، **السياسة المالية كآلية لتحقيق التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران2، الجزائر، 2016/2015، ص ص 171، 172.

إن مضمون السياسة المالية التوسعية هو أنه في حالة الركود الاقتصادي يصبح الاقتصاد الوطني يعمل بطاقة أقل من قدرته الانتاجية الكاملة، في هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى تحرير الاقتصاد عبر توسع الانفاق العام و إحداث عجز في الموازنة العامة للدولة الى أن يصل الاقتصاد الى التشغيل الكامل، غير أن الحكومات في العادة تميل الى استخدام السياسة المالية التوسعية أكثر من استخدامها للسياسة المالية الانكماشية للأسباب التالية:

- الاهتمام الزائد بأهداف التنمية و الرغبة في التوظيف الكامل لعوامل الانتاج؛
- زيادة الانفاق العام و الحد من ارتفاع الضرائب عامل اساسي من عوامل الدعم السياسي فضلا عن نمو النفقات العامة؛
- دعم و تشجيع النشاطات الاقتصادية التي تساعد في التقدم و النمو.

المطلب الثاني: التدخل المالي للدولة و نموذج التوازن الاقتصادي

ينبغي على السلطة العامة في الاقتصاديات الحديثة أن تحدد المهام التي يصعب على القطاع الخاص القيام بها مثل مشروعات البنية الأساسية و المشروعات ذات النفع العام و ينبغي الاشارة إلى أن السياسة المالية لها تأثير مباشر على الناتج الوطني سواء عن طريق الإنفاق العام أو عن طريق الإيرادات العامة، و لكي تتأكد من ذلك يجدر بنا أن نعبر عن هذه الآثار في صورة إدخال النشاط المالي للدولة في نموذج التوازن الكلي للاقتصاد الوطني[1].

و يمكن توضيح التدخل المالي للدولة من خلال معادلة التوازن الاقتصادي الكلي كما يلي[2]:

العرض الكلي = الطلب الكلي

الدخل = الاستهلاك + الاستثمار + الإنفاق الحكومي

$$Y = C + I + G \longrightarrow (1)$$

و لما كان الدخل الوطني عبارة عن الناتج الوطني مقوما في صورة نقدية فإن الدخل الحقيقي الناتج يمكن تصوره على أنه الفرق بين الدخل الوطني مطروحا منه الاستقطاعات الضريبية ($y - t$) و عندئذ نجد:

$$C + C_0 + a\,(y - t) \longrightarrow (2)$$

وللتبسيط تفترض أن الاستثمار (I) هو بأكمله استثمار ذاتي أي مشتغل على مستوى الدخل فإن معادلة التوازن تصبح

$$Y = C_0 + a\,(Y + T) + I + G \longrightarrow (3)$$

$$Y = \frac{1}{1-a}\,(C_0 - a\,T + I + G)$$

[1] بهدل ولد لحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 125، 126.

[2] مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 219، 220.

حيث أن (Y) يمثل الدخل، (C_0) الاستهلاك التلقائي، (a) الميل الحدي للاستهلاك، (T) الضرائب، (I) الانفاق الاستثماري، (G) الانفاق الحكومي.

و الملاحظة هنا أن الحكومة يمكنها التأثير على مستوى الدخل الوطني عن طريق تعديل نسب الاستقطاعات الضريبية أو تعديل الانفاق العام، أو تمارس الإثنين معا، و منه يمكن للحكومة أن تختار أحد السياسات المالية الثلاث التالية:

- استخدام السياسة الانفاقية؛
- استخدام السياسة الضريبية؛
- استخدام السياستين معا كمؤثر على التوازن الاقتصادي.

و سنتعرض باختصار لآثار كل من هذه السياسات على نموذج التوازن الاقتصادي كما يلي:

الفرع الأول: آثار السياسة الانفاقية على التوازن الاقتصادي الكلي

يمكن توضيح هذه الآثار كما يلي[1]:

لدراسة هذا الأثر نتطرق إلى الفرضيات التالية:

- الموازنة العامة للدولة في حالة توازن؛
- السلطات قررت زيادة الانفاق العام من أجل تحقيق معدل معين لنمو الدخل الوطني؛
- الاقتصاد الوطني في مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الانتاج؛
- حجم الموارد الضريبية (الضرائب) محدودة بحيث أن زيادة الانفاق ينجم عنه عجز في الموازنة.

عندئذ نجد أن الزيادة في الإنفاق العام (ΔG) تؤدي بدورها إلى زيادة في الطلب الكلي الفعال، و بما أن الاقتصاد هو في

مرحلة عدم التشغيل الكامل لجميع عوامل الانتاج فإن تلك الزيادة في الطلب الكلي تؤدي إلى زيادة الناتج الوطني عن طريق

رفع مستوى التشغيل لعناصر الإنتاج و منه يمكن التعبير عن المستوى الجديد للناتج الوطني كما يلي:

$$y + \Delta y = \frac{1}{(1-a)} (C_0 - a T + I + G + \Delta G) \longrightarrow (4)$$

ندرج المعادلة (3) من المعادلة (4) نحصل على: $\Delta y = \frac{}{(1-a)} \Delta G \longrightarrow (5)$

[1] بهدل ولد لحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 127، 128.

و هو ما يعبر المضاعف البسيط للإنفاق الحكومي و ذلك أن الزيادة في الانفاق العام (ΔG) يستتبعها نمو مضطر في الناتج الوطني (Δy) و هذا نتيجة لأثر المضاعف و هذا مع افتراض بقاء العوامل الاخرى على حالها، إلا أن هذا الوضع قد يتحدد طبقا للحالة العامة للاقتصاد الوطني.

نفترض أن الدخل التوازني Y_2 و على هذا الاساس نجد أن $Y_2 - Y_1$ و يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$\Delta Y = Y_2 - Y_1 = \Delta G \ (1/ 1-a) \longrightarrow (6)$$

علما أن الاقتصاد الوطني يعيش في مرحلة (مصيدة السيولة) فإن المبالغ اللازمة للدولة لسد نفقاتها الإضافية يمكن انتزاعها عن طريق الاقتراض من المبالغ انتزاعها عن طريق الاقتراض من المبالغ النقدية السائلة المخصصة للمضاربات دون حدوث ارتفاع في سعر الفائدة، كما ان الدولة في هذه الحالة لم تقوم بأي استقطاعات ضريبية جديدة كما لم تلجأ إلى الاصدار النقدي لسد العجز في الموازنة.

و بما أن الزيادة المتحققة في الدخل (ΔY) مساوية للمقدار $\Delta G \ (1/1-a)$ أي $\Delta G \ (1/1-a)$

و عندئذ تعتبر السياسة المالية في هذه الحالة ناجحة وفعالة في تحقيق الاهداف الاقتصادية و زيادة الانتاج.

الفرع الثاني: آثار السياسة الضريبية على التوازن الاقتصادي الكلي

نوضح آثار السياسة الضريبية كما يلي[1]:

لدراسة هذه الآثار نبقي على الافتراضات السابقة مع تعديل في حجم الضرائب (ΔT) مع بقاء الانفاق العام على حاله (G)فإن هذا التغيير في الاستقطاع الضريبي (ΔT) يؤدي إلى تغيير في مستوى الناتج الوطني مساويا (Δy) و بذلك فإن المستوى الجديد لهذا الناتج يأخذ الشكل التالي:

$$Y + \Delta y = (1/1-a) \ (C_0 - a \ (T + \Delta T) + I + G \longrightarrow (7)$$

و بطرح المعادلة (7) من المعادلة (3) فنحصل على

$$\Delta y = (1/1-a) \ (-a \ \Delta T) = (-a/1 - a) \ \Delta T \longrightarrow (8)$$

حيث أن: $(-a/1 - a)$ يطاق عليه مضاعف الضرائب.

بما ان الميل الحدي للاستهلاك ($0 < a < 1$) فإن القيمة المطلقة للمضاعف البسيط تكون اكبر من القيمة المطلقة للمضاعف الضريبي.($a/1- a) < (1/1- a)$ ، و ينتج عن ذلك أن الزيادة في الانفاق العام (ΔG) تؤدي إلى زيادة

[1] مسعود درواسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 222، 223.

في مستوى الدخل **(Δ Y)** غير ان هذه الزيادة تكون أكبر من الزيادة في الدخل الناتجة عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة، و لنتأكد من ذلك نأخذ المثال التالي[1]:

الحالة أ: نفترض أن الانفاق العام زاد بمبلغ 10 مليار وحدة نقدية أي أن Δ G =10، و لنفترض أن الميل الحدي للاستهلاك يساوي 0.6 (a = 0.6) فعندئذ تنتج زيادة في الناتج الوطني Δ y حيث أن:

$$\Delta y=\frac{1}{1-a}\ (\Delta G)=\frac{1}{1-0,6}\ 10=25 \quad \Delta y=25$$

الحالة ب: لنفترض أن الضرائب خفضت بمقدار 10 مليار وحدة نقدية أي Δ T =10 و مع بقاء الميل الحدي للاستهلاك ثابت a = 0.6 فإن هذا الانخفاض في القطاع الضريبي يؤدي الى زيادة في الناتج الوطني Δ y حيث ان:

$$\Delta y=\frac{-a}{1-a}\ (\Delta T)\ \frac{0,6}{1-0,6}\times 10=1.5\times -10=25$$

$$\Delta y=15 \text{ وحدة نقدية}$$

و يتضح مما سبق ان المضاعفات البسيطة اكبر مضاعف للضرائب مما أدى الى زيادة الدخل الوطني ناتجة عن زيادة الانفاق العام بمبلغ اكبر من الزيادة **(Δy)** الناتجة عن تخفيض الضرائب بنفس القيمة. واخيرا يمكن القول أن أي تخفيض في سعر الضرائب يؤدي الى حدوث زيادة في الناتج الوطني، و يؤدي ذلك بدوره إلى نمو الحصيلة الضريبية حيث أن المتحصلات الإجمالية لا يمكن أن تتأثر بشكل حساس، كذلك فإن آثار أي تعديل في سعر الضريبة **(T)** تكون له آثار كبيرة ليست فحسب في حالة الضرائب النسبية بل أيضا تكون هذه الآثار كبيرة و واضحة في حالة الضرائب التصاعدية.

المطلب الثالث: دور الموازنة العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي

من المهام الاساسية للموازنة في المفهوم الحديث أن تسهل عملية تقويم مقترحات المشروعات العامة و يمكن تعريف المشروعات العامة بأنها وحدة اقتصادية تملكها الدولة كليا أو جزئيا مستقلة عن الجهاز الإداري للدولة تتولى انتاج السلع و الخدمات حيث تعمل في نطاق الاهداف الاقتصادية و الاجتماعية التي تسعى الدولة لتحقيقها (بالإضافة الى وضع صورة واضحة للآثار النشاط المالي للحكومة على حالة الاقتصاد، ان التخطيط الاقتصادي لا يخرج عن كونه تفكيرا منطقيا منظما بين كيفية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع و بين الاستخدامات المختلفة من اجل تحقيق الاهداف الوطنية للمجتمع خلال فترة زمنية، لقد اصبحت الموازنة في الوقت المعاصر أداة من أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الحكومة للتأثير على النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف التي يسعى إليها المجتمع، فمن المعتاد أن تكون الموازنة متوازنة في بداية الفترة لكن كثيرا ما ينتهي هذا التوازن إلى عدم توازن عند نهاية السنة المالية، من خلال هذه النقطة يبدأ الاندماج الاقتصادي للموازنة في التوازن الاقتصادي الكلي[2].

[1] مرجع نفسه، ص 223.

[2] شريفة منصور، مرجع سبق ذكره، ص 172.

يمكن توضيح الحالات المختلفة لعدم التوازن الاقتصادي و أساليب معالجتها فيما بلي[1] :

أولا: التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة

هذه أبسط الحالات إذ ليست على المسؤولين الا تعدية هذا التوازن إلى السنة موضوع التقدير، مع إدخال ما يلزم من تعديلات تقتضيها السياسة المالية المتبعة، و عادة ما يترجم هذا التوازن السابق بالنسبة للسنة موضوع التقدير إلى توازن لاحق إلا في الحالات التي يحدث فيها خطأ فني في التقدير أو مادي في الحسابات و هي أحوال قليلة الحدوث.

ثانيا: يتوفر التوازن الاقتصادي مع وجود عجز في الموازنة

ان عدم توازن الموازنة يعتبر ذو طبيعة غير اقتصادية يقوم على اساس تفضيلات الدولة السيادية او الادارية، كأن يحدث العجز في الموازنة نتيجة الاعفاءات الضريبية او زياده في الاتفاق.

ويعد عدم التوازن في هذه الحالة أمرا لازما لإعادة الانفاق الكلي للدولة الى مستوى الايراد الاجمالي لها. وفي هذه الحالة إما أن تبنى الموازنة على إظهار هذا العجز في التقديرات، أو تحاول تحقيق توازن حقيقي لها، ويلاحظ في هذا الصدد ان كلا الطريقتين يؤدي الى نفس النتيجة.

اما عن طريق القروض اذا ما اختيرت طريقة تقديم الموازنة بعجز او برفع الأسعار الضريبية إذا ما فضل تحقيق توازن حقيقي لها، وإما الطريقتان معا إذا لم يكف رفع السعر الضريبي لسد العجز وبهذا يكون قد احتفظ بالتوازن الكلي للاقتصاد العام بالوسائل المناسبة (الضريبية والقرض).

ثالثا: عدم التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة

فإن عدم التوازن الاقتصادي قد يكون ناشئا عن زيادة في الإنفاق أو نقص فيه، فإذا كان ناتجا عن زيادة الإنفاق الكلي فهذا يكون من الطبيعي عدم وجود توازن في الموازنة إلا أننا افترضنا ان الموازنة متوازنة، رغم وجود هذه الزيادة التضخمية في الإنفاق، ومهما يكن فإنه يجب معالجة عدم التوازن الكلي بممارسة الوسائل المضادة للتضخم، وخاصة تجنب خلق نقود جديدة (الإصدار النقدي) مع العمل في نفس الوقت على التوفير في الإنفاق العام إذا كانت هناك زيادة فيه ومعطاة بالزيادة في الحصيلة الضريبية الناتجة عن حساسية النظام الضريبي القائم أو زيادة العبء الضريبي اذا لم يكن هناك زيادة في الانفاق.

اما الفرض الثاني لعدم التوازن الاقتصادي فانه يحدث في الحالة العكسية وهي عدم كفاية الإنفاق الإجمالي الأمر

الذي يخشى معه ان يؤدي الى انخفاض الدخل الوطني ومنه الحصيلة الضريبية، فإذا حدث هذا الانخفاض فإنه لابد وأن ينجم عنه عدم توازن لاحق للموازنة ويصبح من الضروري العناية بأمر هذا العجز، عن طريق اختيار الطرق المناسبة

[1] مسعود دراوسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 224-226.

لتغطيته ولا يتم هذا بالطبع عن طريق تخفيض الإنفاق العام، إذ أن ذلك ينتهي إلى تفاقم الحالة الانكماشية الموجودة و لا عن طريق رفع أسعار الضرائب لأنه أثر مماثل و على هذا لا يبقى إلا اللجوء للقروض العامة التي تستطيع تعبئة ما لدى الأفراد من أموال مكتنزة، كما ينبغي اللجوء إلى التوسع الائتماني عن طريق خلق نقود جديدة بشرط أن تستعمل هذه الأخيرة في تمويل إنفاق استثماري، يجب الحرص دائما على استمرار تحقيق التوازن المالي فهو الطريق الطبيعي الموصل إلى التوازن الاقتصادي العام.

رابعا: انعدام التوازن الاقتصادي و توازن الموازنة في وقت واحد

إنها أكثر الحالات تعقيدا نظرا لشمول عدم التوازن للجانبين معا ويمكن التمييز في هذا الشأن بين نوعين من عدم التوازن المالي الأول يتخذ شكل ظاهرة واحدة والثاني ينقسم الى ظاهرتين تتعارض كل ظاهرة فيها مع الأخرى ففي النوع الاول الذي يبدو فيه عدم التوازن للاقتصاد والموازنة في مظهر واحد فإن هذا يحدث إذا ما زاد الإنفاق العام على الحصيلة الضريبية ففي ظل هذا الوضع نجد أن عدم توازن الميزانية يزيد مع عدم التوازن الاقتصادي في الوقت الذي يعمل فيه الأخير على الزيادة عن سابقه ويمثل ذلك وضعا على جانب كبير من الخطورة إذا لم يتهيأ له سبيل العلاج السريع، والعلاج هنا يجب ان يكون فعالا ومؤثرا ولا يتم ذلك إلا بالعمل في اتجاهين متلازمين.

الأول ضغط الإنفاق العام لإحداث وفرة في مستوى الحصيلة الضريبية الموجودة فعلا، والثاني بضغط الإنفاق الخاص عن طريق رفع الأسعار الضريبية وخاصة الضرائب على الاستهلاك، ومع السير في هذين الاتجاهين فإنه يمكن للدولة أن تلجأ الى الاقتراض العام بشرط ان لا تستخدم حصيلة القروض في تمويل نفقاتها العامة وإلا فإنها بذلك تكون قد أضاعت الأثر الانكماشي المنشود من وراء هذه القروض.

أما في الوضع المضاد أي إذا كان هناك نقص في الإنفاق الكلي مصحوبا بنقص في الإنفاق العام يحقق نقصا في الموازنة، فإن علاج هذا الوضع يعتبر أيسر من الوضع السابق عليه حيث يقابل هذا الوضع عادة في نهاية تطبيق سياسة انكماشية وعلى هذا فإنه يعتبر إعادة التوازن هنا عن طريق زيادة الإنفاق العام باستخدام فائض الموازنة، هو الذي يعوض نقص الإنفاق الكلي فاذا كان عدم التوازن أخطر من ان يعالج بهذه الطريقة فيمكن للدولة ان تلجأ إلى القرض بشرط ان تمول به برنامجا واسعا من الانفاق العام.

أما النوع الثاني يكون بزيادة الإنفاق الكلي والموارد العامة في نفس الوقت وهذا النوع يحمل في طياته وسائل علاجه اذا ما استطاعت السياسة المالية ان تحافظ على هذا الحال او عن طريق تثبيت الإنفاق العام عند مستوى معين وبالتالي تثبيت الحصيلة الضريبية عند هذا المستوى، وبصفة عامة فإنه في كل هذه الحالات تعتبر الأسلحة المالية من الوسائل الفعالة التي يمكن استخدامها لإعادة التوازن.

خلاصة:

من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

- ✓ تتميز السياسة المالية عن باقي السياسات الاقتصادية بأدواتها المتمثلة أساسا في النفقات العامة، الإيرادات العامة و الموازنة العامة، و التي تساهم بشكل فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، كونها ذات تأثير كبير على متغيرات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق نوع من الاستقرار على مستوى اقتصاد الدولة.
- ✓ تطور مفهوم التوازن الاقتصادي بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، فأصبح يركز على الجانب النوعي بعدما كان مجرد توازن حسابي، فدعت الضرورة لتكييف أدوات السياسة المالية مع هذه التغيرات لتحقيقه، باعتباره تحديا أمام صانعي السياسات الاقتصادية، كونه يبرز المركز التوازني للدولة.

الفصل الثالث:

السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2020)

تمهيد

طرأت عدة تصحيحات هيكلية عميقة على الاقتصاد الجزائري، نتيجة مروره بمرحلة انتقالية أو بمعنى أدق حدوث تحول جذري فيه من نظام تخطيط مركزي إلى نظام يستند على متطلبات السوق.

حيث عرف نظام التخطيط العديد من الاختلالات، سواء على المستوى الداخلي (عجز الميزانية، انخفاض الانتاجية)، أو الخارجي (زيادة حجم المديونية، عجز ميزان المدفوعات).

و لذلك سعى الاقتصاد الوطني لإعادة التوازن و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال إجراء تصحيح في السياسة الاقتصادية، و بما ان الدولة هي المحرك الأساسي لعملية التصحيح فإنها تركز بشكل أساسي على السياسة المالية باعتبارها أحد الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية و التي تساهم بشكل فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي.

و عليه يمكن دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- ✓ المبحث الأول: هيكل الموازنة العامة في الجزائر.
- ✓ المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
- ✓ المبحث الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

المبحث الأول: هيكل الموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة العامة أداة هامة في التخطيط الحكومي من خلال قيامها بدور كبير في تسيير المصالح العامة، حيث يقتصر عملها على وضع خطة العمل الحكومية خلال فترة زمنية معينة، و بذلك فإنها تتضمن تقديرات لحجم النفقات العامة و أخرى للإيرادات العامة، مع ضرورة تفصيل هذه التقديرات من أجل تسطير الاهداف الموازنة، و من ثم تقرير اعتمادها من عدمه.

المطلب الأول: تقسيم النفقات العامة في الجزائر

تتمكن الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال سياسة الانفاق العام التي تتبعها، و تسعى من خلالها لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني و منه تحقيق باقي أهداف السياسة المالية و الاقتصادية ككل. و يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز.

الفرع الاول: نفقات التسيير

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة و التي تسمح بتسيير نشاطات الدولة و التطبيق اللائق للمهمات الجارية، و بصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية و الإدارية، أي أن مهمتها تتضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشمل نفقات المستخدمين و نفقات المعدات[1] . و تنقسم نفقات التسيير إلى أربع أبواب هي[2]:

الباب الأول: أعباء الدين الخارجي و هي الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي؛

الباب الثاني: تخصيصات السلطة العمومية و هي نفقات التسيير الخاصة بالمؤسسات السياسية مثل المجلس الدستور، مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني؛

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح و هي النفقات الخاصة بسير المرافق الإدارية العامة و تحتل فيها أجور العاملين القسم الأكبر؛

الباب الرابع: التدخلات العمومية و هي متعلقة بنفقات التحويل(إعانات الجماعات المحلية، المساهمات في الهيئات الدولية، نفقات النشاط الاجتماعي و غيرها من أموال الدعم.

الفرع الثاني: نفقات التجهيز

تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجماليPIB و بالتالي ازدياد

[1] يونس زين، أبو بكر بوسالم، **سياسة الإنفاق العام في الجزائر و دورها في تحقيق النمو الاقتصادي**، " مجلة دراسات-العدد الاقتصادي"، الجزائر، العدد السادس، 2012،ص 267.

[2] مصباح حراق، مرجع سبق ذكره، ص ص 19، 20.

ثروة البلاد، و يطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية الاستثمار أو التجهيز، وتتكون هذه النفقات من الاعتمادات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية و الإدارية، و التي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة، ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية[1]. و تتفرع نفقات التجهيز إلى ثلاث أبواب هي[2]:

- الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- النفقات الأخرى برأسمال.

المطلب الثاني: تقسيم الإيرادات العامة في الجزائر

تعتبر الإيرادات العامة وسيلة لتغطية النفقات العامة، و قد تعددت انواعها بين موارد تعاقدية و موارد تأخذها الدولة دون مقابل، و أخرى إجبارية. و حسب القانون (84-17) المتعلق بقوانين المالية لا سيما المادة 11 منه تصنف موارد الميزانية العامة للدولة إلى ما يلي[3] :

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدات و الأتاوي؛
- الأموال المخصصة للمساهمات و الهدايا و الهبات؛
- التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا؛
- الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة و المحصلة وفق الشروط المحددة.

الفرع الأول: الإيرادات الإجبارية

تتمثل في الإيرادات الإجبارية و الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي و كذا الغرامات[4].

---

[1] عبد الحفيظ يحياوي، **البرامج الاقتصادية التنموية و تطور سياسة الانفاق العام في الجزائر**، "مجلة الحقوق و العلوم الانسانية- دراسات اقتصادية-"، الجزائر، العدد الثاني، 2016، ص 314.

[2] وهيبة سراج، **دراسة تحليلية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر**، "مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية"، الجزائر، العدد التاسع عشر، 2018، ص 93.

[3] المادة 11 من القانون رقم (84-17) المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر، العدد 28، الصادرة في 10جويلية.

[4] الأمين لباز، **فعالية السياسة المالية في توجيه النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2009**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2011، ص 188.

أولا: الإيرادات الجبائية

و تشمل الإيرادات الجبائية العناصر التالية[1]:

أ- الضرائب المباشرة: كالضرائب على الدخول للشركات و الضرائب على الأجور؛

ب- الضرائب غير المباشرة: و تشمل الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، لكنها تضم فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب و الكحول...الخ؛

ج- الضرائب على رقم الأعمال: هي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك تفرض على مجموع الموارد الاستهلاكية، كالأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث و الاستغلال و النقل؛

د- الحقوق الجمركية: هي رسوم تفرض على جميع الموارد المصدرة و المستوردة؛

هـ- الجباية البترولية: و تتكون من اقتطاعين هما: الضريبة على إنتاج البترول من جهة، و ضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترول المتعلقة بالبحث و الاستغلال و النقل عبر القنوات من جهة أخرى؛

و- حقوق التسجيل و الطابع: و هي الضرائب المفروضة على العقود القانونية، وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية و الثنائية كحقوق تسجيل نقل الملكية، و طوابع الوثائق الإدارية المختلفة كرخص السياقة و بطاقة التعريف...الخ.

ثانيا: الغرامات: و تتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة أو هيئة إدارية مثل مفتشية الجمارك أو مراقبي الأسعار[2].

ثالثا: صناديق المساهمة: و تتمثل في المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة و التي تعتبر مؤسسات عمومية اقتصادية تخضع للقانون التجاري و تعمل عونا ائتمانيا للدولة[3].

الفرع الثاني: الإيرادات الاختيارية

تتمثل الإيرادات الاختيارية في العناصر التالية[4]:

-حاصل دخل أملاك الدولة (مداخيل التصفية نتيجة تصفية الثروات، مداخيل الاستغلال مثلا مداخيل استغلال المناجم و المقالع)؛

---

[1] حميد رسول، **قراءة في الوضع و السياسة المالية في الجزائر**، "مجلة معارف"، الجزائر، العدد الثاني و العشرون، 2017، ص ص 273، 274.

[2] مرجع نفسه، ص 274.

[3] مرجع نفسه، ص 274.

[4] عبد الحفيظ يحياوي، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الخارجي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011، ص 156.

-التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة (المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية و التجارية، أو المالية، أو الإدارية...الخ).

المطلب الثالث: معايير تبويب النفقات العامة و الإيرادات العامة في الجزائر

يرتبط هيكل الموازنة العامة بمجموعة من المعايير التي يتم على أساسها تقسيم عمليات الميزانية، سواء كان هذا التقسيم مرتبط بعمليات النفقات أو الإيرادات. فبعد أن كانت الجزائر تعتمد على قوانين من التشريع الفرنسي، جاء القانون رقم 17/84 و أصبحت تعتمد عيه بشكل أساسي فيما يتعلق بالمالية العامة. و عليه سيتم في هذا المطلب توضيح المعايير التي على أساسها يتم تبويب مكونات الموازنة العامة.

الفرع الأول: تبويب النفقات العامة في الجزائر

تبوب النفقات العامة وفقا للأصناف التالية[1]:

أ- **التبويب الإداري:** تبوب النفقات العامة في الجزائر وفق معيارين:

- التبويب حسب الوزارات: أي حسب الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير.
- التبويب حسب طبيعة الاعتمادات: أي توزع حسب الحالات على الفصول أو القطاعات.

ب- **التبويب الوظيفي:** حسب هذا التصنيف تقسم الوظائف في الجزائر إلى أربعة مجموعات كبيرة و هي:

- الخدمات العامة كالإدارة العامة و الأمن.
- الخدمات الاجتماعية كالصحة و التعليم.
- الخدمات الاقتصادية كالفلاحة و الصناعة.
- النفقات غير القابلة للتخصيص فائدة الدين العام.

ج- **التبويب الاقتصادي:** يعتبر هذا النوع ذو أهمية بالغة نظرا لتأثير النفقات على الاقتصاد الوطني ككل، و حسب هذا النوع تقسم النفقات إلى:

- نفقات التسيير (النفقات الجارية) و نفقات التجهيز (نفقات الاستثمار).
- نفقات المصالح الإدارية و نفقات التحويل أو إعادة التوزيع.

إن نفقات المصالح تهدف إلى مكافأة المنافع و الخدمات و الأدوات المقدمة للإدارة و هي ضرورية لسيرها، أما نفقات التحويل تمثل نوع من العدالة في توزيع الدخل الوطني.

[1] أمحمد بن البار، صلاح الدين شريط، **تحليل تطور بنية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، "مجلة الدراسات المالية و المحاسبية"، الجزائر، العدد الثامن، 2017، ص ص 228، 229.

د- التبويب المالي: من الناحية المالية تقسم النفقات إلى ثلاثة أنواع و هي:

- النفقات النهائية: و تمثل الحق المشترك في توزيع الأموال العامة حيث أنه عندما تخرج الأموال العامة فإن خروجها

نهائي فمثلا دفع راتب موظف أو نفقة ناتجة عن عملية أشغال عمومية فهي تكاليف نهائية.

- النفقات المؤقتة: تمثل جزء من حركة الأموال الخارجة من الصناديق العمومية بصفة مؤقتة، حيث أن هذه

النفقات تتعلق بالخزينة.

الفرع الثاني: تبويب الإيرادات العامة في الجزائر

تبوب الإيرادات عكس النفقات التي تبوب حسب الأهداف التي تحققها، و لذلك فإن تبويب الإيرادات ينسجم مع التبويب القانوني بالإضافة إلى التبويب الاقتصادي على النحو التالي[1]:

أولا: التبويب القانوني: يستند هذا النوع على أساس استخدام القوة العمومية من طرف الهيئات المخول لها ذلك خلال عملية التحصيل للإيرادات العامة، حيث يمكن للسلطات العمومية أن تلجأ إلى السلطة القانونية عند تحصيل الإيرادات و اللجوء إلى التدابير الآمرة و الناهية التي خولها لها القانون؛

ثانيا: التبويب الاقتصادي: يعتمد على مصدر الاقتطاع و من هنا يمكن أن نميز بين التبويب قبل الاصلاحات 1991 الذي كان يعتمد على الضرائب على الدخل، الضرائب على رأس المال (الثروة) و ضرائب الاستغلال، أما التبويب بعد 1991 كان يعتمد الضرائب على الدخل و الضرائب على أرباح الشركات و الرسم على القيمة المضافة...الخ، إن إيرادات و نفقات الموازنة العامة التي من خلالها يتم التعبير عن اختيارات الموازنة وفقا لمدونة تسمح بترقيم و تبويب عمليات إيرادات و نفقات الدولة و هو ما يعرف بمدونة الميزانية العامة.

[1] أمحمد بن البار، صلاح الدين شريط، مرجع سبق ذكره، ص 229.

المبحث الثاني: تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

تعتبر السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية من خلال مساهمتها بشكل كبير في تحقيق النمو و التوازن الاقتصادي، و بذلك فقد شهدت السياسة المالية في الجزائر عدة تطورات أثرت على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي سعيا منها للتكيف مع الأوضاع السائدة. و سنحاول في هذا المبحث تحليل التطورات التي عرفتها السياسة المالية خلال هذه الفترة.

المطلب الأول: تحليل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

شهدت النفقات العامة في الجزائر ابتداء من سنة 2000 ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفعت من 1255.55مليار دج خلال هذه السنة لتصل إلى 3108.5 مليار دج سنة 2007، و هذا يرجع بشكل أساسي لارتفاع سعر النفط الذي بلغ حينذاك 28,5 دولار و بنسبة 59%، مما دفع بها لإتباع سياسة التوسع في الإنفاق و التي تمثلت أساسا في كل من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (المخطط الثلاثي الأول 2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول 2005-2009) و برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010-2014).

و يمكن التفصيل أكثر في هذا التطور حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة	نفقات التسيير	النسبة(%)	نفقات التجهيز	النسبة (%)
2000	1255.55	965.32	76.88	290.23	23.11
2001	1455.1	936.6	64.36	357.4	24.56
2002	1550.6	1097.7	70.79	452.9	29.20
2003	1639.3	1122.8	68.49	516.5	31.5
2004	1808.9	1250.9	66.22	638.0	33.77
2005	2052	1245.1	60.67	806.9	39.32
2006	2453	1437.9	58.61	1015.1	41.38
2007	3108.5	1674	53.85	1434.6	46.15
2008	4191.1	2217.8	52.29	1973.3	47.08
2009	4234.6	2313.7	54.46	1920.9	45.53
2010	4466.9	2659.0	59	1807.9	40.48
2011	5853.6	3879.2	66.27	1974.4	33.73
2012	7169.9	4935.9	68.80	2234.0	31.16
2013	6024.1	4131.5	68.60	1892.6	31.42
2014	6995.7	4494.3	64.25	2501.4	35.76
2015	7656.3	4617.0	60.29	3039.3	39.7
2016	7297.5	4585.6	62.85	2711.9	37.17

2017	7389.3	4757.8	64.38	2631.5	35.62
2018	6854.96	4584.46	66.90	2270.56	33.13
2019	7556.13	4954.47	65.55	2601.66	34.44
2020	6513.31	4893.43	75.12	1616.88	24.87

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- تقارير بنك الجزائر (2010-2017) على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/htmj/rapport.htm
- فتيحة كون، عبد القادر خليل، **تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر و دورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة(2001-2018)**، "مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية"، الجزائر، العدد الثالث، 2019، ص 495.

و قد استمرت الزيادة من 2007 إلى غاية 2012 لتصل إلى 7169.9 مليار دج، و بحلول عام 2013 انخفضت النفقات العامة إلى 6024.1 مليار دج بسبب تهاوي أسعار المحروقات، لتعاود الارتفاع في السنوات الموالية نتيجة اتخاذ الاجراءات و التدابير الكفيلة بتخفيف الآثار السلبية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات لتستقر عند 7556.13 مليار دج سنة 2019. و لقد تم تسجيل انخفاضها سنة 2020 لتصل إلى 6513.31مليار دج و يعود هذا الانخفاض لتفشي جائحة كورونا و اتباع الدولة لسياسة التقشف و ترشيد النفقات و قامت بخفض الإنفاق العام بنسبة 30% من أجل التصدي لتداعيات هذه الجائحة.

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات التسيير خلال الفترة (2000-2020)

تعتبر نفقات التسيير في هذه المرحلة السبب الرئيسي في زيادة النفقات العامة، فمن خلال معطيات الجدول السابق تبين لنا بأنها في ارتفاع مستمر انطلاقا من سنة 2000 حيث كانت قيمتها 965.32 مليار دج، لتصل إلى 1437.9 مليار دج سنة 2006، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع التحويلات الجارية إلى 739.1 مليار دج حيث أنها تستحوذ على النسبة الأكبر في نفقات التسيير، و استمرت الزيادة إلى غاية 2008 لتبلغ 2217.8 مليار دج أي ما نسبته 52.29 % من إجمالي النفقات العامة، وتلك الزيادات سببها قيام الدولة برفع كلا من منح المجاهدين و التحويلات، ومراجعة الأجور (زيادة أجور موظفي القطاع العمومي)، كما عملت الحكومة أيضا على فتح مناصب شغل من خلال إدراج عقود ما قبل التشغيل والإدماج المهني ، وكذلك ترتبط زيادة نفقات التسيير بتزايد مهام الدولة المرتبطة بالصحة والتعليم والدفاع...

أما في سنة 2009 فقد سجلت زيادة ضئيلة مقدرة ب 2.17% مقارنة بسنة 2008، و عليه استمرت الزيادة في نفقات التسيير لتصل إلى 4935.9 مليار دج سنة 2012 إلى أن انخفضت سنة 2013 لتسجل 4131.5 مليار دج و هذه بسبب التراجع في التحويلات الجارية و التي انخفضت بمبلغ 447.2 مليار دج.

و ابتداء من سنة 2014 استرجعت نفقات التسيير المنحنى التصاعدي، حيث سجلت خلال هذه السنة مبلغ 4494.3 مليار دج إلى غاية 2019 مسجلة ما يقارب 4954.47 مليار دج أي ما نسبته 65.55%، ويمكن القول بأن هذا راجع إلى زيادة نفقات المستخدمين.

في سنة 2020 و تزامنا مع انشار فيروس كورونا تم تسجيل انخفاض طفيف في نفقات التسيير لتصل إلى 4893.43 مليار دج و هذا نتيجة اتباع سياسة التقشف و ترشيد النفقات كما ذكرنا سابقا، حيث عملت الدولة على عقلنة هذه النفقات حيث خفضت من اعتمادات التسيير الخاصة ببعض الوزارات بسبب انخفاض نشاطاتها نتيجة فرض الدولة للحجر الصحي، و بذلك فإن التأثر بفيروس كوفيد19 دفع الدولة لزيادة الإنفاق في قطاع الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات، فخصصت الجزائر مبلغ 12 مليار دج لتوفير اللقاح إضافة إلى احتياجات أخرى كالمعقمات و الكمامات و غيرها لمواجهة هذه الجائحة.

الفرع الثاني: تحليل تطور نفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2020)

نفقات التجهيز هي الأخرى شهدت تزايدا ملحوظا خلال الفترة محل الدراسة، ابتداء من 290.23 مليار دج أي ما نسبته 23.11% من إجمالي النفقات العامة سنة 2000 لتبلغ 638.0 مليار دج و بنسبة تقدر ب 33.77% سنة 2004، و ترجع هذه الزيادة خلال هذه الفترة إلى تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و كذلك اهتمام الدولة بالاستثمارات، فقد كانت نفقات التجهيز آنذاك مخصصة لتطوير شبكة السكك الحديدية و المطارات و كذا تهيئة البنى التحتية.

ارتفعت نفقات التجهيز بنسبة 5.55% سنة 2005 مقارنة بسنة 2004 حيث بلغت 806.9 مليار دج و ارتبطت هذه الزيادة بانطلاق أضخم برنامج تنموي (البرنامج التكميلي لدعم النمو) و الذي كان يعمل على تحسين النتائج التي حققها البرنامج السابق، حيث ضخت الحكومة مبالغ كبيرة و تم رفع نفقات التجهيز لتصل إلى 1920.9 مليار دج سنة 2009 ثم إلى

2234.0 مليار دج سنة 2012 و بنسبة 31.16%. و قد سجلت نفقات التجهيز انخفاضا سنة 2013 حيث بلغت 1892.6 مليار دج، ليعود الارتفاع من جديد سنة 2014 لتصل إلى 2501.4 مليار دج، و هذا الارتفاع انعكاس لتطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان يعمل على استدراك التأخر في أهداف كل من برنامج دعم الانعاش و النمو.

تم تسجيل ارتفاع هذه النفقات سنة 2015 لتصل إلى 3039.3 مليار دج و بنسبة 39.7% ليعود الانخفاض من جديد في السنة الموالية لتبلغ 2711.9 مليار دج، ليستمر الانخفاض من سنة 2016 إلى غاية 2019 لتسجل مبلغ 2601.66 مليار دج، و تعود أسباب هذا الانخفاض إلى تجميد بعض المشاريع من طرف الدولة وكذلك الانخفاض الذي شهده قطاع السكن و الطاقة و الفلاحة...

في سنة 2020 تم تسجيل انخفاض كبير في نفقات التجهيز إذ بلغت 1616.88 مليار دج أي بنسبة 24.87%، و كما

أشرنا سابقا إلى أسباب هذا الانخفاض و المتمثلة في اتباع سياسة التقشف نتيجة لجائحة كورونا و فرض الدولة للحجر الصحي، حيث تم تسريح العمال مما أدى إلى تراجع قطاع الصناعة على حساب قطاعات أخرى كقطاع الصحة و ذلك لمواجهة هذه الجائحة. و لتوضيح ما تم عرضه أكثر سوف نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم(12): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

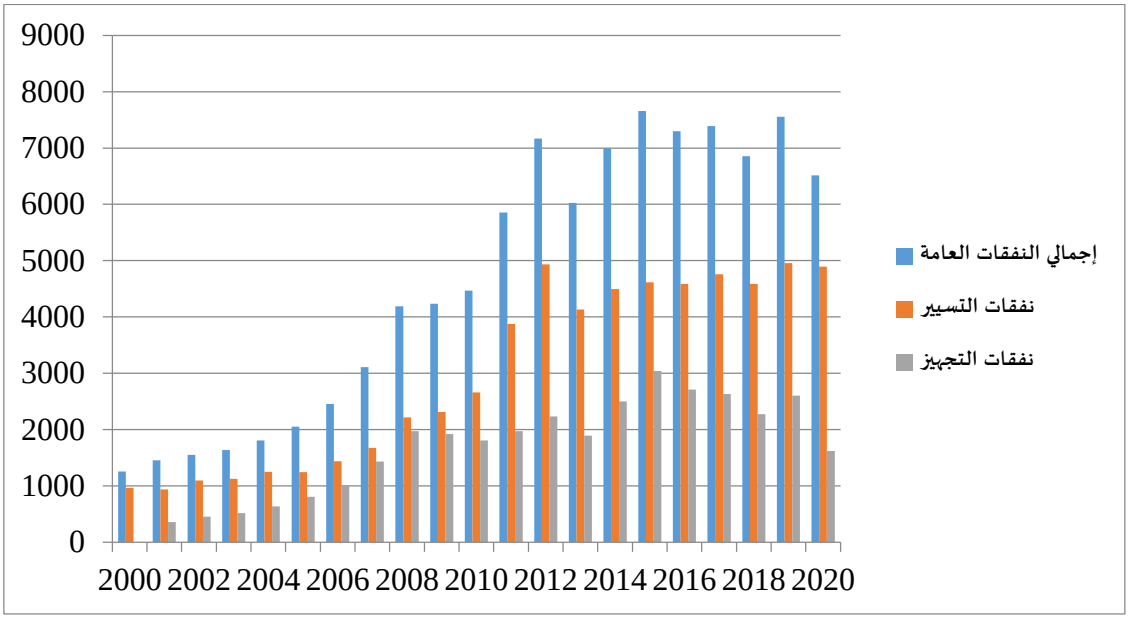

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

عند تحليل تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) نلاحظ أنها في تزايد من سنة لأخرى، حيث بلغت سنة 2000 ما يقارب 1578.1 مليار دج لترتفع بعدها إلى 3688.5 مليار دج سنة 2007 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط حيث تعتبر إيرادات المحروقات من أهم إيرادات الدولة بنسبة تفوق 90% من مجموع الإيرادات العامة، و عليه فإن الجباية البترولية تتغير ارتفاعا و انخفاضا نتيجة تأثرها بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ انتقلت من 1213.2 مليار دج سنة 2000 إلى 1007.9 مليار دج سنة 2002 ثم عاد الارتفاع مجددا سنة 2007 لتصل إلى 2796.8 مليار دج.

والجدول التالي يوضح أكثر تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	إيرادات خارج المحروقات		إيرادات المحروقات
		جباية عادية	إيرادات غير جبائية	(جباية بترولية)
2000	1578.1	349.5	15.4	1213.2
2001	1505.5	398.2	90.3	1001.4
2002	1603.2	482.9	112.2	1007.9
2003	1974.4	524.9	99.4	1350.0
2004	2229.7	580.4	72.1	1570.7

2005	3081.7	642.2	81.2	2352.7
2006	3639.8	720.8	119.7	2799.0
2007	3688.5	767.3	116.5	2796.8
2008	5190.5	965.2	136.6	4088.6
2009	3676.0	1146.6	116.7	2412.7
2010	4392.9	1298.0	189.8	2905.0
2011	5790.1	1527.1	283.3	3979.7
2012	6411.3	1984.3	242.9	4184.0
2013	5957.5	2031.0	248.4	3678.1
2014	5738.4	2091.4	258.5	3388.4
2015	5103.1	2354.7	374.9	2373.5
2016	5110.1	2482.2	846.8	1781.1
2017	6047.9	2630.0	1240.9	2177.0
2018	6826.9	2711.8	1228.0	2887.1
2019	6601.6	2843.5	1089.6	2668.5
2020	5640.9	2625.2	1094.2	1921.6

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- Banque d'Algérie: rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie, p:168.
- Banque d'Algérie: rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie, p:181.
- Banque d'Algérie: rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie, p:195.
- Banque d'Algérie: rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie, p: 179.
- Banque d'Algérie: rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie, p: 118.
- Banque d'Algérie: rapport 2020, évolution économique et monétaire en Algérie, p:100.

أما سنة 2008 بلغت الإيرادات العامة 5190.5 مليار دج لتنخفض بعدها إلى 3676.0 مليار دج سنة 2009 و صاحبها انخفاض في إيرادات المحروقات من 4088.6 مليار دج لسنة 2008 إلى 2412.7 مليار دج سنة 2009 مع تسجيل ارتفاع في الإيرادات خارج المحروقات، و هذا الانخفاض يعود بشكل أساسي للأزمة المالية العالمية التي من آثارها الانخفاض الرهيب في أسعار النفط. و قد تحسنت الأوضاع من جديد بداية من سنة 2010 لترتفع إلى 4392.9 خلال هذه السنة ثم إلى 6411.3 مليار دج سنة 2012 و هذا بسبب تحسن أسعار المحروقات و زيادة الطلب عليها في الأسواق العالمية.و بعد الارتفاع الذي تم تسجيله سنة 2012، عاد الانخفاض من جديد سنة 2013 لتصل إلى 5957.5 مليار دج رغم أن الإيرادات العادية ارتفعت إلى 2031.0 مليار دج خلال هذه السنة إلا أن هذه الزيادة لم تغطي الانخفاض في إيرادات المحروقات التي بلغت 3678.1 مليار دج.

و استمر الانخفاض خلال الفترة من (2014 إلى 2016) من 5738.4 مليار دج سنة 2014 إلى 5110.1 مليار دج سنة 2016 و تبعها انخفاض الجباية البترولية من 3388.4 مليار دج لسنة 2014 إلى 1781.1 مليار دج في سنة 2016 و هذا راجع للانهيار الذي شهدته أسعار النفط خلال هذه الفترة، و رغم هذا فقد سجلت الجباية العادية ارتفاعا لتنتقل من

2091.1 مليار دج سنة 2014 إلى 2354.7 مليار دج سنة 2015 ثم 2482.2 مليار دج سنة 2016 و يمكن حصر أسباب هذه الزيادة في ارتفاع الحقوق الجمركية و كذا الضرائب على السلع و الخدمات. عاد الارتفاع من جديد سنة 2017 ليسجل 6047.9 مليار دج ثم 6826.9 مليار دج سنة 2018 نظرا للتحسن في أسعار النفط. و يوضح الجدول أيضا انخفاض في الإيرادات العامة سنة 2019 حيث سجلت 6601.9 مليار دج رغم ارتفاع الجباية العادية إلى 2843.5 مليار دج خلال هذه السنة، ليستمر الانخفاض سنة 2020 إلى 5640.9 مليار دج و تبعه انخفاض الجباية البترولية إلى 1921.6 مليار دج مقابل 2668.5 مليار دج سنة 2019، بسبب تأثرها بانخفاض أسعار المحروقات على إثر الجائحة التي أثرت على مختلف القطاعات الاقتصادية نتيجة فرض الحجر الصحي. أما بالنسبة للجباية العادية فسجلت تطورا ملحوظا نتيجة ارتفاع الضرائب غير المباشرة لسهولة تحصيلها، أما الحقوق الجمركية فقد عرفت تراجعا نتيجة إجراءات الغلق المفروضة بسبب انتشار فيروس كورونا.

الشكل رقم (13): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

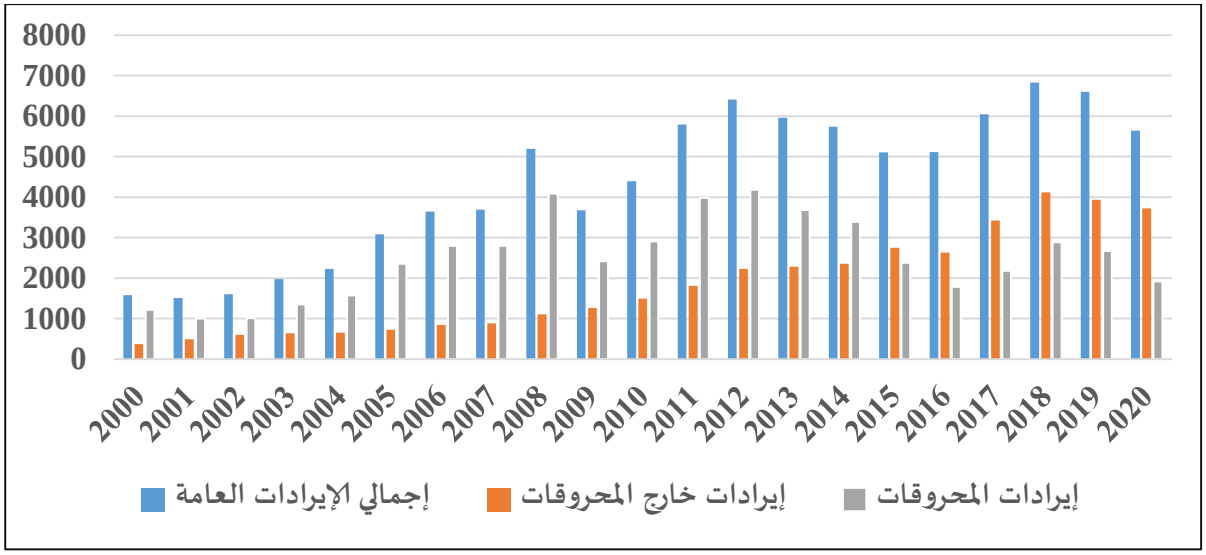

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (02).

من خلال استقراء الشكل أعلاه يتضح لنا ما يلي:

- سيطرة إيرادات المحروقات على إجمالي الإيرادات العامة بنسبة كبيرة.
- مساهمة كل من الإيرادات غير الجبائية والجباية العادية بنسب ضئيلة في إجمالي الإيرادات العامة و هذا راجع لعدة أسباب منها كثرة الإعفاءات الضريبية.

المطلب الثالث: تحليل تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

بالنظر لتطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، نجد أنها سجلت فائضا ابتداء من سنة 2000 إلى غاية 2008، حيث بلغت 322.55 مليار دج سنة 2000 و هذا راجع إلى تحسن أسعار النفط خلال تلك الفترة مما أدى إلى ارتفاع إيرادات المحروقات و التي تساهم بدورها في زيادة الإيرادات العامة لتصل إلى 1578.1 مليار دج، و قد

تم تسجيل انخفاض في رصيد الموازنة سنة 2001 و 2002 ليسجل 50.4 مليار دج و 52.6 مليار دج على التوالي نتيجة انخفاض الجباية البترولية، ليعود الارتفاع من جديد سنة 2003 ب 335.1 مليار دج بسبب تحسن أوضاع المالية العامة. و الجدول التالي يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2020:

الجدول رقم (03): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات العامة	النفقات العامة	رصيد الموازنة
2000	1578.1	1255.55	+322,55
2001	1505.5	1455.1	+50,4
2002	1603.2	1550.6	+52,6
2003	1974.4	1639.3	+335,1
2004	2229.7	1808.9	+420,8
2005	3081.7	2052	+1029,7
2006	3639.8	2453	+1186,8
2007	3688.5	3108.5	+580
2008	5190.5	4191.1	+999,4
2009	3676.0	4234.6	-558,6
2010	4392.9	4466.9	-74
2011	5790.1	5853.6	-63,5
2012	6411.3	7169.9	-758,6
2013	5957.5	6024.1	-66,6
2014	5738.4	6995.7	-1257,3
2015	5103.1	7656.3	-2553,2
2016	5110.1	7297.5	-2187,4
2017	6047.9	7389.3	-1341,4
2018	6826.9	6854.96	-28,06
2019	6601.6	7556.13	-954,53
2020	5640.9	6513.31	-872,41

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01) و (02).

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا استمرار التحسن في فائض رصيد الموازنة من 420.8 مليار دج سنة 2004 إلى1186.8 مليار دج سنة 2006 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لتنخفض مجددا سنة 2007 مسجلة 580 مليار دج نتيجة ارتفاع النفقات العامة إلى 3108.5 مليار دج مقابل 2453 مليار دج سنة 2006، بعدها ارتفع الفائض في السنة الموالية إلى 999.4 مليار دج مما ساهم في زيادة رصيد صندوق ضبط الإيرادات.

أما بداية من سنة 2009 تغيرت حالة الموازنة العامة من الفائض إلى العجز حيث بلغ 999.4 مليار دج خلال هذه السنة بسبب تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية والتي قابلتها زيادة معتبرة في إجمالي الإنفاق العام، ثم انخفض العجز سنة 2010 و 2011 ليسجل 74 مليار دج و 63.5 مليار دج، و يرجع هذا بشكل أساسي للتوسع الكبير في

النفقات العمومية، و في سنة 2012 و تزامنا مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي بلغ العجز 758.6 مليار دج و تتمثل أسباب هذه الزيادة في رفع الدولة لنفقاتها خاصة في الأجور.

شهد العجز في الموازنة العامة زيادة كبيرة ابتداء من سنة 2014 حيث بات يشكل تهديدا للاقتصاد الجزائري بسبب الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط بداية من منتصف هذه السنة، ففي سنة 2015 تم تسجيل أعلى نسبة عجز و تقدر ب 2553.2 مليار دج تليها سنة 2016 بنسبة قدرت ب 2187.4 مليار دج، و يرجع هذا الارتفاع الكبير إلى الزيادة في إجمالي النفقات حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2015 ب 7656.3 مليار دج، و في سنة 2017 انخفض عجز الموازنة العامة ب 1341.4 مليار دج، لتسجل بعدها انخفاض حاد بلغ 28.06 مليار دج سنة 2018 و هذا نتيجة تحسن قيمة الإيرادات مقابل النفقات.

ارتفع العجز مرة أخرى خلال سنتي 2019 و 2020 ليبلغ 954.53 مليار دج و 872.41 مليار دج تباعا، حيث أدى انتشار فيروس كورونا إلى ركود شديد بسبب انخفاض أسعار النفط و منه انخفاض مجموع الإيرادات العامة و التي قابلها أيضا انخفاض في النفقات العامة سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 بسبب سياسة التقشف التي اعتمدتها الدولة حيث خفضت من نفقات بعض الوزارات التي تراجع نشاطها بسبب فرض إجراءات الحجر الصحي.

الشكل رقم(14): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

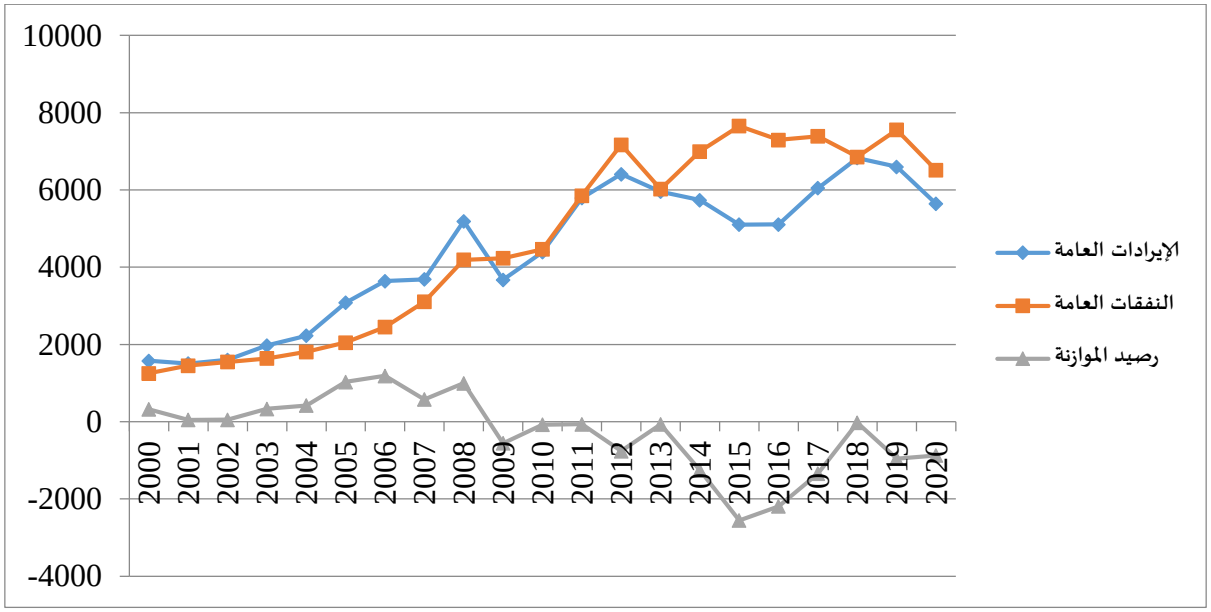

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03).

المبحث الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

بسبب الاختلالات التي مست الاقتصاد الوطني و تراكم أسبابها، و كذا استعداد الجزائر للانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، دعت الضرورة للوقوف على هذه الوضعية من أجل اتخاذ الاجراءات اللازمة للقيام بإصلاحات اقتصادية تمس مختلف الميادين الكفيلة باسترجاع التوازن الاقتصادي العام من جديد.

المطلب الأول: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الداخلي في الجزائر (رصيد الموازنة العامة)

بالنظر لتطور رصيد الموازنة العامة نجد انقسامه بين الفائض و العجز، ففي الفترة من 2000 إلى غاية 2008 سجل فائضا بنسب متفاوتة، أما العجز فظهر بداية من سنة 2009 وصولا إلى سنة 2020، لكون الإيرادات العامة للدولة تعتمد بالدرجة الأولى على إيرادات المحروقات و بذلك فإن الموازنة العامة للدولة تتأثر بشكل كبير بالتغيرات التي تمس أسعار النفط في السوق العالمية، أما باقي الموارد فإنها تتأثر بالمتغيرات الخارجية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي كالتغير في سعر الصرف، و سيتم توضيح وضعية التوازن الداخلي حسب الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم (04): تطور رصيد الموازنة العامة إلى PIB في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الرصيد إلى PIB(%)
2000	1255.55	1578.1	+322,55	4123.5	7.82
2001	1455.1	1505.5	+50,4	4260.8	1.18
2002	1550.6	1603.2	+52,6	4537.7	1.15
2003	1639.3	1974.4	+335,1	5247.5	6.38
2004	1808.9	2229.7	+420,8	6135.9	6.85
2005	2052	3081.7	+1029,7	7544.1	13.64
2006	2453	3639.8	+1186,8	8463.5	14.02
2007	3108.5	3688.5	+580	9389.6	6.17
2008	4191.1	5190.5	+999,4	11043.7	9.04
2009	4234.6	3676.0	-558,6	9968.0	5.60
2010	4466.9	4392.9	-74	11991.6	0.61
2011	5853.6	5790.1	-63,5	14588.6	0.43
2012	7169.9	6411.3	-758,6	16208.7	4.68
2013	6024.1	5957.5	-66,6	16650.2	0.39
2014	6995.7	5738.4	-1257,3	17242.5	7.29

15.38	16591.9	-2553,2	5103.1	7656.3	**2015**
12.48	17514.6	-2187,4	5110.1	7297.5	**2016**
7.10	18876.2	-1341,4	6047.9	7389.3	**2017**
0.13	20452.3	-28,06	6826.9	6854.96	**2018**
4.67	20428.3	-954,53	6601.6	7556.13	**2019**
4.65	18723.5	-872,41	5640.9	6513.31	**2020**

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (03) و :

- تقارير بنك الجزائر(2004، 2005، 2007، 2012، 2017، 2020) على الموقع:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

الشكل رقم(15): تطور رصيد الموازنة العامة إلى PIB في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

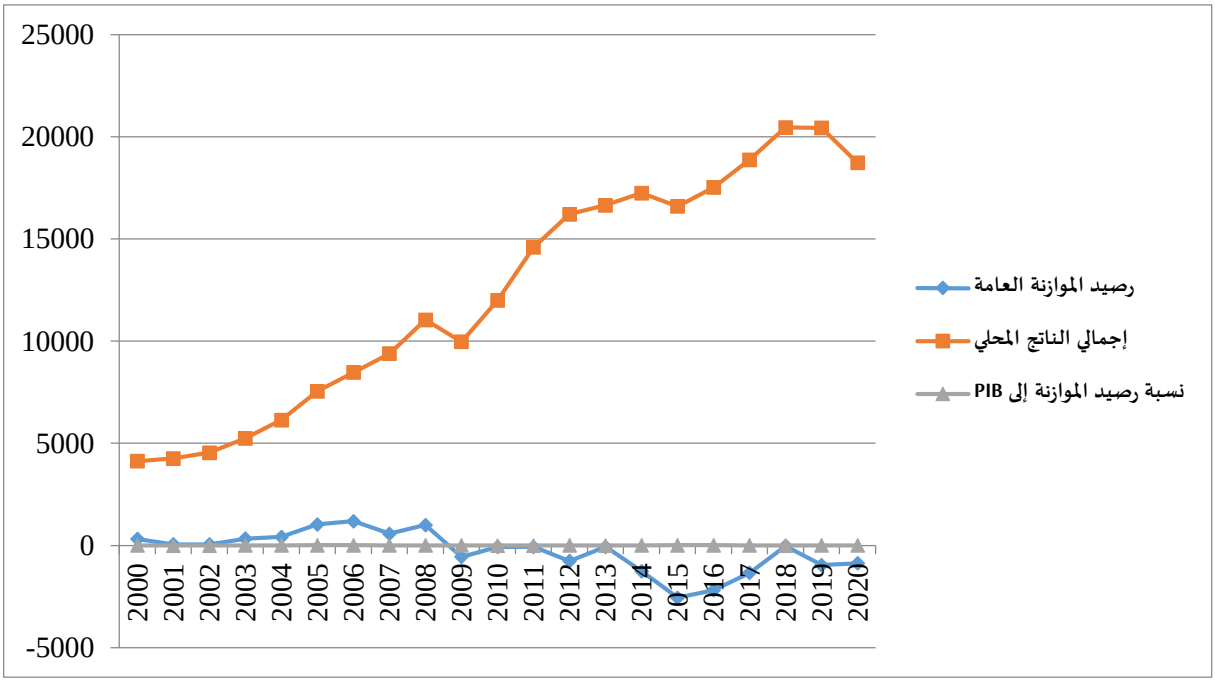

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد عل معطيات الجدول رقم (04).

شهدت الفترة من (2000-2008) تسجيل فوائض في رصيد الموازنة العامة، و تراوحت نسب هذا الرصيد إلى الناتج المحلي الإجمالي من 1.15% إلى 14.02% كأعلى نسبة خلال هذه الفترة، حيث تميزت بتغطية الإيرادات للنفقات بنسبة كبيرة نتيجة المستويات القياسية التي سجلتها أسعار النفط.

بداية من 2009 بلغ رصيد عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 5.60%، ليشهد بعدها انخفاض إلى 0.61% سنة 2010 و 0.43% سنة 2011 و يرجع هذا بشكل أساسي للزيادة في أسعار النفط و التي تؤدي إلى ارتفاع الجباية البترولية و منه ارتفاع نسب الإيرادات العامة، و هذا بدوره يأثر بشكل إيجابي على رصيد عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. أما سنة 2012 فقد شهدت ارتفاع محسوس في نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ب 4.68% نتيجة الزيادة التي شهدتها

النفقات العامة خلال هذه السنة ب 7169.9 مليار دج. و قد سجلت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعا سنة 2013 لتصل إلى 0.39% بسبب تراجع كل من النفقات العامة و الإيرادات العامة.

عرفت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا خلال الفترة (2014-2017)، و بلغت أعلى نسبة لها خلال الفترة محل الدراسة ب 15.38% سنة 2015 و هذا الارتفاع ناتج عن تعقد وضعية الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض الإيرادات العامة خاصة إيرادات المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية و هذا مقابل زيادة الإنفاق العمومي بوتيرة عالية. أما سنة 2018 فقد سجلت انخفاض كبير في نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي و قدرت ب 0.13% مقابل 7.10% لسنة 2017، و هذا التحسن مرتبط بزيادة الناتج المحلي الإجمالي و انخفاض النفقات العامة بشقيها.

بالنسبة لسنة 2019 و 2020 شهدت ارتفاع طفيف في نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي مسجلة 4.67% و 4.65% على التوالي، و يمكن ربط هذا الارتفاع بزيادة النفقات من جهة، و انخفاض أسعار المحروقات التي تأثرت بإجراءات الغلق المفروضة بسبب انتشار فيروس كورونا من جهة أخرى.

المطلب الثاني: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الخارجي في الجزائر

تساهم السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي من خلال تحكمها في توازن كل من سياسة سعر الصرف، ميزان المدفوعات و المديونية الخارجية، و عليه سيتم ضمن هذا المطلب توضيح مدى مساهمة السياسة المالية في بعث التوازن في كل من المتغيرات السابقة الذكر في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، باعتبار أن اقتصاد الجزائر يخضع للعديد من تغيرات الأوضاع الدولية مما جعل هذه السياسة غير قادرة نسبيا على الحفاظ على هذا التوازن.

و عليه سيتم في هذا المطلب تحليل وضعية التوازن الخارجي في الجزائر و ذلك من خلال تحليل كل من ميزان المدفوعات، المديونية الخارجية و سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).

الفرع الأول: رصيد ميزان المدفوعات

من الأهداف التي تسعى السياسة الاقتصادية لتحقيقها هي تأمين أو ضمان توازنها الاقتصادي الخارجي الذي يتحقق بتوازن ميزان المدفوعات بشقيه المحاسبي و الاقتصادي، إذ أن ميزان المدفوعات عبارة عن جدول يلخص كل الصفقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة[1].

يعتبر الميزان التجاري أهم عنصر في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، حيث أن هذا الأخير تتحسن وضعيته عند توفر فوائض في الميزان التجاري و منه الحساب الجاري، و عكس هذه العملية يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان المدفوعات.

[1] الضاوي علوان، **انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010**، "مجلة الباحث الاقتصادي"، الجزائر، العدد السادس، 2016، ص 239.

و يمكن توضيح تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في الجدول و الشكل التاليين:

الجدول رقم (05): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	الرصيد الاجمالي
2000	22031	9173	12858	7.75
2001	19132	9940	9192	6.19
2002	18825	12009	6816	3.66
2003	24612	13534	11078	7.47
2004	32083	18308	13775	9.25
2005	46495	20357	26138	16.94
2006	54792	21456	33336	17.73
2007	60916	27631	33285	29.55
2008	79146	39479	39667	37.04
2009	45477	39297	15180	0.11
2010	57762	40212	17550	15.32
2011	73802	47300	26502	20.14
2012	72620	50376	22244	12.05
2013	65832	54903	10920	0.13
2014	61172	58330	2842	-5.88
2015	35138	51646	-16508	-27.53
2016	29698	46727	-17029	-26.03
2017	34569	48980	-14411	-21.76
2018	41113	48573	-7460	-15.82
2019	34994	44632	-9638	-16.93
2020	22134	24934	-10595	-16.62

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على :

- موسى بوشنب، **أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، "مجلة اقتصاد المال و الأعمال"، الجزائر، العدد الثاني، 2022، ص 649.
- بنك الجزائر على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz
- الديوان الوطني للاحصائيات على الموقع: https://www.ons.dz

يبين لنا الجدول التحسن الذي عرفه رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة محل الدراسة حيث بلغ ما قيمته 7.75 مليار دج سنة 2000 مرتفعا إلى 37.04 مليار دج سنة 2008، و هذا التحسن ناتج عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إضافة إلى تراكم احتياطات الصرف الأجنبي، و بعد هذا الارتفاع تم تسجيل انخفاض حاد سنة 2009 يصل إلى 0.11 مليار دج تزامنا مع تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أدت لانهيار أسعار النفط و بذلك تراجع صادرات المحروقات

من 79146 مليار دج سنة 2008 إلى 45477 مليار دج سنة 2009، و مع بداية اختفاء آثار الأزمة و تحسن الميزان التجاري تم تسجيل عودة الارتفاع سنة 2010 بقيمة 15.32 مليار دج ثم 20.14 مليار دج سنة 2011. أما في سنة 2013 عاد الانخفاض من جديد ليسجل 0.13 مليار دج، ليتحول بعدها رصيد ميزان المدفوعات من الفائض إلى العجز بداية من سنة 2014 بعجز يقدر ب 5.88 مليار دج و ارتفع إلى 21.76 مليار دج سنة 2017 بسبب تراجع قيمة الصادرات نتيجة الانخفاض الشديد الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة. استمر العجز سنة 2019 ب 16.93 مليار دج ثم 16.62 مليار دج سنة 2020 و يعود هذا الانخفاض الإيجابي إلى تسجيل تحسن طفيف في أسعار المحروقات من جهة و انخفاض قيمة الواردات من جهة أخرى.

منذ بداية سنة 2000 عرفت أسعار المحروقات زيادة قياسية، و انعكست هذه الأخيرة بالإيجاب على الميزان التجاري حيث سجل ارتفاع من 12858 مليار دولار سنة 2000 إلى 39667 مليار دج سنة 2008، و تخلل هذه الفترة انخفاض بين سنتي 2001 و 2002 ليصل إلى 9192 مليار دولار و 6816 مليار دج على التوالي. ليستمر التذبذب في السنوات الموالية بين الارتفاع و الانخفاض مسجلا 26502 مليار دج ثم 2842 مليار دج سنة 2014، ليبدأ بعدها الميزان التجاري في تسجيل فوائض سلبية بداية من 2015 إلى غاية 2020 و تكمن أسباب هذا العجز بصفة عامة في تراجع قيمة كل من الصادرات و الواردات.

الشكل رقم (16): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

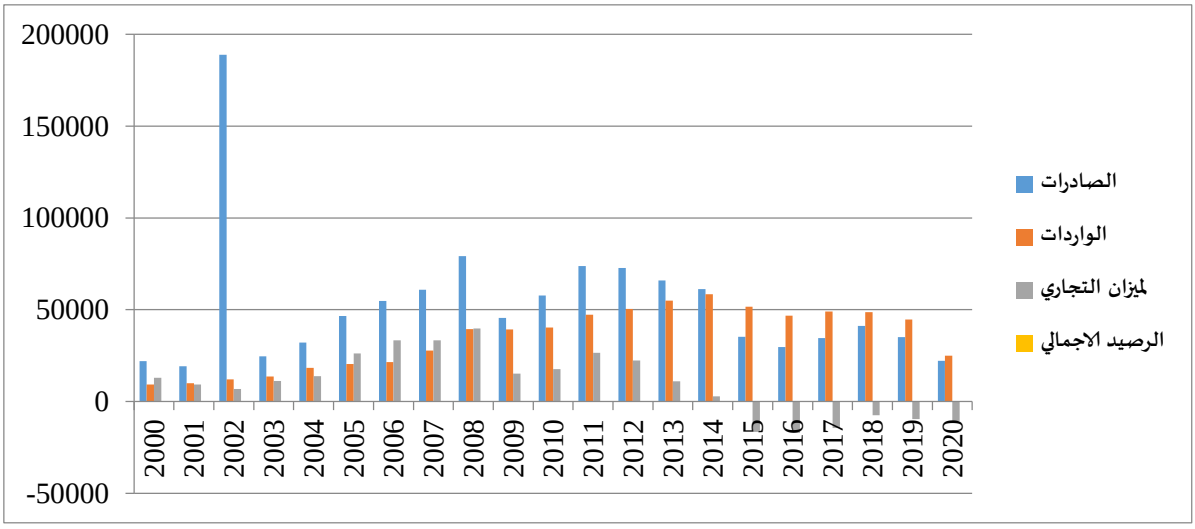

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (05).

الفرع الثاني: المديونية الخارجية

كان طبيعيا أن تلجأ الجزائر إلى القروض الخارجية لتمويل برامج تنميتها بسبب عدم توفر رؤوس الأموال الداخلية و الانهيار الذي عرفه الاقتصاد الجزائري على إثر رحيل المستعمر، و حيث ان المصدر الرئيسي لتراكم رأس المال

هو قطاع المحروقات الذي يشكل 95% من إيرادات الصادرات الإجمالية للجزائر جعلها تستجيب للصدمات الخارجية كما أثر على قدرتها التمويلية و حاجتها إلى الاستدانة الخارجية[1].

و سيتم إبراز تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) في الجدول التالي:

الجدول رقم (06): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	ديون طويلة و متوسطة الأجل	ديون قصيرة الأجل	المجموع
2000	25303.94	233.96	25537,9
2001	22586.62	204.18	22790,8
2002	22877.78	118.83	22996,61
2003	23543.68	145.51	23689,19
2004	21897.64	450.10	22347,74
2005	16777.91	569.59	17347,5
2006	5438.05	588.73	6026,78
2007	5166.06	749.33	5915,39
2008	4723.82	1321.26	6045,08
2009	4220.55	1571.64	5792,19
2010	3783.75	2019.39	5803,14
2011	3300.63	1141.97	4442,6
2012	2536.67	1204.85	3741,52
2013	2130.25	1328.11	3458,36
2014	1821.23	1975.14	3796,37
2015	1180.17	1823.25	3003,42
2016	1831.98	1985.73	25537,9
2017	1857.68	2096.47	3817,71
2018	1673.69	2319.11	3954,15
2019	1565.79	2264.08	3992,8
2020	1665.44	1783.94	3829,87

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- بنك الجزائر على الموقع: http://www.bank-ofalgeria.dz/ar

سجلت الديون الخارجية أعلى مستوى لها خلال الفترة محل الدراسة سنة 2000 بقيمة 25537.9 مليون دولار، ليبدأ بعدها الانخفاض في السنوات الموالية إلى غاية 2004 ليسجل 22347,74 مليون دولار، و هذا الانخفاض الإيجابي

[1] يمينة كواحلة، **تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر**، "مجلة الحقوق و العلوم الانسانية-دراسات اقتصادية-"، الجزائر، العدد الاول، 2007، ص 6.

في الديون كان نتيجة ارتفاع أسعار النفط من جهة، و صدور قرار من الحكومة بالتوقف عن الاستدانة و شروعها في التسديد المسبق لهذه الديون من جهة أخرى. و عليه فقد استمر الانخفاض تدريجيا حيث بلغ 17347,5 مليون دولار سنة 2005 ثم 5915,39 مليون دولار سنة 2007، لتسجل بعدها ارتفاع طفيف سنة 2008 لتبلغ 6045,08 مليون دولار، حيث عرفت خلال هذه السنة تراجع في أسعار المحروقات، وصولا إلى سنة 2012 لتنخفض إلى 3741,52 مليون دولار لنفس الأسباب المشار إليها سابقا.

الشكل رقم(17): تطور المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

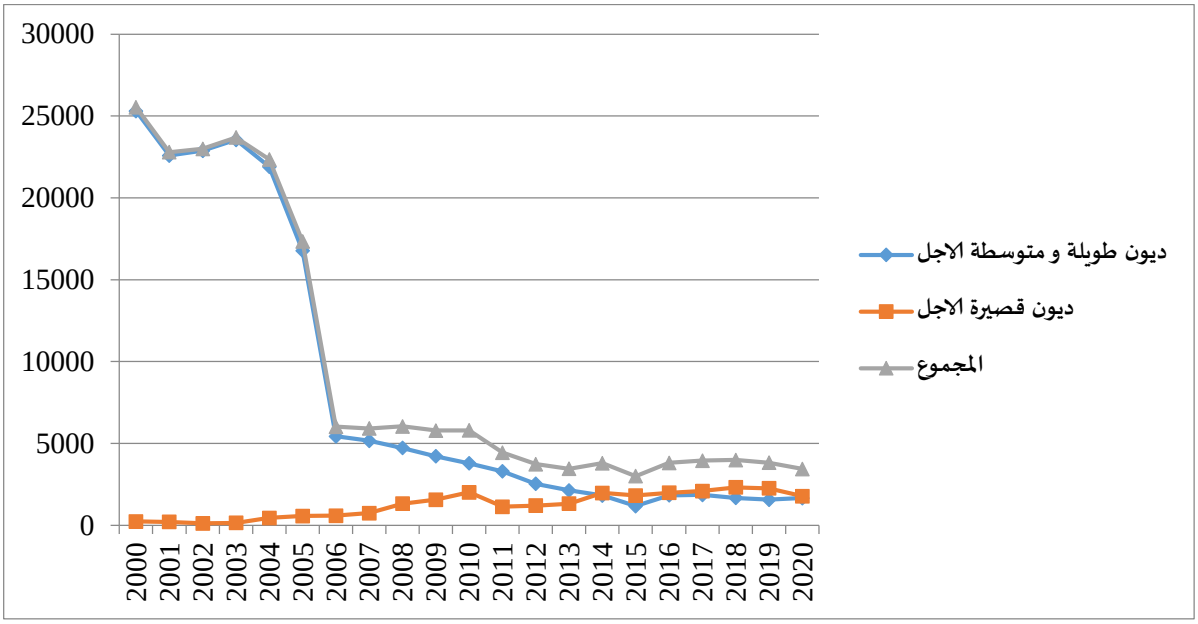

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (06).

و من خلال ما يوضحه الشكل أعلاه تستوقفنا الملاحظات التالية:

بلغت المديونية الخارجية سنة 2013 ما قيمته 3458,36 مليون دولار لتنتقل إلى 25537,9 مليون دولار سنة 2016 و هذا راجع لزيادة عوائد صادرات المحروقات و كذلك تسديد مختلف الديون. عرفت الديون نوعا من الاستقرار خلال السنوات الأربع الأخيرة من الدراسة2017، 2018، 2019 و 2020 لتسجل3817,71 مليون دولار، 3954,15 مليون دولار، 3992,8 مليون دولار و 3829,87 مليون دولار على التوالي، ففي سنة 2020 و ما خلفته جائحة كورونا على القطاع الاقتصادي و كذا التراجع الرهيب في أسعار النفط و الذي يأثر بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي ، إلا أن الحكومة أقرت بأنها لن تلجأ إلى الاقتراض الخارجي رغم تأثرها بالجائحة.

فيما يتعلق بالديون طويلة ومتوسطة الأجل بلغت أعلى مستوى لها سنة 2000 بقيمة 25303.94 مليون دولار، و الأدنى سجل عام 2015 بقيمة 1180.17 مليون دولار، و بشكل عام تراجعت هذه الديون خلال الفترة المدروسة مع تسجيل بعض التذبذبات السنوية. أما الديون قصيرة الأجل سجلت أعلى قيمة سنة 2018 ب 2319.11 مليون دولار، و الأدنى بلغ 118.83 مليون دولار سنة 2002.

الفرع الثالث: سعر الصرف

لقد شرعت الجزائر مباشرة مع مطلع الألفية الثالثة في إعادة تنشيط سياسة سعر الصرف، و ذلك من أجل التأثير على الاختلالات الاقتصادية و المالية التي شكلت تحديا كبيرا للدولة منذ بداية تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي المدعومة من قبل المؤسسات الدولية، و باعتبار أن الألفية الثالثة تميزت بزيادة حجم السيولة في الاقتصاد نتيجة تحسن الوضعية المالية الخارجية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، فإن ذلك يتطلب توجيه سياسة سعر الصرف لمقابلة استنزاف السيولة الفائضة في الاقتصاد و محاربة التضخم[1].

يوضح الجدول و الشكل التاليين تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة محل الدراسة:

الجدول رقم (07): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

الوحدة: الدينار الجزائري مقابل الدولار

السنوات	سعر الصرف	السنوات	سعر الصرف
2000	75.26	**2011**	72.94
2001	77.22	**2012**	77.54
2002	79.68	**2013**	79.37
2003	77.39	**2014**	80.58
2004	72.06	**2015**	100.69
2005	73.28	**2016**	109.44
2006	72.65	**2017**	110.97
2007	69.29	**2018**	116.59
2008	64.58	**2019**	119.35
2009	72.65	**2020**	126.78
2010	74.39	/	/

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- البنك الدولي على الموقع: http://www.albankaldawli.org/country/dz

من خلال الشكل و الجدول أعلاه يمكن تقسيم مراحل تطور سعر صرف الدينار الجزائري كما يلي:

-المرحلة الأولى (2000-2006): عرفت هذه الفترة نوع من الاستقرار في سعر الصرف بمتوسط 77.22 دينار جزائري لكل دولار أمريكي، و قد تم تسجيل انخفاض محسوس سنة 2002 ليصل إلى 79.68، نظرا لارتباط الدينار باحتياطات الصرف

[1] نبيلة جعدي، موسى بوشنب، **أثر تقلبات الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات**، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، الجزائر، العدد الثلاثون، 2022، ص 48.

لدى بنك الجزائر و بذلك فإن ارتفاع هذه الأخيرة يؤدي لانخفاض سعر الصرف. و قد بلغ 72.65 سنة 2006 نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات.

-المرحلة الثانية (2007-2008): سجلت هذه المرحلة 69.29 في بدايتها و 64.58 في نهايتها و يعود هذا الارتفاع في قيمة الدينار الجزائري إلى زيادة عرض العملات الصعبة و التي يقابلها نوع من الاستقرار على هذه العملات.

-المرحلة الثالثة (2009-2014): عاد الانخفاض من جديد سنة 2009 مسجلا 72.65 ثم 74.39 سنة 2010، هذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار أسعار النفط، وكذلك تم تطبيق التعويم المدار كإجراء من طرف الحكومة لتحافظ على استقرار العملة. أما في سنة 2011 تم تسجيل ارتفاع طفيف في الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي مقارنة بسنة 2010 ليبلغ 72.94 مليون دولار، ليعود الانخفاض من جديد سنة 2014 مسجلا 80.58.

-المرحلة الرابعة(2015-2020): بداية من سنة 2015 إلى غاية 2020 تم تسجيل انخفاض حاد للدينار مقابل الدولار من 100.69 لسنة 2015 إلى 126.78 سنة 2020 ، حيث تعتبر هذه أعلى قيمة خلال الفترة محل الدراسة، و تكمن أسباب هذا الانخفاض في زيادة الكتلة النقدية نتيجة طبع المزيد من العملات دون أن يقابلها زيادة في الانتاج، و أيضا تأثر قيمة العملة بانتشار فيروس كورونا الذي أدى للغلق التجاري الذي ساهم في انهيار أسعار النفط و منه انخفاض الدينار الجزائري.

الشكل رقم (18): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

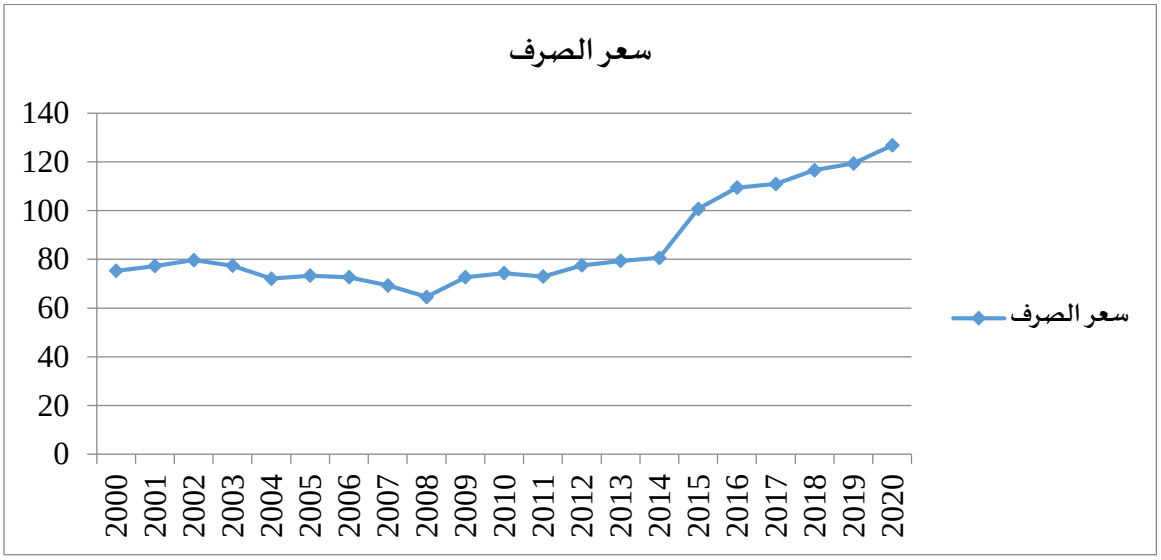

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (07).

المطلب الثالث: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن النقدي في الجزائر (التضخم)

على غرار دول العالم، تعاني الجزائر من التضخم الذي أصبح هاجسا حقيقيا لدى كل من الأفراد و الأعوان الاقتصاديين، رغم محاولات الاصلاحات النقدية و ممارسة الرقابة الاقتصادية و المالية من أجل محاربة موجات التضخم و احتوائه و إعادة القدرة الشرائية للنقود و إرجاع قيمتها النقدية[1].

و بداية من سنة 2000 بدأت الجزائر في تطبيق مجموعة من البرامج التي تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال اتباعها لسياسة مالية توسعية كان لها الفضل في التحكم في معدلات التضخم، و الجدول و الشكل المواليين يوضحان تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020):

الجدول رقم(08): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2000	0.3	**2011**	4.5
2001	4.2	**2012**	8.9
2002	1.4	**2013**	3.3
2003	3.4	**2014**	2.9
2004	4	**2015**	4.8
2005	1.4	**2016**	6.4
2006	2.3	**2017**	5.6
2007	3.7	**2018**	4.3
2008	4.9	**2019**	1.9
2009	5.7	**2020**	2.4
2010	3.9	/	/

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- البنك الدولي عل الموقع: http://www..albankaldawli.org/country/dz

نلاحظ الارتفاع المستمر للأسعار خلال الفترة محل الدراسة، و يتبين لنا أيضا تذبذب في معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2005)، إذ بلغت سنة 2000 حوالي 0.3% و الذي يعتبر أدنى معدل تسجله الجزائر خلال الفترة التي تمت دراستها، ليرتفع بعدها في السنة الموالية إلى 4.2% و هذه الزيادة ناتجة عن نمو الكتلة النقدية من جهة و ارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، و قد سجل معدل التضخم انخفاضا سنة 2002 ليصل إلى 1.4% و يعكس هذا الانخفاض تباطؤ وتيرة ارتفاع المواد الغذائية في تلك الفترة، لتعود الزيادة من جديد في سنتي 2003 و 2004 لتبلغ 4.3% و 4% على التوالي، ثم تنخفض من جديد سنة 2005 إلى 1.4% و هذا التذبذب ناتج عن ضعف الإنتاج الفلاحي و ارتفاع مداخيل الأسر.

[1] منصورية بن زازة، **دراسة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)**، "مجلة المالية و الأسواق"، الجزائر، العدد الأول،2022، ص 283.

الشكل رقم (19): تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2022)

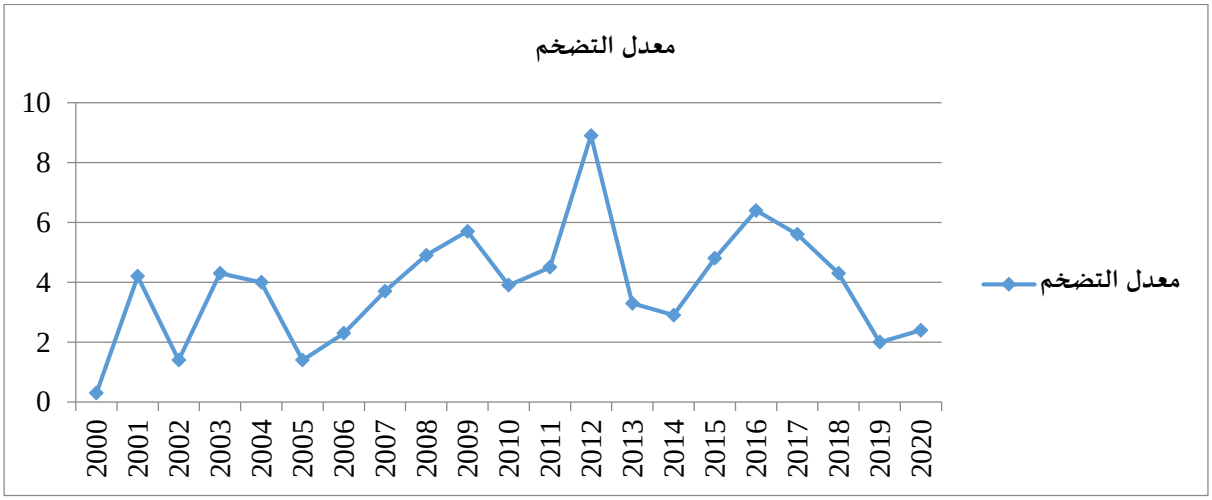

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (08).

عرفت الفترة من 2005 إلى 2008 تزايدا واضحا في معدلات التضخم إذ انتقلت من 1.4% سنة 2005 إلى 4.9% سنة 2008، و يكمن السبب الرئيسي لهذه الزيادة في ارتفاع اسعار المنتجات المستوردة خاصة المنتجات الفلاحية و كذلك تأثر بعض المنتجات التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة بالارتفاع الحاد في الأسعار العالمية، و يعتبر أيضا رفع تعويضات التقاعد و الأجور في تلك الفترة من أسباب هذا الارتفاع حيث بلغ الإنفاق الحكومي آنذاك 1.4 مليار دولار، إضافة إلى بداية تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصصت له الدولة أموالا ضخمة.

في سنة 2009 استمر الاتجاه التصاعدي لمعدل التضخم، إذ أن زيادة أسعار المنتجات الفلاحية السبب الرئيسي في هذه الزيادة، حيث بلغ معدل التضخم 5.7% خلال هذه السنة. و قد استمر الاضطراب بين الانخفاض و الارتفاع مسجلا 3.9% سنة 2010 ثم 4.5% سنة 2011 و هذا راجع لانخفاض اسعار المواد الأساسية المستوردة. ليسجل بعدها أعلى معدل خلال فترة الدراسة ب 8.9% سنة 2012 حيث ساهمت الكتلة النقدية ب 84% في هذه الزيادة و ارتفاع اسعار بعض المنتجات كاللحوم مما أدى لتضخم الأسعار الداخلية خلال هذه السنة.

بعد الارتفاع الكبير للتضخم سنة 2012، عاد الانخفاض من جديد سنة 2013 ليبلغ 3.3% ثم 2.9% سنة 2014 و هذا يرجع لبداية تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر و التي تهدف لخفض معدلات التضخم و تحسين الأداء الاقتصادي.

بداية من 2015 عرف معدل التضخم ارتفاعا من جديد ب 4.8% ، 6.4% سنة 2016 ، 5.6% سنة 2017و 4.3% سنة 2018، و ساهم ارتفاع اسعار المواد الغذائية في هذه الزيادة بشكل كبير، أما بالنسبة لسنة 2019 تم تسجيل معدل 1.9% ليرتفع بعدها سنة 2020 إلى 2.4% جراء جائحة كورونا، حيث ارتفعت أسعار المواد المصنعة و انخفضت قيمة الدينار الجزائري وصاحبها تدهور القدرة الشرائية لدى الأفراد و يأتي هذا مع تراجع عائدات النفط.

المطلب الرابع: مدى مساهمة السياسة المالية في تحقيق التوازن الاجتماعي في الجزائر (البطالة)

تشكل مواجهة معضلة البطالة التي يخيم شبحها على شريحة كبيرة من السكان لا سيما على فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، تحديا كبيرا في الجزائر، لا سيما بالنظر إلى نمط التشغيل السائد حاليا، إذ يشكل الجمهور الموظف بعقود عمل دائمة نسبة 33.1% فقط من مجموع الأشخاص المشغلين في الجزائر، و غالبية العمال 56% موظفون في الإدارة العامة أو التجارة أو الخدمات، و تشكل قطاعات الزراعة أو البناء و الصناعة نسب 18% و 13% و 126% تباعا في توظيف الجزائريين[1].

و لم تساهم السياسة المالية خلال فترة التسعينات في تخفيض معدلات البطالة، و يأتي هذا في ظل تطبيق السياسة المالية الانكماشية التي ساهمت في خفض معدلات التضخم و انعكس هذا سلبا على معدلات النمو الاقتصادي و كذا معدلات البطالة. و مع بداية تطبيق السياسة المالية التوسعية مطلع الألفية الثالثة و التي سعت إلى التوسع في النفقات العامة و أدى هذا بدوره إلى زيادة العمالة و التوظيف و منه خفض معدلات البطالة.

و الجدول و الشكل التاليين يوضحان تطور معدلات البطالة في الجزائر من سنة 2000 إلى غاية 2020:

الجدول رقم (09): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

السنوات	معدل البطالة(%)	السنوات	معدل البطالة(%)
2000	29.8	**2011**	10
2001	27.3	**2012**	11
2002	25.9	**2013**	9.8
2003	23.7	**2014**	10.2
2004	17.6	**2015**	11.2
2005	15.3	**2016**	10.2
2006	12.3	**2017**	10.3
2007	13.8	**2018**	10.4
2008	11.3	**2019**	10.5
2009	10.2	**2020**	12.2
2010	10	/	/

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على:

- تقرير البنك الدولي على الموقع: http://www.albankaldawli.org/country/dz

من خلال تحليل معطيات الجدول و استقراء الشكل أعلاه يتبين لنا أن معدلات البطالة عرفت انخفاضا محسوسا، حيث قدرت ب 29.8% سنة 2000 لتسير في طريق الانخفاض إلى 17.6% سنة 2004 و هذا نتيجة ارتفاع أسعار البترول أولا و بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثانيا، و الذي كان يهدف أساسا للحد من البطالة و خلق مناصب شغل و بذلك فقد نجح هذا البرنامج في توفير 626380 منصب عمل دائم.

[1] نادية قويقح، **البطالة في الجزائر الواقع و التحديات**، "مجلة معارف"، الجزائر، العدد الخامس عشر،2013، ص 128.

استمر معدل البطالة في الانخفاض خلال الفترة من 2005 إلى 2008 حيث تم تسجيل معدل 15.3% في بداية هذه الفترة ثم 11.3% في نهايتها، و هذا بفضل البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي كان يركز على توفير مليوني منصب عمل، أما بالنسبة للفترة من 2009 إلى 2014 فقد عرفت نوعا من الاستقرار تزامنا مع تطبيق برنامج توطيد النمو، حيث عملت الدولة من خلاله على إدماج حاملي الشهادات العليا و التكوين المهني.

عاد الارتفاع من جديد سنة 2015 مسجلا 11.2% و هذا راجع لانخفاض أسعار النفط و تراجع العملة الوطنية. و يلاحظ أن معدل البطالة ارتفع إلى 11.7% سنة 2017 نتيجة انخفاض أسعار النفط مما أثر في الأنفاق على الاستثمارات التي توفر مناصب عمل.

في سنة 2019 بلغ معدل البطالة 10.5% حيث ارتفعت ب 0.1% مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 10.4%، لترتفع بعدها إلى 12.2% خلال 2020 بسبب تفشي جائحة كورونا حيث تم رصد على إثرها الآلاف من العمال الذين فقدو عملهم جراء الأزمة الصحية من خلال فرض الحجر، فتم غلق العديد من المؤسسات و المصانع و تسريح العمال بشكل دائم أو مؤقت.

الشكل رقم (20): تطور معدلات البطالة خلال الفترة (2000-2020)

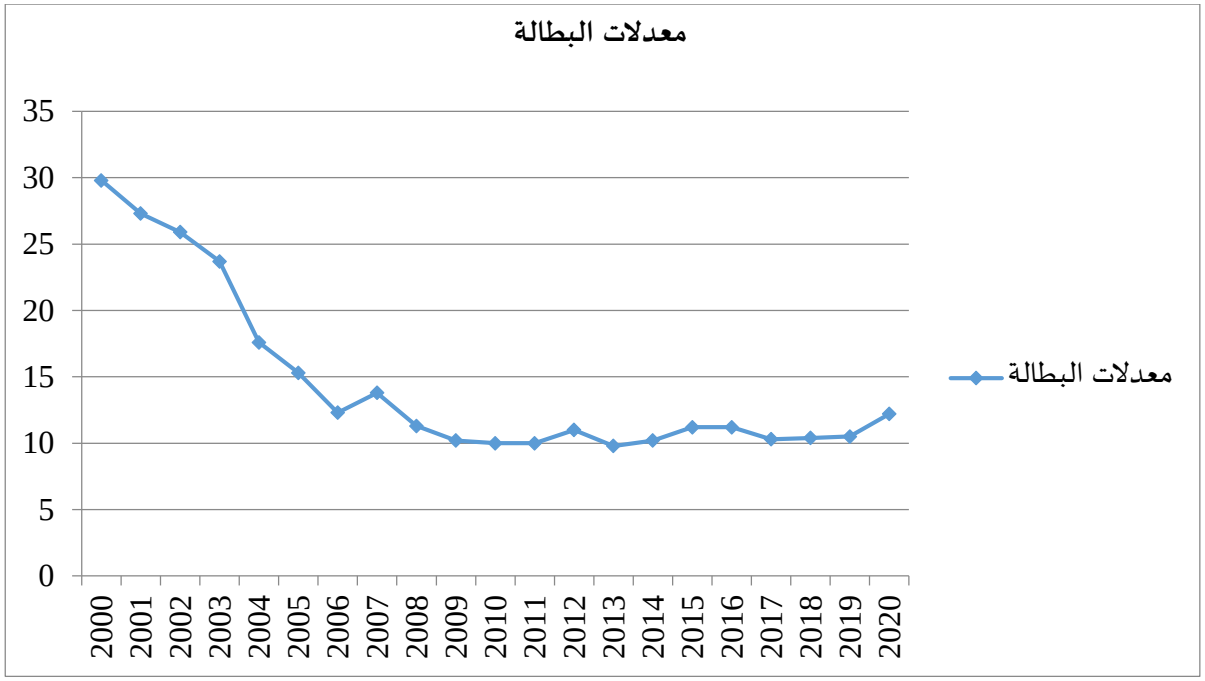

المصدر: من اعداد الطالبتان بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (09).

خلاصة

نخلص القول بأن النفقات العامة سجلت معدلات مرتفعة حيث أخذت نفقات التسيير الحصة الأكبر من إجمالي النفقات، أما الإيرادات العامة تميزت باعتمادها على الجباية البترولية بنسب كبيرة، و بخصوص السياسة المالية التي طبقتها الجزائر بداية من سنة 2000 فقد ساهمت في التحكم في بعض التوازنات الاقتصادية، بداية بتحقيق نوع من الاستقرار في أسعار التضخم و تخفيض معدلات البطالة إلى حد ما، و على المستوى الخارجي تم تسجيل نتائج جيدة تمثلت في الفوائض في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع أسعار النفط، و بالتالي يزيد تأثير المتغيرات الخارجية على الاقتصاد الجزائري.

و عليه يمكن القول بأن التوازن الاقتصادي في الجزائر يعاني من العديد من المشاكل التي تعكس عجز الموازنة الناتج عن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة أكبر من زيادة الإيرادات.

خاتمة

عامة

خاتمة:

لقد عكفت هذه الدراسة على تحديد نوعية العلاقة بين السياسة المالية وتحقيق التوازن الاقتصادي، فيمكن القول إن تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تفعيل السياسة المالية يعد أمرًا حاسمًا لاستقرار الاقتصاد وتعزيز النمو المستدام، إذ يجب على الحكومات أن تتخذ إجراءات محكمة ومتوازنة لضبط الإنفاق والإيرادات، وتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة،

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الدول أن تعمل على تنويع مصادر الإيرادات، وتشجيع الاستثمار وخلق بيئة تجارية ملائمة للشركات والمستثمرين. يمكن أن تلعب السياسة الضريبية وتحسين نظام الجباية دورًا هامًا في تحقيق التوازن المالي. كما يجب على الحكومات أن تضمن التوزيع العادل والمنصف للثروة والفرص الاقتصادية، وتعمل على تعزيز المساواة في الدخل من خلال سياسات التحويل الاجتماعي والاقتصادي.

يُعتبر تفعيل السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر أمرًا حاسمًا لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. قد تكون الجزائر أمام تحديات متعددة فيما يتعلق بالتوازن المالي، ولكنها تملك أيضًا الفرص والموارد اللازمة لتحقيق هذا الهدف. فالسياسة المالية تؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية وتعمل على تصحيح الاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد وهذا ما يجعلها مهمة ومتميزة عن باقي السياسات الأخرى ولعل هذا ما يمنح للنظام المالي للدولة إمكانية التفاعل والتأقلم مع جميع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتتم من خلالها تحديد طبيعة وهيكل وبنية الاقتصاد الوطني، فالسياسة المالية تتحدد وفق سياق سياسة اقتصادية محكمة بدراسة جميع المتغيرات التي تحدث على مستوى الاقتصاد، فهي تمثل أداة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في علم المالية العامة الحديثة، وهي عبارة عن جزء أساسي من السياسة الاقتصادية للدولة والتي تتمثل أدواتها في النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، حيث تبين لنا من خلال الدراسة أن أدوات السياسة المالية تؤثر بشكل كبير على عدة متغيرات اقتصادية وتساهم في معالجة اختلالات التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المالية لتحقيق أقصى مردودية والتحكم فيها عن طريق ضبط نفقاتها العامة وضبط الإيرادات بتعزيز النظام الضريبي .

فالاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال في التوازن الاقتصادي العام وهذا راجع الي زيادة الانفاق العام عن الإيرادات العامة وارتفاع معدلات التضخم والبطالة والاختلال في ميزان المدفوعات وتراجع سعر الصرف والاعتماد فقد على الإيرادات البترولية أي أنه اقتصاد ريعي، وهذا ما استدعي الدولة الي إجراء تصحيحات هيكلية في السياسة الاقتصادية والمالية وقد اتخذت الدولة السياسة الضريبية والانفاق العام والانفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية لمواكبة التغيرات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الوطني.

اختبار الفرضيات

على ضوء ما سبق يمكن اختبار الفرضيات التي تم وضعها في مقدمة الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: تتعرض السياسة المالية إلى عدة محددات أساسية و التي تحدد أهداف هذه السياسة ومدى فعاليتها في الاقتصاد ، و يمكن حصرها في مجموعة من العوامل منها درجة الوعي الضريبي، وجود سوق مالي، مدى تقدم المؤسسات

العامة و كفاءتها و كذا وجود جهاز مصرفي قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية، هذه العوامل تكون أمام واضعي السياسات المالية يأخذونها بحسبانهم ويختارون من السياسات ما يلائم مع هذه المعطيات أو المحددات، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: تساهم السياسة المالية في معالجة بعض الاختلالات الاقتصادية، فمثلا حالة الانكماش تقوم الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية إما بزيادة مستوى الإنفاق العام بالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج و من فرص العمل و علاج البطالة و دفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن، أو بتخفيض الضرائب و تتحقق هنا كذلك زيادة في الدخول و الاستثمار و منه علاج الفجوة الانكماشية. و تقوم بالعكس في حالة الفجوة التضخمية بحيث يتم التصحيح عن طريق السياسة المالية إما بتخفيض النفقات العامة أو بزيادة الضرائب، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: تمكنت السياسة المالية من تحقيق بعض التوازنات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(2000-2020)، حيث أن مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر ضئيلة نوعا ما مقارنة بمساهمة التغيرات في أسعار النفط التي تأخذ النسبة الأكبر في التأثير على متغيرات التوازن الاقتصادي، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

1. تساهم السياسة المالية في التخصيص الأمثل للموارد والحفاظ على الاستقرار الكلي وإعادة توزيع الدخل الوطني و كذا تحقيق التنمية الاقتصادية.
2. تتميز السياسة المالية عن باقي السياسات الأخرى بأدواتها المتمثلة في النفقات العامة ، الايرادات العامة والموازنة العامة، و التي تلعب دورا هاما وفعالا في تعديل الهيكل الاقتصادي وتؤثر على عدة متغيرات في الاقتصاد الوطني.
3. يرتبط مفهوم التوازن الاقتصادي بالحالة التي يتم فيها تحقيق نوع من الاستقرار بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باعتباره م اسمى الأهداف التي تسعى الدول إلى تحقيقها من أجل الحفاظ على المركز التوازني للاقتصاد و السير نحو خدمة التنمية الاقتصادية
4. شهدت سياسة الإنفاق العام في الجزائر ارتفاع معدلاتها، نتيجة اتباع الدولة للسياسة المالية التوسعية، و مثلت نفقات التسيير النسبة الأكبر من هذه الزيادة، و يرجع هذا بشكل خاص لارتفاع الإنفاق على القطاع العمومي، أما نفقات التجهيز عرفت نموا متباطئا بسبب تراكم المشاريع الغير منجزة.
5. تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر على الجباية البترولية بنسبة كبيرة، فقد سجلت خلال فترة الدراسة معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض بسبب الاضطرابات الحاصلة في إيرادات المحروقات نتيجة ارتباطها بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

6. لعبت السياسة المالية دورا في حقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر إلا أ، هذا الدور ولم يتضح جليا و لم يكن ذو أهمية كبيرة و كان قطاع المحروقات العامل الحاسم في هذا التوازن.
7. لا تستطيع السياسة المالية لوحدها تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة، ما لم تتناسق مع السياسات الاقتصادية الأخرى.

التوصيات:

1. العمل على التنسيق المستمر بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى من أجل تحقيق الأهداف المنشود الوصول إليها.
2. توجيه السياسة المالية لأهداف تعزيز التنويع الاقتصادي: ينبغي أن تسعى الحكومة لتعزيز التنويع الاقتصادي من خلال تطوير قطاعات اقتصادية جديدة وتعزيز الصناعات القائمة.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة بحيث يجب أن يكون هناك تشريعات وآليات تعزز الشفافية وتعزز المساءلة في إدارة الموارد المالية وإنفاق الحكومة. وينبغي نشر المعلومات المالية بشكل منتظم وعلني لضمان الشفافية وتعزيز الثقة في النظام المالي.
4. يجب توجيه السياسة المالية نحو دعم الاستثمارات العامة والخاصة. يمكن توفير الحوافز المالية والمالية لتشجيع الشركات على الاستثمار في الجزائر وتعزيز النمو الاقتصادي. كما يجب تحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل الاستثمار وجذب رؤوس الأموال.
5. تقليل اللجوء للتمويل بالعجز، والمتمثل في قرض البنك المركزي، والاصدار النقدي، وتدعيم أليات التوازن الذاتي في جميع هيئات ومؤسسات الدولة.
6. يجب أن تسعى الحكومة إلى زيادة مصادر الإيرادات المالية بطرق مستدامة. يمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع قاعدة الضرائب وتحسين تحصيل الضرائب، وتعزيز القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر، وتعزيز صادرات الجزائر غير النفطية.
7. ينبغي على الحكومة العمل على تعزيز النظام المصرفي وتحسين التنظيم المالي. يجب مراجعة السياسات المصرفية والمالية وتعزيز إطار الرقابة والإشراف المصرفي لتعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

أولا: المراجع باللغة العربية

❖ **الكتب**

1. أبو السعود محمد فوزي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2004.
2. الجبير أحمد، **المالية العامة والتشريع المالي**، الأفاق المشرقة للنشر والتوزيع، الإمارات، الطبعة الأولى، 2011.
3. الحاج طارق، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2009.
4. الحوامدة عبد الله محود، **النظرية الاقتصادية والاقتصاد الإداري**، دار النفيس للنشر و التوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2020،
5. الحبيب فايزة بن إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، شركة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة السابعة، 2022.
6. الخطيب خالد شحادة، شامية أحمد زهير، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة،2007.
7. الخيكاني نزار كاظم، الموساوي حيدر يونس، **السياسات الاقتصادية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2015.
8. العلي عادل، **المالية العامة والقانون المالي للضرائب**، إثراء للنشر والتوزيع، الإمارات، الطبعة الأولى،2011.
9. الفار مصطفى، **الغدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2088.
10. الفتلاوي حيدر مجيد عبود، **دور السياسة المالية في معالجة مشكلة الفقر**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
11. الكفراوي عوف محمد، **السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1997.
12. آل سمسم سلام عبد الكريم مهدي، **التوازن الاقتصادي العام في ظل النظام الاقتصادي الوضعي والنظام الاقتصادي** الإسلامي، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2010.
13. النسور إياد عبد الفتوح، **أساسيات الاقتصاد الكلي**، دار صفاء لنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2014.
14. النصراوي سلطان جاسم، البطاط كاظم أحمد وآخرون، **القطاع السياحي والنمو الاقتصادي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2018.
15. الوادي محمود حسين، عزام زكرياء أحمد، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2000.
16. بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
17. بعلي محمد الصغير، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021.
18. بن زاوي عبد الرزاق، **سعر الصرف الحقيقي التوازني**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016.-

19. جوارتيني جيمس، استروب ريجارد، **الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص** ، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1988.

20. حامد أحمد، السيد أحمد إبراهيم جابر السيد، **مخاطر التضخم الاقتصادي والاستهلاك**، دار الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر،2020.

21. حجازي المرسي السيد، **مبادئ الاقتصاد الكلي العام للنفقات والقروض العامة**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن،2000.

22. حربي محمد، عريقات موسى، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليل الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2006،

23. حسين محمد علي، سعيد عفاف عبد الجبار، **مقدمة في التحليل الاقتصاد الكلي**، دار مجد وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2004.

24. حشيش أحمد عادل، **أساسيات المالية العامة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992.

25. خبابة عبد الله، **تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

26. خبابة عبد الله، **أساسيات في الاقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

27. خصاونة محمد، **المالية العامة النظرية والتطبيق**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2014.

28. درازا حامد عبد المجيد، **السياسة المالية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1999.

29. داوود حسام وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2005.

30. دردوري لحسن، الأخضر القليطي، **أساسيات المالية العامة**، دار حميثرا للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2018.

31. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي**، مكتبة زهراء للنشر والتوزيع، القاهرة، 1997.

32. عجمية محمد عبد العزيز، الليثي محمد علي، **التنمية الاقتصادية مفهومها نظرياتها وسياساتها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2003.

33. علي بن قدور محمد، **السياسة النقدية والتوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2018.

34. خلف فليح حسن، **المالية العامة**، جدار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.

35. لكلاخي لطيفة، **أثر السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مكتبة الوفاء القانونية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2017.

36. محمود رمزي، **التسيير الكمي**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2019.

37. محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2000.

38. مصطفى أحمد سهير، سهير محمد السيد حسن، **الاقتصاد المالي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1989.
39. ناشد سوزي عدلي، **الوجيز في المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2000.
40. يونس محمد، مندور أحمد محمد وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية،2000.
41. يونس محمود، النجار علي عبد الوهاب وأخرون، **النقود والمصارف والتجارة الدولية**، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع، الإسكندرية،20018.

❖ أطروحات الدكتوراه

1. العقون عبد الجبار، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير،
2. العيش أحمد، **اثر الانفاق العام على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2020
3. بلوافي محمد، **أثر السياسة النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013.
4. بن لشهب حمزة، **السياية المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 200-2017**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أو الحاج البويرة، 2020.
5. بن عمرة عبد الرزاق، **السياسة النقدية والمالية وأثرهما على التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018**. ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ،2022.
6. بن عيسى إلهام، **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، 2021.
7. بوري محي الدين، **دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.
8. بوطوبة محمد، **استدامة السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر،2021.
9. حمبلي زهير، **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019.
10. عساس ايمان، **الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة على تحقيق استدامة التمية في الجزائر للفترة 2000-2017**،أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف،1، 2019.

11. عماري فاطمة الزهراء، **أثر السياسة المالية على التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.
12. مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
13. فؤاد مجناح، **دراسة تحليلية قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار على التوازن الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض دول الشرق الأوسط و شمال افريقيا(MENA) خلال الفترة 1990-2019**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022.
14. مختار حميدة، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة،الجزائر،2020.
15. -مناصرية خولة، **أثر السياسة المالية على أداء سوق الاوراق المالية**، أطروحة دكتوراه، (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020.
16. دردوري لحسن، **سياسة الميزانية في علاج الموازنة العامة للدولة ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير،**
17. سرار خيرة، **سياسات الاستثمار ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020.
18. قجاتي عبد الحميد، **دور الحباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي**، ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2017.
19. قسموري كفية، **أثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي** ،أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2021.

❖ **رسائل الماجيستير**

1- محمد أريالله، السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011
2- أوياية صالح، **أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.
3- بلخير مسكة، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر. 2020.
4- بن طرية حورية، **دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2017.

5- بوشنب موسى، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي**، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2010.

6- وليد محمد عبادي طالب، **محددات البطالة في الجمهورية اليمنية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الإدارية، جامعة تعز، اليمن، 2022.

7- عبدلي حنان، **دور السياسة المالية في تطوير أداة أسواق الأوراق المالية**، رسالة ماجستير ، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2014.

8- لباز الأمين، **فعالية السياسة المالية في توجيه النمو الاقتصادي في الجزائر 1999-2009**،رسالة ماجيستير(غير منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، 2011.

9- مزعاش عبد القادر، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، 2011.

10- منصور شريفة، **السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة وهران 2 وهران ، الجزائر، 2016.

11- ولد الحبيب بهدل، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011.

12- يحياوي عبد الحفيظ، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، الجزائر، 2011.

❖ **المجلات**

1-الضاوي علوان، **انعكاس توجه السياسة المالية على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2010**، "مجلة الباحث الاقتصادي"، الجزائر، العدد السادس، 2016.

2-برباطي حسين، مسيلتي نبيلة، **إشكالية البطالة وآليات التشغيل في الجزائر**، "مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال"، الجزائر، العدد الأول، 2018.

3-بريبي دحمان، بن عيادة ناريمان، **العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، "مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية"، الجزائر، العدد الثاني، 2021.

4-بسدات كريمة، **دراسة قياسية لأسباب اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر،"** مجلة المالية والأسواق في الجزائر"، العدد الثاني، 2016.

5-بعوني ليلى، **النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية**، "مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة الدولية"، الجزائر، العدد الثاني، 2017.

5-بن البار أمحمد، شريط صلاح الدين، **تحليل تطور بنية لموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016**، "مجلة الدراسات المالية والمحاسبية"، الجزائر، العدد الثامن،2017.

6-بوشنب موسى، **أثر تقلبات سعر الصرف على أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر**، "مجلة اقتصاد المالي والأعمال"، الجزائر، العدد الثاني.

7-بن زرادة منصورية، **دراسة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، "مجلة المالية والأسواق"، الجزائر، العدد الأول، 2022.

8-بوضياف ياسيين، **التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر و رؤية المستقبل**، "مجلة دراسات في التنمية والمجتمع"، الجزائر، العدد الثاني، 2016.

8-توبين علي، خلفاوي حكيم و آخرون، **أثر الاستقرار الاقتصادي علة التنمية البشرية في الجزائر**، "مجلة معهد العلوم الاقتصادية"، الجزائر، العدد الثاني، 2019.

9-جعدي نبيلة، بوشنب موسى، **أثر تقلبات الدينار الجزائري على رصيد ميزان المدفوعات**، "مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، الجزائر، العدد الثلاثون، 2022.

10-جمعة صلاح الدين أنبيه، **الإيرادات العامة ودورها في تنمية الاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2012**، "مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية"، ليبيا، العدد الرابع، 2014.

11-حراق مصباح، **فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، "مجلة الاقتصاد الجديد"، الجزائر، العدد السادس، 2006.

12-حراق مصباح، **كفاءة السياسة المالية ودورها في تخصيص الأمثل للموارد**، "مجلة ميلاف للبحوث والدراسات"، الجزائر، العدد الرابع، 2016.

13-خليل فتيحة عبد القادر، **تقييم سياسة الانفاق العام في الجزائر ودورها في تحسين مستوى المعيشة خلال الفترة 2001-2018**، "مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية"، الجزائر، العدد الثالث، 2019.

14-دغموم هشام، ضويفي حمزة، **تحليل السياسة المالية في الجزائر 2010-2018**، "مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية"، الجزائر، العدد الأول، 2020.

15-رسول حميد، **قراءة في الوضع والسياسة المالية في الجزائر**،" مجلة معارف الجزائر"، العدد الثاني والعشرون، 2017.

16-زين يونس، سالم أبو بكر، **سياسة الانفاق العام في الجزائر ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي**، مجلة دراسات –العدد الاقتصادي، الجزائر، العدد السادس، 2012.

17-سراج وهيبة، **دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر**، "مجلة الاكادمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية"، الجزائر، العدد التاسع عشر، 2018.

18-عمر عبد الجبار، **حوكمة الموازنة العامة بالجزائر على ضوء نتائج مسح الموازنة المفتوحة للفترة 2006-2019**، "مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة"، العدد الثاني، 2021.

19-كواخة يمينة، **تطور المسار التاريخي للمديونية الخارجية في الجزائر**، "مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية"، الجزائر، العدد الأول، 2007.

20-لعجال العمرية، **دراسة وتحليل تطور الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2019-2021**، "مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية"، الجزائر، العدد الثاني، 2019.

21-مختاري مصطفى، **السياسة الجبائية في الجزائر على ضوء قانون المالية**، "مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية"، الجزائر العدد الثالث، 2011.

22-مصطفى عبد اللطيف، زواويدة لزهاري، **فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر**،" مجلة إضافات اقتصادية"، الجزائر، العدد الثاني، 2018.

❖ **القوانين**

1-القانون رقم (17/48) المؤرخ في 07-07-1984، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادرة في 10 جويلية .

❖ **مواقع الالكترونية**

- البنك الدولي على الموقع: http://www.albankaldawli.org/country/dz
- الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع: https://www.ons.dz
- بنك الجزائر على الموقع: http://www.bank-ofalgeria.dz/ar
- بنك الجزائر على الموقع: http://www.bank-of-algeria.dz
- تقارير بنك الجزائر على الموقع: https://www.bank-of-algeria.dz/htmj/rapport.htm

ثانيا: قائمة المراجع باللغة الأجنبية

1. Donovan Paul**, the truth about inflation,** by routledage for publisihing and distribution, now york , first edition,2015.
2. Helpman Elhanan**, the mys try of economic growth**, library of congress cataloging-publication data-, united states of america, 2004.
3. Mallavaux Laurent ,**la défintion de léquilibre économique des conceession de services public** , these de doctorat. Université moulin lyon 3,France,2017.

4. Nabawsi Florance, **the right to work and unemployment of the youth in the suburbs of kampala,** requirement for obtaining the degree master , institute of social studies , Netherlands , 2013.
5. St – amant , **déflation et poulitique monétaire**, revue l'actualité économique , sociéte canadienne de science économique , montréal , numero trois , 2008.

❖ **التقارير:**

1. Banque d'Algérie: rapport 2004, évolution économique et monétaire en Algérie.
2. Banque d'Algérie: rapport 2005, évolution économique et monétaire en Algérie.
3. Banque d'Algérie: rapport 2007, évolution économique et monétaire en Algérie.
4. Banque d'Algérie: rapport 2012, évolution économique et monétaire en Algérie.
5. Banque d'Algérie: rapport 2015, évolution économique et monétaire en Algérie.
6. Banque d'Algérie: rapport 2020, évolution économique et monétaire en Algérie.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2020)، باعتبار أن السياسة المالية من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعمل بفعالية على تحقيق الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، من خلال أدواتها التي تأثر على مختلف متغيرات النشاط الاقتصادي، فضلا عن دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، كون هذا الأخير يساعد على توضيح المركز التوازني للاقتصاد، لذا ركزت النظريات الاقتصادية على وضع مفهوم دقيق له، وعلى كيفية تحقيقه بشقيه الداخلي والخارجي.

عانى اقتصاد الجزائر من العديد من الاختلالات الاقتصادية، وما زاد من حدة هذه الأخيرة كون عوائد النفط تمثل الممول الأكبر للاقتصاد الوطني وتشكل إيرادات المحروقات المصدر الأول للإيرادات العمومية للدولة، وهذا ما يزيد من التأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات، فالسياسة المالية هنا تعكس حقيقة توازن الموازنة العامة من عدمه، حيث يعتبر الخلل فيها هيكليا بسبب زيادة النفقات عن الإيرادات. وشرعت الجزائر في اتباع سياسة مالية توسعية تهدف لتحقيق الاستقرار والتنمية، وتعمل على التحكم في التوازنات الاقتصادية، فنجحت في تحقيق بعض التوازنات، لكن التوازن الاقتصادي في الجزائر ظل يعاني من العديد من الاضطرابات نتيجة ارتباطه وتأثره بالمتغيرات الخارجية .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، التوازن الاقتصادي، الموازنة العامة النفقات العامة، الإيرادات العامة.

Abstract:

This study aims to highlight the role of fiscal policy in achieving the economic balance in Algeria for the period (2000-2020), considering that the financial policy is one of the most important economic policy tools that actively work to achieve the goals that the national economy seeks, through its tools that affected the various variables of activity The economic, as well as its role in achieving the economic balance, as the latter helps to clarify the balanced center of the economy, so economic theories focused on developing an accurate concept for it, and on how to achieve it in its internal and external parts.

The Algerian economy suffered from many economic imbalances, and what has increased the latter is that the oil revenues represent the largest financier of the national economy, and Fuel revenues constitute the first source of public revenues for the state, which increases vulnerability to changes in fuel prices. The fiscal policy here reflects the fact that the public budget is balanced or not, as the imbalance in it is considered structural due to the excess of expenditures over revenues. Algeria has begun to follow an expansion financial policy aimed at achieving stability and development, and works to control economic balances, so it succeeded in achieving some balances, but the economic balance in Algeria continued to suffer from many disturbances as a result of its association and influence with external variables.

Key words: Fiscal policy, Economic balance, Public expenditure, Public revenue, public budget.